جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي السنوي الثامن 8

الحالة الجيواستراتيجية للمنطقة العربية 2022

الجزء الأول (1-3)

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية

شمال إفريقيا والقرن الإفريقي

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي السنوي الثامن 8

الحالة الجيواستراتيجية للمنطقة العربية

2022

الجزء الأول (1-3)

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية

شمال إفريقيا والقرن الإفريقي

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association
http://www.stgcenter.org/ STG.CENTER CenterSTG

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

التقرير الاستراتيجي السنوي

تقرير عام 2022

الاصدار الثامن 2023

الطبعة الأولى

إشراف عام

أ. محمد سالم الراشد

الإشراف التنفيذي

د. أشرف الشوبري

تحرير

أ. فايز الجولاني

فريق العمل والمتابعة

عبدالرحمن سعد الشرقاوي

بلال مصطفى دياب

الإخراج الفني

مصطفى الغول

Stgcenter.org

info@stgcenter.org

@STG.CENTER

@stg.center

@stg.center

@Stg_center

+905541464768

+902126213550

+902126213555

حقوق الطباعة والنشر والتوزيع محفوظة لجمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

الأبحاث والتقارير لا تعبر بالضرورة عن رأي مجموعة التفكير الاستراتيجي

بسم الله الرحمن الرحيم

من نحن؟

مؤسسة نفع عام مستقلة وغير ربحية مسجلة بتركيا، رائدة وشريك دولي في التفكير التنموي الاستراتيجي، تعمل على تطوير مستوى التعليم والتدريب و الوعي التنموي والتفكير الاستراتيجي في المنطقة العربية و الإسلامية بما يسهم في تنمية وتطوير المجتمعات العربية والاسلامية فضلا عن الإسهام في صناعة مستقبل أفضل، وتتعاون في سبيل ذلك مع جامعات ومعاهد ومراكز تعليمية وتدريبية وبحثية بجانب عدد من الاساتذة الجامعيين المفكرين والخبراء والباحثين، وتقوم بالتنسيق بينهم وتوجيه الإنتاج المعرفي بهذا الشأن ، وتنشأ المؤسسات والأوقاف والمعاهد والمدارس وبرامج تأهيل الشباب وتطرح المبادرات في مجال الدراسات العليا التنموية وعلوم المستقبل.

الرؤية:

مجموعة رائدة في التفكير الاستراتيجي في المنطقة العربية والإسلامية، وشريك دولي في التفكير الاستراتيجي

الرسالة:

تطوير مستوى الوعي والتفكير الاستراتيجي بما يسهم في التعامل مع الأزمات والأوضاع الراهنة وكذالك الإسهام في تنمية جيل من الشباب و صناعة مستقبل أفضل، وذلك من خلال بناء القدرات وتوفير وتنسيق وتوجيه الإنتاج المعرفي ودراسات تقدير الموقف والاستشارات لمختلف الجهـ ات الرسمية والمؤسسات والأفراد في نطاق المنطقةالعربية والإقليمية

الأهداف:

- تنسيق وتشبيك ونقل الخبرات بين مراكز البحوث والتفكير
- إعداد ونشر تحليل وتقرير استراتيجي دوري لحالة المنطقة
- الإسهام في دعم القرار والتخطيط بالمنطقة
- إعداد مشروع فكري حضاري جامع لصناعة المستقبل العربي
- نشر الإنتاج الفكري والمعرفي.
- تنمية العلاقات الخارجية مع الجهات ذات الصلة.
- توفير قيادات استراتيجية
- توفير مختصين محترفين في مجال الإدارة الاستراتيجية.
- تطوير وتأهيل الشباب والطلاب.
- دعم التفكير الاستراتيجي واقتراح السياسات والمبادرات وتقدير الموقف.
- تعزيز التنسيق والتعاون وتبادل الخبرات بين مراكز الدراسات والأعضاء في المجموعة.
- بناء شراكات إقليمية ودولية مع مراكز الدراسات وخبراء وباحثين.
- دعم وإسناد مشاريع المراكز الأعضاء
- تنمية التفكير الاستراتيجي لجيل الشباب المفكرين.

الفهرس

الرقم	المحتويات	الكاتب	ص
1	المقدمة	أ. محمد سالم الراشد رئيس مجموعة التفكير الاستراتيجي	8
2	مصر.. تحديات داخلية في عام الأزمات العالمية – تقرير عام 2022	مجموعة التفكير الاستراتيجي د. محمد سليمان الزواوي	10
3	الحالة السياسية والعسكرية والاقتصادية في إقليم القرن الأفريقي لعام 2022	مركز دراسات القرن الإفريقي أ. عبد الله إسماعيل آدم أ. علي محمد محمود	29
4	تونس.. المتغيرات والتحولات المتسارعة	مجموعة التفكير الاستراتيجي د. رفيق عبدالسلام	67
5	التقرير الاستراتيجي حالة الجزائر في 2022	مؤسسة المشروع الجزائري للتفكير والسياسات أ. دحماني مولود	86
6	تقرير الحالة الجزائرية 2022	مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية أ.هجيرة بن زيطة	106
7	تقرير حول حالة المغرب2021-2022	مجموعة التفكير الاستراتيجي أ. محمد الهلالي	127
8	تطورات الأوضاع في السودان 2022 السودان:فراغ دستوري ومتاهات على مسار استعادة الانتقال	مجموعة التفكير الاستراتيجي د. مهدي دهب حسن دهب	159
9	التقرير الاستراتيجي السنوي لموريتانيا 2022 آفاق الحوار ومجالات التنافس الانتخابي	مجموعة التفكير الاستراتيجي أ. محمد سالم	193

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، خلق الإنسان علمه البيان.

يعيش العالم في هذه الأوقات والأزمان حالة من اللا استقرار واللا يقين، فالأمور تسير نحو التفلت من الالتزام بالقانون والمسؤولية الدولية، واحتمالات الصدام بين القوى الكبرى والاستقطاب الدولي يزداد يوماً بعد يوم، وكأنها تسير نحو صدام عالمي، ولا دخان من غير نار، فالكل يبحث عن ثغرات وهوامش للتحرك نحو مصالحه دونما النظر لاستقرار العالم، وتزداد الفجوات الاقتصادية بين الدول والشعوب، وتتابع مسببات انقطاع سلاسل الغذاء والتوريد ومظاهر المجاعات ونقصان الموارد المائية والغذائي في ازدياد واضح، كما أن انفلات التوازن البيئي يتصاعد مع ارتفاع ملحوظ في درجات حرارة الأرض وذوبان الجليد وحدوث الفيضانات والأرض تتحرك نحو زلزالها.

وما الزلازل التي أصابت جنوب وشرق تركيا وشمال سوريا إلا علامة بارزة للتغيرات المناخية والبيئية، وتتنامى الأخطاء البشرية في استثمار هذه الأرض واضح للعيان، وها نحن نلتقي في نهاية عام 2022م، وبداية عام جديد 2023 لنقدم ما رصدناه من تحولات ومتغيرات في المنطقة العربية والتأثيرات الدولية والإقليمية على هذه الجغرافيا من العالم.

إن هذا هو التقرير الثامن السنوي لجمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي، نضعه بين يدي المختصين والقادة والسياسيين وقادة الرأي وأساتذة الجامعات والجمهور العام للاستفادة منه واستخلاص البيانات والتنبؤات ورسم الرؤى لهذه المنطقة وقد أضفنا في هذا العام إصدارات جديدة، تناولت مجموعة من الملفات والقضايا، فمنها تداعيات الأحداث العالمية على الاقتصاد في المنطقة العربية، وكذلك التحولات الإقليمية خلال عام 2022، وتأثيراتها في المنطقة العربية وعلى المسار الحقوقي.

وأيضاً التقرير التحليلي للحالة الإقليمية الاجتماعية خلال العام 2022م، والحالة الإقليمية التعليمية خلال العام 2022م، والحالة الإقليمية والعسكرية في نفس العام.

وإذ نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إعداد وكتابة وتحرير ومتابعة تقارير هذا العام، متمنياً لجميع متابعينا وقرائنا السلامة والأمن في الأوطان والأبدان.

محمد سالم الراشد

رئيس مجموعة التفكير الاستراتيجي

مصر 2022

تحديات داخلية في عام الأزمات العالمية

د. محمد سليمان الزواوي*

(*) الصفة : محاضر بمعهد الشرق الأوسط بجامعة سكاريا التركية

- مؤلف لعدة كتب عن الشرق الأوسط، منها: «بحر النار: تصاعد محفزات الصراع شرق المتوسط»، و«الأمن القومي المصري وتحديات البيئة الإقليمية بعد الربيع العربي».
- مؤلف مشارك في عدة كتب صدرت باللغات العربية والإنجليزية والتركية.
- له العديد من المقالات العلمية المحكمة المنشورة في الدوريات الأكاديمية.

ملخص

يتميز الوضع المصري مقارنة بنظرائه من الدول التي خاضت ثورات في حقبة الربيع العربي بالاستقرار السياسي، نظرًا لسيطرة الجيش على السلطة منذ 2013. ولكن ذلك الاستقرار السياسي لا يعني بالضرورة ضمانًا للنمو الاقتصادي أو التطور السياسي أو الاجتماعي، حيث تميزت السنوات التالية لـ 2013 بعدة مؤشرات أهمها عزوف المواطنين عن المشاركة السياسية وعن الانخراط في الشأن العام، ومحدودية دور الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني في صنع القرار أو في تصحيح السياسات، في حين تقلصت أعداد المترشحين للرئاسة تباعًا في كل من 2014 و2018 على التوالي.

وقد صاحب ذلك الاستقرار السياسي انغلاق تام في المجال العام، حتى مقارنة بحقبة مبارك، وهو ما أدى إلى تحرك قوى المعارضة مؤخرًا، بعد فترة من الإبعاد الذاتي أو القسري، من أجل المساهمة في إصلاح المسارين السياسي والاقتصادي، وهو ما قوبل بدعوة من الرئاسة للحوار الوطني، وصفها البعض بأنها شكلية، حيث لم تسهم حتى الآن بنتائج تذكر في اتجاه انفتاح المجال السياسي أو مشاركة من قوى المجتمع المدني في عملية صنع السياسات، لاسيما الاقتصادية منها والتي تمس حياة الناس بصورة مباشرة. فقد عملت السلطة خلال العام المنصرم على مزيد من الاعتماد على الاستدانة الخارجية والداخلية، حتى تقلصت قدرة الدولة على استقطاب مزيد من الديون بسبب ارتفاع مخاطر عدم السداد وهروب رؤوس الأموال الأجنبية الساخنة، وهو ما حدا بالسلطة إلى بيع أصول الدولة حتى التي تحقق أرباحًا منها، بما يمثل مزيدًا من الضغط على الدولة وقدرتها على الاستمرار في ذلك النهج الاقتصادي. وفي حقبة اللايقين التي أعقبت كل من وباء كوفيد 19 والحرب الروسية على أوكرانيا، تتعرض مصر، إلى جانب عدد من الدول، لمشكلات الإفلاس والعجز عن سداد الديون وفوائدها، في ظل بيئة داخلية تعاني من الاستقطاب السياسي وأزمة هوية بشأن دور الدين في المجال العام، وكذلك وضع قوى الإسلام

السياسي، إلى جانب حملة رسمية لتجديد الخطاب الديني ودفع الأزهر إلى تغيير مناهجه الدراسية وعدم الاعتماد على التراث. ويبقى الملف الأكثر نجاحًا للدولة المصرية في الفترة الماضية هو تقوية شبكة تحالفاتها الإقليمية وكذلك تحديث جيشها وبناء قواعد عسكرية تساهم في تعزيز الأمن القومي وقدرة الدولة على بسط نفوذها العسكري خارج أراضيها في كل من البحرين المتوسط والأحمر، بما يرفع من قدرة الدولة على مواجهة التهديدات من جهة، وحماية مصالحها الاقتصادية في تلك المناطق من جهة أخرى. ولكن يظل الملف الأهم وهو الملف الاقتصادي هو الهاجس الرئيس للمصريين في العام القادم؛ حيث قامت مصر بتدشين عدة مشروعات عملاقة وبناء عاصمة إدارية جديدة، ولكن تقول أطراف من المعارضة أنها ليست ذات عائد اقتصادي كما أنها اعتمدت بصورة كبيرة على التوسع في الاستدانة، وأن الحكومة لا تمتلك خطة اقتصادية فاعلة لدفع الديون فضلاً عن إدرار أرباح تدعم موازنة الدولة، وأن ذلك، مع ازدياد الفقر وارتفاع تكلفة المعيشة والإلغاء التدريجي للدعم، يمهد لمرحلة من الانفجار الاجتماعي المرتقب.

مقدمة

خاضت المنطقة العربية حقبة ثورات ما سمي بالربيع العربي، وهي عبارة عن انتفاضات شعبية اجتاحت المنطقة من تونس حتى سوريا ومن البحرين حتى اليمن، وكانت محفزات تلك الانتفاضات هي توليفة من الاستبداد والفشل الاقتصادي والظلم السياسي وغياب العدالة الاجتماعية. ولم تكن مصر بمنأى عن تلك الثورات، حيث أطيح برأس النظام، وما تلاه من تداعيات سياسية لا تزال اصداؤها تتردد حتى اليوم. وفي هذه الدراسة سندرس آثار بعض المتغيرات الرئيسة على الداخل المصري، في ظل تحولات دولية كبرى تجري على النظام الدولي، وكذلك في ظل عام من الأزمات وحالة ممتدة من عدم الاستقرار؛ حيث سنسلط الضوء على محاور رئيسة نرى أنها سيكون لها تداعيات في المستقبل القريب. تلك المحاور هي التماسك الداخلي والاستقرار السياسي في البلاد، والذي بدوره

سيـؤدي إلى تداعيات على الاقتصاد والممارسة السياسية، وإعادة فتح المجال العام أمام القوى الوطنية، في إطار دعوة رسمية من الرئاسة للحوار الوطني. أما المتغير الثاني فهو قضيـة الهوية ودور الدين في المجـال العام؛ حيث إنها قضية شائكة لا تزال تؤرق صانعي السياسـات في الدولة المصرية، فهي تتعلق بالممارسة السياسية لقوى الإسلام السياسي مـن ناحيـة، وكذلك لتصورات دور الدين في المجال العام مـن ناحية أخرى، وكذلك نظرة المؤسسـة الرسميـة، الأزهر الشريـف، للاعتماد على التراث من ناحيـة ثالثة، وهي كلها قضايـا شائكة تتعلق بهوية الدولة والممارسات الاجتماعية والسياسية على حد سواء، في إطار صراع متجدد بين الرؤى العلمانية والرؤى الدينية المحافظة.

أمـا المتغير الثالـث فهو التحالفات الإقليمية لمصر؛ حيث إن تلك التحالفات لا تساهم فقط في تعزيز الاستقرار السياسي للدولة، ولكنها تعمل كذلك كرافعة للاقتصاد المصري، الـذي استطـاع أن يتعافى في الفترات السابقة فقط بسبب ضـخ تلك التحالفات للأموال كودائـع بالبنـك المركزي، ومن ثـم ساهم ذلك في استقرار الدولة مـن ناحية، وكذلك في تعزيز الأمن القومي المصري من ناحية أخرى، كما ساهم في تقوية دور مصر على محوري البحر المتوسط والبحر الأحمر، وتعزيز دور الجيش في حماية مصالح مصر البحرية في تلـك المناطق، وكذلك مواجهة التهديدات المحتملـة من كل من الغرب ومن الجنوب حيث منابع النيل.

أمـا المحور الرابع فهو السياسات الاقتصادية وأزمة الديون، وهي أزمة مزمنة تضرب عددًا من الاقتصادات الناشئة حول العالم، لاسيما تلك التي كانت تعتمد في الفترة الماضية على الأموال الساخنة والودائع الأجنبية، ولكن تلك السياسة المعتمد على الاستدانة جاءت بنتائج عكسية مع هروب الأموال الساخنة بعد رفع الفيدرالي الأمريكي لسعر الفائدة، مما وضـع مصـر في خانة الدول المهددة بعدم القدرة على السداد، وهو ما يضعف من موقف مصر لجلب مزيد من الديون في الفترة المقبلة، والاتجاه إلى بيع الأصول، وقياس تداعيات ذلك على مستقبل الدولة.

أولاً: التماسك الداخلي والاستقرار السياسي

بالرغم من السيطرة الكاملة للجيش على الدولة منذ 2013 وقدرته على تحقيق قدر كبير من الاستقرار السياسي، إلا أن ذلك الاستقرار ظل هشًا ومهددًا بتكرار ظروف ما قبل 2011 والتي أدت إلى اندلاع الثورة؛ فقد أثبتت الأحداث أن القبضة الأمنية وحدها غير قادرة على تحقيق الاستقرار السياسي على المدى الطويل، وأنه فور تراخي تلك القبضة لسبب أو لآخر، فإن العيوب الهيكلية للنظام السياسي تفتح الباب أمام حالة من الاضطرابات، تتوقف معالجتها في الأنظمة العسكرية على علاقة رأس السلطة بالجيش وبالمؤسسات الأمنية، وقدرته على إجراء المقايضات داخل النظام السياسي من أجل البقاء والاستمرار. فطبقًا لنموذج التوازن الكلي Omni-Balancing في العلاقات الدولية، فإن الأنظمة الهشة والمفتقدة للشرعية تعمل على التوازنات في الداخل والخارج لغرض وحيد وهو بقاء النظام، وفي تلك الحالة لا تكون المصلحة الوطنية هي البوصلة المحركة لعملية اتخاذ وصنع القرار، بل بقاء النظام، ومن ثم تقوم السلطة بعمل مقايضات حتى مع أعدائها من أجل البقاء حتى لو كان ذلك على حساب المصلحة الوطنية (D – vid، 1991). فنموذج «الزعيم القوي» ظل هو السائد في منطقتنا العربية بل وفي معظم بلاد العالم الإسلامي، في مقابل قوة المؤسسات والآليات الديموقراطية، وقوى المجتمع المدني والنخب السياسية ومؤسساتها والثقافة السياسية في الديموقراطيات الراسخة. وهذا النموذج ينهار بمجرد غياب الزعيم، وتنهار معه ديناميكيات الدولة والخيوط الرابطة بين مؤسساتها، كما رأينا في حالات العراق واليمن وليبيا، بما جلب معه حالة ممتدة من عدم الاستقرار السياسي (Zawawy، 2002).

كما أن التحول في المعادلة السياسية الحاكمة للعلاقة بين السلطة والمجتمع قد يؤدي هو الآخر إلى مزيد من عدم الاستقرار السياسي؛ فقد عملت السلطة العسكرية في مصر منذ عام 1952 على تقليص المشاركة السياسية من الأفراد والأحزاب وبقية مكونات المجتمع المدني مع سيطرة العسكريين على السلطة، وتحجيم قدرات المقايضة السياسية لبقية مكونات النظام السياسي، مثل القضاء والإعلام والمؤسسات الدينية. وكان

مـن أسبـاب تماسك نظم ما بعد يوليو 1952 هو تلـك المقايضة مع المجتمع بعزوفه عن السياسـة نظيـر توفير حاجياته الأساسية من خلال برامج الدعم للتموين والسلع والطاقة والمواصلات وقيام الدولة ببناء المساكن وتوفير رغيف الخبز والاعتماد على القطاع العام وتقليـل جبايـة الضرائب. وظلت تلـك المعادلة قائمة باستثناءات بسيطـة، (مثل انتفاضة الخبـز في عهد السادات) وبتحـولات هامشية كذلك، طيلة عهدي السادات ومبارك، حتى جاءت ثورة يناير 2011.

وقـد مثلـت تلك الثورة نهاية النظام الأبوي، ومحاولة مشاركة المجتمع في السلطة وفي صناعة القرار السياسي، وفي تحمل أعباء الإصلاح الاقتصادي في ظل مناخ ديموقراطي، إلا أن ذلك لم يتحقق حتى الآن وعزفت التيارات السياسية بمختلف أطيافها عن المشاركة السياسيـة فـي حقبـة ما بعد 2013، حتـى دعت السلطـة إلى الحوار الوطنـي في العام المنصـرم 2022، وهـي دعوة اعتبرت مؤشرًا على وجود أزمة في النظام السياسي فشلت مؤسسات الدولة الرسمية والإجراءات الانتخابية التقليدية في حلها، وأن الدعوة بالأساس موجهة لتهدئة انتقادات الخارج لمصر بشأن حقوق الإنسان أكثر من كونها مبادرة مخلصة من أجل الحوار الوطني (العربي الجديد، 2022). فقد حملت السنوات ما بعد 2013 عدة مؤشرات على وجود أزمة سياسية، تمثلت في عزوف الناخبين عن المشاركة في الانتخابات المتعاقبة، وعدم ترشح زعماء القوى السياسية والأحزاب البارزة في الانتخابات الرئاسية بصـورة تعدديـة أمام الرئيس السيسي في الانتخابات المتعاقبة في كل من 2014 و2018 على التوالي، حتى خطوة تعديل الدستور لضمان بقاء أطول للسيسي في السلطة، وهو ما مثل ذروة إغلاق المجال العام أمام المشاركة السياسية.

فعـزوف الناخبيـن عن المشاركة السياسية يعد من أهم مؤشرات عدم الثقة في النظام السياسـي وفـي السلطة السياسية، وهي حالة من العقـاب السلبي من المواطنين للسلطة على تقليصها لدورهم في المساهمة في الشأن العام وفي تغيير ونقد وتصحيح السياسات الحكوميـة، مـع انسداد سبل التغييـر أو الإصلاح أو الانتقادات. وفـي ظل تلك الحالة من التأزم السياسي وتحريض المعارضة المستمر في الخارج للشعب على النزول إلى الشوارع

كحل وحيد، يظل الوضع الداخلي هشًا ومعرضًا للتصعيد في حالة حدوث أي محفز للتظاهر، وعادة ما تكون محفزات الاحتجاج الشعبي هي الأزمات الاقتصادية والهزيمة في الحروب وحالات القمع غير المسبوقة، مثل حالتي خالد سعيد في مصر وحالة مهسا أميني في إيران (روجهلاتي، 2022). ويعزو المراقبون تلك الدعوة للحوار الوطني إلى محاولة لامتصاص حالة السخط الشعبي المتزايدة بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والسياسات غير الفعالة، ومن ثم جاءت محاولات إدماج المعارضة في صناعة القرار لتحميله جزءًا من المسئولية، وكذلك ترقبًا للإجراءات الاقتصادية العنيفة المتوقعة والتي ستؤدي إلى مزيد من الفقر وتآكل مدخرات المصريين بسبب تردي سعر الجنيه، ومن ناحية أخرى يهدف نظام السيسي إلى تحسين صورته أمام العالم وتخفيف الانتقادات الغربية لسجل حقوق الإنسان وإغلاق المجال العام. كما عزا البعض دعوة الحوار الوطني إلى إقناع المانحين بعدم وجود حالة من عدم الاستقرار السياسي تؤدي إلى الفشل في سداد الديون، لاسيما تلك المشروطة بسجل حقوق الإنسان مثل المساعدات الأوروبية والأمريكية (مشروع الديموقراطية للشرق الأوسط، 2022).

وفي المقابل فإن الاستقرار الذي حققته السلطة في مصر منذ 2013 ساهم في عودة الحياة إلى طبيعتها وسمح باستئناف الشركات الكبرى عملها في الداخل المصري، كما أدى ذلك إلى إقناع الدول الكبرى والفاعلين الدوليين بقدرة النظام على قيادة البلاد وانتشالها من مصير الدول المجاورة التي تعرضت لانتفاضات الربيع العربي مثل ليبيا وسوريا واليمن وغيرها. فمن الناحية النظرية تعمل حالة عدم الاستقرار السياسي بصورة سلبية فيما يتعلق بالمحددات الأساسية للنمو الاقتصادي؛ حيث يؤدي ذلك إلى تراجع الاستثمار في رأس المال المادي والبشري، في حين تنخفض الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج. فحالات عدم اليقين التي تصاحب عدم الاستقرار السياسي تؤدي إلى تراجع الاستثمارات ومن ثم انخفاض التراكم الرأسمالي وتقليل جهود البحث والتطوير وتتباطئ عملية التقدم التقني. كما تؤدي عمليات العنف والاضطرابات المدنية والإضرابات إلى اضطراب مسار العمل في المشروعات والأسواق وانخفاض ساعات العمل وتعطيل الطاقة

الإنتاجيــة، وكذلــك يؤدي عدم الاستقرار إلى تقليل الاستثمــار في التعليم من الأفراد ومن ثــم تراجع رأس المال البشري وقيمته، بالإضافة إلى تذبذب السياسات الاقتصادية وعدم استمرارها (عمارة، 2022).

ولكــن الاستقرار السياسي وحده لا يؤدي بالضــرورة إلى خلق بيئة سياسية مواتية من أجــل العمل باتجــاه الحكم الرشيد أو إصلاح أخطاء النظــام السياسي المزمنة في البلاد والسمــاح بانتقالها إلى عملية تحول ديموقراطي، أو حتــى بناء سياسات اقتصادية تراعي حقــوق المواطنيــن ولا تعمل فقط على تلبية احتياجات النخبة الحاكمة والنخب المتحالفة معهــا، كما أن البيئة السياسية المتسمة بالاستقطاب السياسي بين مختلف القوى الفاعلة تمثــل عنصرًا ضاغطًا إضافيًا؛ حيث بدأت أصوات «الحركة المدنية الديموقراطية»، وهي مظلــة لعدد مــن أحزاب المعارضة، تتعالــى انتقادًا لسياسات النظــام لاسيما الاقتصادية منها، وكذلك انتقاداتها لإغلاق المجال العام وتهميش المعارضة السياسية حتى الشرعية المعترف بها داخل البلاد، والتباطؤ في إطلاق سراح المعتقلين السياسيين الذين تم إخلاء سبيلهــم، وهــو ما جعــل القيادي بالحركة حمديــن صباحي يصف الوضع بــأن «البلاد في اختيار بين الحوار أو الانفجار» (الجزيرة.نت، 2022).

ويظــل الوضع السياسي في مصر هو استقرار حــذر، أما من ناحية الوضع الاقتصادي فهــو وضــع انتقالي صعب ما بين مرحلتين: انتهاء مرحلة الاستدانة الواسعة وبداية مرحلة بيع أصول الدولة، في ظل تراجع حاد في سعر الجنيه المصري وشح المخزون من العملة الأجنبيــة وتلــوح في الأفق جداول زمنيــة متعددة من أجل دفع أقســاط الديون وفوائدها. وتظــل السياسيــة أكبر مؤثــر على الاقتصاد؛ حيــث إن البيئة الاقتصاديــة ليست مشجعة علــى الاستثمار الأجنبي، نظرًا لتأثيــرات السلطة على النظام القضائي من ناحية، وكذلك منافســة الدولــة متمثلة في الجيــش للقطاع الخاص من جهة أخــرى، وكذلك القبض على بعــض كبار المستثمرين المصرييــن ومساومتهم على شراء حصص من مصانعهم من جهة ثالثــة، وهــي كلها إجراءات سياسيــة تؤثر على شهية المستثمرين علــى العمل في الداخل المصري (بي بي سي عربي، 2022).

ثانيًا: الهوية ودور الدين في المجال العام

في أعقاب 2013، عملت الدولة المصرية بكافة مؤسساتها على إعادة صياغة العلاقة بين الدين والسياسة في المجتمع، ودور الدين في المجال العام، وعلاقة العمل الحزبي بالإسلام، وقامت السلطة بحل الأحزاب السياسية الإسلامية، لاسيما تلك المرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين، الذين شكلوا أغلبية في برلمان ما بعد ثورة يناير، وكذلك فازوا بمنصب رئيس الجمهورية في انتخابات 2012. فقد استشعرت السلطة في مصر، ومن ورائها حلفائها الإقليميين، خطورة استخدام الشعارات الدينية في المجال السياسي، واستغلال لتلك الشعارات لإحراز انتصارات سياسية، دون أن يكون لديها برامج إصلاح واضحة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومن ناحية أخرى بات واضحًا أن الحركات الإسلامية هي المهدد الرئيس لاحتكار الجيش للسلطة في مصر، نظرًا لقدراتهم التنظيمية ومهاراتهم في حشد الناخبين.

واحتكار الجيش للسلطة في مصر منذ 1952 هو انعكاس لقناعات قادته بفساد النخب في حقبة الملك فاروق، وأن النظام الديموقراطي لم يلب مطالب الجماهير، بل كان يلب مصالح الأقلية والإقطاعيين وحملة الرتب (الباشاوات)، وأسرة محمد علي والإنجليز (السادات، 1965، صفحة 15)، كما صرح مدير المخابرات الأسبق عمر سليمان بأن الوقت لا يزال مبكرًا لتطبيق الديموقراطية في مصر، وذلك عقب ثورة يناير 2011 (World Bulletin، 2011). وربما كانت مرحلة ما بعد الثورة كذلك بما فيها من استقطاب سياسي وديني قد عززت فكرة تولي الجيش السلطة مباشرة في مصر، بالنظر إلى ضعف النخب السياسية وعدم قدرة أي فصيل من قيادة عملية المقايضات السياسية لاسيما بين الأجهزة الأمنية، وكذلك إدارة الملفات الإقليمية والتحالفات الدولية، بدون وجود الجيش كفاعل رئيس، بالنظر إلى الفترة الماضية منذ يوليو 1952 حيث عمل الجيش على تقليص الدور السياسي للأحزاب وغلق المجال العام وعجز مؤسسات الدولة عن إخراج نخب سياسية خارج إطار الجيش والمؤسسات السيادية.

وقـد مارست أجهزة الإعـلام التابعة للدولة حملة من أجل الهجوم على جماعة الإخوان المسلميـن بعد أن صنفتهم الدولـة كجماعة إرهابية، وتخطت تلك الحملات مجرد الإدانة لجماعة الإخوان المسلمين إلى الهجوم على التراث ذاته، وكذلك مؤسسة الأزهر ومناهجها فـي مراحـل التعليم الابتدائي والإعـدادي والثانوي، وصاحب ذلك مطالبـات من الرئاسة لتعديل بعض القناعات الأزهرية لاسيما فيما يتعلق بالاعتماد على التراث وعلى الأحاديث كمرجعية للفتوى (الجزيرة.نت، 2022)، بما يمكن اعتباره تجفيفًا لمنابع الحاضنة الشعبية للأحـزاب الإسلامية وكذلك البيئة المهيئة لتبني أفكار الإسلام السياسي، في إطار حرب الدولة لتلك الأفكار باعتبارها تهديدًا للأمن القومي.

ومن ناحية أخرى، تمثَّل الخلاف ما بين السلطة والأزهر في عدة نقاط، أهمها مرجعية التـراث، وإقرار الطلاق الشفهي، وتكفير الأزهـر للتنظيمات الإرهابية المسلحة. ولا تزال تلـك النقاط الخلافية محل توتر بيـن الرئاسة ومؤسسة الأزهر، حيث يدعو رموز الإعلام المدعوميـن مـن السلطة الأزهـر إلى تنقيح مناهجـه وإلى قبول بإقـرار الطلاق الشفهي وإلـى تكفيـر التنظيمات الإرهابية، كمـا تستعد السلطة إلى تقديم قانـون جديد للأحوال الشخصيـة يعكس رؤية النظام الحاكم ويتخطى رؤية الأزهر فيما يتعلق بالطلاق الشفهي. وفـي علامة على خضوع الأزهر لتلك الحملة، شكلـت لجنة لإعادة تأليف الكتب التعليمية لمناهج الأزهر (البوابة نيوز، 2022)، حيث اتهم مفكرون محسوبون على النظام الأزهر بأنه يخرج طـلاب يتبنون الأفكار الإرهابية ومقولات الجماعات الإسلامية المسلحة وأفكارهم للدولة واستعادة الخلافة والموقف من تكفير الأقباط وتبرير العنف تجاههم (البوابة نيوز، 2017).

وانعكسـت النقاشـات الداخلية لـدور الدين في المجال العام فـي مصر على المستوى الإقليمـي كذلـك، فقامت كل من الإمارات والسعودية بمعالجة تلك القضية من خلال البث الإعلامـي من جهة، وكذلك من خلال تنقيـح المناهج الدراسية والكتب المعتمدة من جهة أخـرى، وكذلـك من خـلال عملية إعـادة نظر في دور الديـن في المجال العـام من حيث الممارسـة، حيث اتخذت قرارات في السعودية لمراجعة دور هيئة الأمر بالمعروف والنهي

عـن المنكر وكذلك فتح الباب أمـام الترفيه من خلال إنشاء هيئة للترفيه، وكذلك السماح بقيادة المرأة للسيارة، إلى جانب قضايا أخرى تتماس بصورة مباشرة مع قيام مصر بإعادة النظر لدور الدين في المجال العام.

وتلـك الحمـلات المتعاقبة والمتعلقة بدور الديـن في المجال العام، سـواء فيما يتعلق بالإسـلام السياسـي أو بمناهج الأزهر أو تفسيراته للعلاقة مع غير المسلمين أو بممارسة السياسـة أو بقضيـة الخلافة، تكشف عن وجود أزمة هوية؛ حيث تتقاطع تلك القضايا مع الجـدالات السابقـة بشأن هوية مصر سواء كانت فرعونيـة أو قبطية أو عربية أو جزء من الحضـارة الأوروبيـة، وتتفجر تلك الخلافات بصورة دورية منذ عقود طويلة لاسيما عندما يتقاطع ذلك مع الأحداث السياسية، كما كان الحال في عشرينيات القرن الماضي وما تلاه مـن كتابات طه حسيـن ولاسيما كتابه «مستقبل الثقافة في مصر» والذي تحدث عن هوية الدولـة، وكذلك كتاب علي عبد الرزاق «الإسلام وأصول الحكم» وموقع الخلافة من الدين ومن السياسة معًا، وكذلك في أعقاب ثورتي يوليو 1952 ويناير 2011.

ثالثًا: التحالفات الإقليمية لمصر

تعد مصر دولة محورية في محيطها الإقليمي؛ فبالرغم من تراجع القوة الشاملة للدولة بصـورة مستمـرة علـى عدد من المؤشـرات العالمية، سـواء الاقتصاديـة أو السياسية أو الاجتماعيـة، إلا أنهـا تظـل مؤثرة في محيطها نظـرًا لإمكاناتهـا الجيواستراتيجية، وتعد فاعلاً رئيسًا في عدد من الدوائر الجغرافية الممتدة؛ سواء الدائرة المتوسطية أو الدائرة الإفريقيـة أو الدائرة العربية، أو دائرة حوض النيل، أو دائرة البحر الأحمر، والتي يعتبرها المفكـرون الاستراتيجيون هـي الدوائر الخمس الرئيسية للأمـن القومي المصري (فرج، 2016). وبالرغـم من الأزمات السياسية والاجتماعيـة والاقتصادية التي مرت بها الدولة المصريـة في العقـد الماضي، إلا أنها تمكنت من الحفاظ علـى مكانتها العسكرية وأمنها القومي وتحديث جيشها، وكذلك بناء عدة قواعد عسكرية استراتيجية ساهمت في تعزيز قدرة الدفاع عن المصالح المصرية في الفترة الأخيرة.

فقد قامت مصر بتحديث جيشها بصورة متسارعة في الأعوام الماضية، وهو ما جعلها أصـلاً لا يمكـن الاستغناء عنه خاصة لدول الخليج العربـي، والتي ساهمت بقدر كبير في بنـاء قاعدتي محمـد نجيب في غرب مصر على ساحل المتوسـط، وكذلك قاعدة برنيس العسكرية في جنوب شرق مصر على البحر الأحمر. وكلا القاعدتين ستسهمان في تعزيز الأمن القومي المصري والعربي كذلك، وتعد نقطتي انطلاق لكل من البحرية وسلاح الجو من أجل تأمين المجاري الملاحية في المحاور الاستراتيجية الكبرى للدولة المصرية، بما يساهـم فـي تأمين كل من منطقة البحر الأحمـر، وكذلك منطقة غرب مصر وحدودها مع ليبيا، وكذلك تستطيع مصر من خلال هاتين القاعدتين من بسط النفوذ واستشراف القوة لما وراء الحدود المصرية وصولاً إلى منطقة باب المندب جنوبًا وإلى الشرق الليبي غربًا. كمـا سيساهم تحديث الأسطول المصري في حمايـة اكتشافات الغاز الجديدة في كل من شرق المتوسط وصولاً إلى السواحل الليبية غربًا.

وبالرغم من عدم اتخاذ مصر لإيران كعدو مباشر، وكذلك الموافقة الضمنية من مصر على الاتفاقات الإبراهيمية، إلا أن مصر تعمل على تأمين الحدود الشرقية للجزيرة العربية بالتعـاون مع الدول الخليجيـة من أجل تحقيق أعلى صورة من الردع ضد التهديد الإيراني من جهة، وكذلك تظل مصر فاعلة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، باعتبارها قضية ذات اهتمـام أمـن قومي مصـري، ومن ثم فلا تزال مصـر ممسكة بملف القضيـة الفلسطينية واتخاذهـا عـدة أدوات من أجل الضغـط على القرار الفلسطينـي الداخلي والحفاظ على قدرة مصر على استعمال أوراقها التفاوضية من أجل عدم الوصول إلى نتائج لا تصب في مصالح الأمن القومي المصري.

وبالرغم من التحولات الكبرى التي يتعرض لها النظام الدولي، لاسيما بعد الغزو الروسي لأوكرانيـا، وبالنظر كذلك إلى التحول السريع في طبيعة التحالفات الإقليمية، إلا أن مصر استطاعـت أن تحافظ على قيمتها كأصل لا يمكن الاستغناء عنه في التحالفات الإقليمية، وذلـك نظـرًا لموقعهـا الجغرافي وجيشهـا الضخم وكذلـك تسليحها المتقـدم، وأصولها العسكرية المتمثلة في قواعدها التي تطل على أهم الممرات الملاحية العالمية، بالإضافة

إلى امتلاكها لقناة السويس وقيامها بتحديث جيشها بأحدث المقاتلات من الأجيال المتقدمة وكذلك أصول الدفاع الجوي وتحديث أسطولها البحري بحاملة المروحيات ميسترال وغيرها، بما يحافظ على وضعها كواحدة من الدول الإقليمية الكبرى في منطقة الشرق الأوسط.

رابعًا: السياسات الاقتصادية وأزمة الديون

إذا اعتبرنا أن كلا من التضخم وأزمة الديون باتا ظاهرة عالمية في ظل المتغيرات الكبرى التي ضربت معظم دول العالم نتيجة لمجموعة من الأزمات، وعلى رأسها الحرب الروسية على أوكرانيا وعدم التعافي من وباء كوفيد 19 وأزمة سلاسل التوريد والتأمين على البضائع، فإن دول العالم الثالث تحملت العبء الأكبر من تلك الأزمات، لاسيما الاقتصادات الهشة المعتمدة على الأموال الساخنة مثل مصر، والتي هربت معظم رؤوس أموالها إلى الولايات المتحدة. فقد صاحب تلك الظواهر الاقتصادية رفع البنوك المركزية لنسب الفائدة، لاسيما الولايات المتحدة والتي اجتذبت الاستثمارات من الدول الصغرى، بما دفع تلك الدول بدورها إلى رفع أسعار الفائدة، وعلى رأسها مصر، والتي لم تستطع مواكبة صعود الدولار وانخفاض الجنيه بالتبعية إلى أرقام قياسية. فقد اضطر البنك المركزي المصري إلى اتخاذ تدابير مؤلمة في سياساته النقدية بسبب نقص العملة الأجنبية؛ حيث رفع صانعو السياسات المعدلات الرئيسية بواقع 800 نقطة أساس في عام 2022، ما أعادها إلى ما كانت عليه في مستهل عام 2019.

وبسبب حالة عدم اليقين العالمية خرجت تدفقات نقدية كبيرة من مصر؛ حيث سحب المستثمرون الأجانب 21 مليار دولار من استثماراتهم في الأصول المصرية خلال العام المالي 2021/2022، وفقا للبنك المركزي المصري. أما في سوق أذون الخزانة وحدها، فقد تراجعت الحيازات الأجنبية بنسبة 67 % خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2022 إلى 6.7 مليار دولار بنهاية سبتمبر، كما أدى فقدان تدفقات المحافظ إلى حرمان البلاد من أحد أهم مصادر العملة الصعبة، ما أدى إلى تقليص سيولة العملات الأجنبية والضغط

على الجنيه المصري (البنك المركزي المصري، 2022).

وبسبب تلك الظروف مجتمعة لم تستطع مصر طرح أية سندات دولية بسبب ارتفاع العوائد التي يطلبها المستثمرون الأجانب، نظرًا لارتفاع الفائدة الأمريكية وكذلك زيادة المخاطر في السوق المصري، حيث اعتبرت مصر من الدولة المهددة بالتخلف عن السداد، وهو ما أدى إلى رفع التقييم المفترض لعوائد السندات المصرية بقيمة أعلى من نظيرتها الأمريكية بعشرة بالمائة، مما أدى إلى صعوبة طرح مثل تلك السندات في الظروف الحالية، مقارنة بعام 2021 عندما كان الطلب على الديون السيادية المصرية مرتفعًا؛ حيث باعت الحكومة للمستثمرين الأجانب 6.75 مليار دولار من السندات الدولية.

كما وصلت تكلفة خدمة الديون إلى أرقام فلكية كذلك، حيث أدى ارتفاع سعر صرف الدولار إلى مضاعفة تلك الفوائد المتراكمة على الديون بنسبة 56 % سنويًا إلى 12.57 مليار دولار في الستة أشهر الأولى من عام 2022، في حين ارتفعت فوائد الدين الحكومي بنسبة 35 % إلى 216.4 مليار جنيه نتيجة إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض المحلي (نشرة انتربرايز، 2021).

كما لجأت مصر إلى بيع أصولها من أجل تمويل العجز في الموازنة، وكذلك لدفع أقساط الدين وخدمته التي وصلت إلى أرقام غير مسبوقة، حيث أضافت مصر 17.8 مليار دولار إلى إجمالي ديونها الخارجية، مما أدى إلى ارتفاع الدين الخارج بنسبة 13 % ليصل إلى 155.7 مليار دولار. وبيع الأصول لاسيما التاريخية والسيادية منها قد يؤدي كذلك إلى توترات بين ممثلي المجتمع المدني وبين الحكومة، حيث اعترض الكثير من الناشطين والمحامين على تسليم مصر لجزيرتي تيران وصنافير للمملكة العربية السعودية، صاحبه تظاهرات واعتقالات موسعة. فقد صرح وزراء مصريون أن البلاد تستهدف ما يقارب 6 مليارات دولار من بيع الأصول والشركات المصرية، حيث كشفت وزيرة التخطيط المصرية، رئيسة الصندوق السيادي المصري، هالة السعيد أنه سيتم إعلان الشريحة الأولى من الطروحات بقيمة تتراوح ما بين 2.5 إلى 3 مليارات دولار خلال أربعة أسابيع،

ثم ستكون هناك شريحة ثانية بنفس القيمة تقريبا (Bloomberg، 2022).

وكان وزيـر الماليـة محمد معيط قد صرح أن بلاده تستهدف طرح حصص 10 شركات حكوميـة في البورصة المصرية قبل نهاية يونيو 2023، كما صرح في حوار تليفزيوني من قبل أن بلاده ستستمر في تغطية العجز في الموازنة عن طريق المزيد من الاستدانة، بما يكشـف عن عـدم وجود خطط تنموية حقيقيـة للبلاد، حيث وصف رئيـس تحرير جريدة الأهـرام المصريـة السابق أحمد السيد النجار أن الدولـة صرحت بأنها ستتخارج من 79 مجـالاً استثماريًـا لتحقيق 40 مليار دولار في 4 سنوات، وأن ذلك البيع للأصول المصرية المملوكـة للشعـب لاسيما الناجـح منها يثير القلـق والخشية على المستقبـل الاقتصادي للدولة، التي باعت بالفعل حصصًا في أنجح الشركات المصرية لعدد من الدول الخليجية في عام 2021 (الحرة، 2022).

وتوشـك مصر على أن تدخل في أزمة اجتماعية بسبب توسعها في الاستدانة الداخلية والخارجية، وتداعيات تلك الاستدانة من شأنها أن تزيد من حالة عدم الاستقرار السياسي وانـدلاع التظاهرات بسبب انتشار الفقر المحتمل، وكذلك بسبب الإلغاء التدريجي لبرامج دعـم الطاقـة والمنتجات الغذائية كاشتراطات من صندوق النقد من أجل منح مصر حزمًا جديـدة مـن المساعـدات الماليـة (Brown، 2018، p. 409). فقد ركـزت السياسات الاقتصاديـة المصرية على بناء مشروعات كبـرى وعاصمة إدارية جديدة بدلاً من تحديث البنيـة التحتيـة المتهالكة للبلاد في مختلف المدن، وذلك أمـلاً في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية من أجل إنعاش الاقتصاد، كما تقلص الإنفاق العام على المرافق وخدمة المجتمع، وفـي المقابل استنزفت العاصمة الإدارية الجديـدة الكثير من مدخولات البلاد نظير نقل المؤسسـات والسفارات والمبانـي الحكومية والوزارات وغيرها، فيما اعتبر أنه نقل للقلب الصلـب للبـلاد بعيدًا عن المناطـق المحتمل انـدلاع انتفاضات جديدة فيهـا مثل ميدان التحرير وقلب المدن التقليدية الكبرى في الدلتا ومنطقة القناة (Springborg، 2022).

لقـد بـدت مصر بسياساتهـا الاقتصادية الأخيـرة وكأنها دولة غنية تنفـق بسخاء على

افتتاح المشروعات والمتاحف بالرغم من أنها تعتمد على القروض، في الوقت الذي زادت فيه الضرائب والرسوم على المواطنين في ظل حالة من ارتفاع التضخم والبطالة ونسب الفقر، حيث يعيش حوالي 30 مليون مواطن على دخل أقل من 3.2 دولار في اليوم، بما يسمح بمقارنة مصر بالحالة اللبنانية، بما وضع مصر ضمن الاقتصادات المعرضة للانهيار. فقد حذر تقرير من أن مصر وتونس وباكستان والسلفادور على شفا الإفلاس نتيجة للتخلف عن السداد نتيجة ارتفاع تكلفة تأمين الديون؛ حيث حذر كبير الاقتصاديين لدى البنك الدولي كارمن راينهارت والمتخصصين في ديون الأسواق الناشئة طويلة الأجل مثل المدير السابق في محفظة «إيليوت مانجمنت» جاي نيومان (العربي الجديد، 2022).

خاتمة

بالرغم من المشكلات الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد المصري، إلا أن الدولة المصرية توصف بأنها «أكبر من أن تغرق»، وذلك بسبب ثقلها الإقليمي، وأهميتها لجيرانها من العرب وأوروبا، ومن ثم فبالرغم من المسارات الاقتصادية التي تعتمد على الاستدانة وبالرغم من التكلفة العالية للديون وخدمة الدين، إلا أن السلطة المصرية فيما يبدو تراهن على ضخامة الدولة المصرية وعلى حجم اقتصادها وسكانها وأنها أكبر من أن يسمح لها بأن تغرق، كما يقول المراقبون أن ليبيا انفجرت للداخل، واليمن انفجرت للداخل، ولكن مصر إذا انفجرت فستنفجر للخارج، ومن ثم فإن ذلك ربما يكون أحد رهانات صانعي القرار في مصر بأنها لن يسمح لها بالسقوط، لأن ذلك سيحمل تكلفة على كل الدول المحيطة بها.

في تلك الورقة استعرضنا أهم المتغيرات التي يمكن أن تهدد الدولة المصرية في المستقبل القريب، وهي كلها ملفات مفتوحة ومتداخلة، ولم تحل حتى الآن، فالسياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة كلها متداخلة، حيث تظل مشكلة الوصول إلى الحكم الرشيد، وكذلك إلى سياسة اقتصادية فاعلة هي الأهم على الأجندة المصرية، فيما تمثل

قضية دور الدين في المجال العام كذلك مسألة شائكة، وتتطلب حلولاً إقليمية، وذلك نظرًا لتداخل الملفات الإقليمية لاسيما فيما يتعلق بالجماعات الدينية العابرة للحدود، حيث يؤثر عالم الأفكار بصورة كبيرة على قناعات الناخبين ومن ثم على مخرجات السياسة في العالم العربي، بما يتماس كذلك مع بوصلة الهوية للدولة المصرية، والذي يمثل أمن قومي في ظل تشابك تلك الملفات مع بعضها البعض.

ويظل الجيش المصري أحد أهم الأصول المصرية التي تعتمد عليها الدولة، سواء في حماية الأمن القومي أو في الاستقرار السياسي أو في بناء شبكات التحالف الإقليمية، وبالرغم من أن البعض قد يعتبره كمعوق للتطور السياسي نظرًا لأنه أكبر مؤسسة فاعلة على الساحة السياسية، إلا أنه يظل أصلاً مهمًا لصانع السياسة في البلاد، لاسيما في حالة الانتقال إلى الحكم الرشيد والتحول الديموقراطي، كما أنه بات لاعبًا أساسيًا على الساحة السياسية ومن ثم يجب على القوى السياسية المختلفة أن تتفاوض مع ممثل الجيش من أجل التوصل إلى حلول سلمية تسمح بالانتقال الديموقراطي وبتصحيح مسار السياسات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

وتنذر المشكلات الاقتصادية والمسار المعتمد على الديون بتفجر في الأوضاع الاجتماعية وتزايد الفقر، ومن ثم فإن دعوة السلطة إلى الحوار الوطني يجب أن تتطور في عام 2023 من أجل فتح المجال العام للمشاركة السياسية وزيادة دور الفاعلين السياسيين، وذلك لأن فترات الأزمات تتطلب توافقًا مجتمعيًا وتماسكًا من أجل عبور الفترات الصعبة، والتي تمر بها العديد من الدول النامية نظرًا لوجود ظروف عالمية مثل وباء كورونا والحرب الروسية على أوكرانا وارتفاع التضخم العالمي وانخفاض سعر عملة الدول المعتمدة على الاقتراض وعلى الأموال الساخنة في ظل أزمة سيولة النقد الأجنبي بعد رفع الفيدرالي الأمريكي لسعر الفائدة. ومن ثم فإن الملفات الشائكة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يجب معالجتها عن طريق الملف السياسي، وفتح المجال العام أمام المشاركة السياسية، وطرح حلول مجتمعية تحظى بتوافق شعبي من أجل الخروج من الأزمة المرتقبة التي تتشكل خيوطها أمام صانع القرار في مصر مع بداية 2023.

المراجع

- Bloomberg. (2022، September 25). Bloomberg. Retrieved from Egypt Seeks Up to 6 Billion by June From Sale of State Firms: https://www.bloomberg.com/news/articles/2022-09-25/egypt-seeks-up-to-6-billion-by-june-from-sale-of-state-firms?srnd=premium#xj4y7vzkg
- Brown، G. W. (2018). Oxford Concise Dictionary of Politics and International Relations. Oxford : Oxford University Press.
- David، S. R. (1991). Explaining third world alignment. World Politics، pp. 233-256.
- Springborg، R. (2022، January 7). Project on Middle East Democracy. Retrieved from Snapshot – Follow the Money to the Truth about Al-Sisi's Egypt: https://bit.ly/3GrR9BF
- World Bulletin. (2011، Febreuary 9). Egypt 'not ready for democracy': Suleiman. Retrieved from https://bit.ly/3WBB6rv
- Zawawy، M. S. (2002، July 4). MENA Affairs. Retrieved from Dilemma of the strong leader model: The coming referendum in Tunisia: https://bit.ly/3IeothI

- البنـك المركزي المصري. (أكتوبر، 2022). النشـرة الإحصائية الشهرية. تم الاسترداد من https://bit.ly/3Cdd9yC
- البوابـة نيـوز. (11 مايـو، 2017). الشيخ سالـم عبدالجليل يثيـر الجدل بفتوى تكفيـر المسيحي. تم الاسترداد من البوابة نيوز: https://www.albawabhnews.com/2522336
- البوابـة نيـوز. (15 مايـو، 2022). تشكيل لجنة لإعـادة تأليف مناهج المختـارات الإسلامية بمدارس الأزهر. تم الاسترداد من https://www.albawabhnews.com/4578236
- الجزيرة.نـت. (10 سبتمبـر، 2022). تم الاسـترداد من هل يفشل قبل بدايتـه؟ الحركة المدنية تنتقد إجراءات الحوار الوطني وتباطؤ الإفراج عن المعتقلين بمصر: https://bit.ly/3YZxAZN
- الجزيرة.نـت. (24 مارس، 2022). «أتعبتنـي يا فضيلـة الإمام».. شيخ الأزهـر 12 عاما من المعارك الفكرية والسياسية. تم الاسترداد من الجزيرة.نت: https://bit.ly/3YZCkP5

- الحرة. (25 September، 2022). Al-Hurra. تم الاسترداد من Al-Hurra: https://arbne.ws/3jFMCDU
- العربي الجديد. (1 مايو، 2022). العربي الجديد. تم الاسترداد من دعوة السيسي إلى الحوار الوطني: 3 مبادرات سابقة غير مبشّرة: https://bit.ly/3jJuUiA
- العربي الجديد. (9 يوليو، 2022). العربي الجديد. تم الاسترداد من https://bit.ly/3i58ubb
- أميـرة عمـارة. (أكتوبر، 2022). عدم الاستقرار السياسي والنمـو الاقتصادى فى الدول النامية. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، الصفحات 7-30.
- أنور السادات. (1965). قصة الثورة كاملة. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر.
- بي بي سي عربي. (21 أكتوبر، 2022). نجيب ساويرس: رجل الأعمال المصري يقول إن المنافسة بين القطاع الخاص والحكومة «غير متكافئة». تم الاسترداد من بي بي سي عربي: https://www.bbc.com/arabic/trending-59368804
- زريان روجهلاتي. (7 أكتوبر، 2022). معهد واشنطن. تم الاسترداد من https://bit.ly/3vqLEOq
- سميـر فـرج. (7 ينايـر، 2016). دوائـر الأمن القومـي المصري. تم الاستـرداد من جريـدة الأهرام: https://gate.ahram.org.eg/daily/News/467195.aspx
- مشروع الديموقراطية للشرق الأوسط. (2 سبتمبر، 2022). الحوار الوطني المصري: المعارضة جادة، ماذا عن النظام؟ تم الاسترداد من https://bit.ly/3WIVdo0
- نشـرة انتربرايـز. (21 يوليو، 2021). تم الاسترداد من أزمة ديون الأسواق الناشئة تتفاقم وسط ارتفاع عدد الدول المعرضة للإفلاس: https://bit.ly/3CdwRKG

الحالة السياسية والعسكرية والاقتصادية في إقليم القرن الأفريقي لعام 2022

إعداد: مركز دراسات القرن الإفريقي

أ/ عبد الله إسماعيل آدم*

(*) الصفة: مدير مركز دراسات القرن الافريقي
- متخصص في القرن الافريقي وتتركز كتاباتي عن التحول الديمقراطي في القرن الافريقي كينيا الصومال إثيوبيا جيبوتي. والصراع المسلح في شمال إثيوبيا. وتطبيع العلاقات بين إرتريا وأثيوبيا.
- ودراسات متخصصة عن إرتريا التعليم في إرتريا، الأبعاد السياسية والإستراتيجية للعلاقات الإرترية الإيرانية.
- المساهمة في كتابة التقرير الإستراتيجي لمجموعة التفكير الإستراتيجي من أول أعداده.

أ/ علي محمد محمود*

(*) الصفة: متخصص في القرن الإفريقي
- بكالوريوس تربية دبلوم عالي.
- مهتم بالشأن السياسي في القرن الإفريقي.
- كتب عددا من المقالات السياسية في المواقع الإرترية والعربية وبعض المجلات المحلية

مقدمة:

شهـد إقليـم القرن الأفريقـي خلال هذا العام 2022 انتخابـات ديمقراطية في كل من الصومال وكينيا وكانت قد سبقتها بشهور في نهاية عام 2021 أيضاً انتخابات ديمقراطية في إثيوبيا، وكانت المخاوف كبيرة من أن لا يتمكن الصومال من انتخاب رئيس جديد وذلك بسبـب العوائق الكبيرة التي وضعهـا الرئيس السابق محمد عبد اللّٰه فرماجو للحؤول دون انتخابات، فقد أقدم على دفع البرلمان على سن قانون يمدد فترة رئاسته لعامين، غير أن القانون الغي.

وقد لعب رئيس الوزراء الصومالي السابق حسن روبلي دورا فاعلا في عقد الانتخابات البرلمانيـة رغـم العوائق الكبيرة من فرماجو والذي حد من صلاحيات رئيس الوزراء، غير أن رئيـس الـوزراء حسن روبلي وبعض حكام الولايات خاصة بونتلانـد، جوبالاند، قلمدق قـد وقفوا ضـد الرئيس فرماجو مما ساعد رئيس الوزراء على المضي قدماً لإتمام عملية الانتخابات البرلمانية، لأن انتخاب الرئيس الصومالي يتم من داخل البرلمان.

هـذه الخطوة حـددت ملامح الحكم في الصومال خلال الأربعـة سنوات القادمة. وكان يفترض أن تتم في الانتخابات الماضية انتخابا ت مباشرة والتي عرفت بصوت واحد وإنهاء نظـام انتخاب المندوبيـن، وبهذا ستكون أهـم أولويات الحكومة الصوماليـة في المرحلة القادمة إنهاء العنف وإيصال الصومال إلى برنامج صوت واحد.

فـي المقابل كانت أيضاً المخاوف كبيرة مـن أن تنزلق كينيا نحو العنف نتيجة الخلاف وفض الشراكة بين الرئيس أوهورو كينياتا ونائبه وليام روتو، غير أن استقلال اللجنة الوطنية للانتخابـات والقضاء في كينيا جنب كينيا الانجرار إلى هاوية العنف، والتي شهدتها عقب انتخابات 2007م، وهنا يمكن أن نؤكد أن كينيا أصبحت في المسار الديمقراطي الصحيح وذلك بعقد انتخابات حرة ونزيهة في هذه الدورة والدورة السابقة، وتقبل الأطراف لنتيجة

الصناديـق ومـن ثم قرارات المحكمة العليا، وهذا يؤكد أن كينيا قد تجاوزت عقبة الصراع على السلطة.

وكانت إثيوبيا قد سبقت هاتين الدولتين بإجراء انتخابات حرة فاز فيها حزب الازدهار، وقد آذن ذلك بتحول استراتيجي في نظام الحكم في أثيوبيا بانتهاء حكم الائتلاف (الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الأثيوبية) وعودة إثيوبيا إلى نظام التعددية الحزبية.

ويلاحـظ أن ارتريا هي القاعدة الشاذة في إقليم القرن الأفريقي حيث لا يوجد برلمان ولا انتخابات رئاسية.

أيضـاً تميز هـذا العام بأن شهد الإقليـم استمرار الحرب الطاحنة فـي شمال إثيوبيا، وأطرافهـا الجيش الأثيوبي، ومليشيات الأمهرا ومليشيـات العفر وقوات ارتريا ضد قوات تحرير شعب تيقراي، إلا أنه في أواخر العام تمكن طرفي الحكومة المركزية وجبهة تحرير شعـب تيقراي من توقيع اتفاقية سلام في بريتوريـا بوساطة من الاتحاد الأفريقي ورعاية عاليـة مـن الولايات المتحدة الأمريكية، ومشاركة الاتحـاد الأوروبي وأطراف أخرى، وكان ضحية هذا الصراع مقتل أكثر ربع مليون عسكري ومدني، ونزوح أكثر من مليونين.

كذلك شهد الصومال تصاعداً للعنف، غير أن عنف الصومال هذا العام مقارنة بالعامين السابقيـن قـد شهـد تراجعا، ويتوقـع أن ينحسر خـلال العام 2023 بسبـب الحرب التي تخوضهـا الحكومـة الصومالية الجديدة ضد حركة الشبـاب وإجلاءها من معاقلها خاصة ولايتي هيرشبيلي وجنوب غرب الصومال.

أيضـا من الملامح البارزة للعـام 2023 الاهتمام الدولي بإقليم القرن الأفريقي إقليميا بالتحـرك العربي فـي إطار مجلس الدول المطلة على البحـر الأحمر وخليج عدن، ودولياً بتعيين مبعوثين للدول الكبرى أمريكا، الصين، اليابان، الاتحاد الأوروبي.

التحول الديمقراطي في القرن الأفريقي

الصومال

الانتخابات الصومالية 2022

الانتخابات البرلمانية الصومالية بشقيها مجلس الشعب ومجلس الشيوخ كان من المفترض أن تجرى في أغسطس 2020؛ لأن ولاية البرلمان تنتهي في 27 ديسمبر 2020. وقانون الانتخابات ينص على بدء الانتخابات التشريعية قبل شهر من نهاية ولاية البرلمان القائم[1]. أما الجدول الزمني للانتخابات فيعلن قبل موعد الانتخابات بستة أشهر. وفي 17 سبتمبر 2020 صادق البرلمان على اتفاق سياسي بين الحكومة ورؤساء أقاليم جلمدغ، هيرشبيلي، جنوب غرب الصومال، جوبالاند، و بونتلاند على إجراء الانتخابات في موعدها المحدد للبرلمان بنظام الانتخاب غير المباشر، وقبل فبراير 2021 ينتخب البرلمان الجديد بغرفتيه (مجلس الشيوخ ومجلس نواب الشعب) رئيس الجمهورية الذي تنتهي ولايته في الثامن من فبراير 2021.

في 19 فبراير شهدت مقديشو قتال عنيف بين مؤيدي المعارضة وقوات الشرطة الصومالية بسبب النكوص من الاتفاق السياسي أعلاه ومن ثم فُهم أن الحكومة الصومالية متجهة للتمديد لفترة إضافية. وفي 12 أبريل 2021 سنّ البرلمان الصومالي قانون تمديد ولاية الرئيس لعامين على أن تجرى انتخابات مباشرة وفق قاعدة صوت واحد شخص واحد عام 2023. وبتاريخ 14 أبريل 2021 صادق الرئيس الصومالي على هذا القانون،[2] وكانت حجته أن الجدول الزمني لا يمكّنه من تنفيذ خطته المتمثلة في صوت واحد شخص واحد وهو برنامجه الانتخابي الذي أوصله إلى السلطة في 2017، والملاحظ أن فرماجو

(1) – قانون الانتخابات المادة الثالثة عشر.
(2) – وكالة الأنباء الصومالية 14 أبريل 2021م.
قرار البرلمان الصومالي بتمديد ولاية الرئيس لعامين.

أخفق في برنامجه لأنه لم يقم بالخطوات التي تمكنه من تنفيذ هذا البرنامج وهي:

- عدم إعداد السجل الانتخابي (لم يجرى تعداد سكاني منذ عام 1975).
- لم يتمكن من بسط هيبة الدولة من أجل تأمين الانتخابات.
- لم يتم تحديد الدوائر الانتخابية بشكل يمكنه من تنفيذ البرنامج.
- عدم وجود أحزاب سياسية فاعلة على مستوى الصومال بأكمله حيث ما تزال القبائل والعشائر هي المهيمنة على المشهد السياسي في الصومال.

وكان هـذا البرنامـج نقطة الخلاف الرئيسية بينه وبين رئيس الوزراء وبعض الولايات في جنوب الصومال وهي جوبالاند، وفي شمال شرق الصومال وهي بونتلاند، وتمحور حول قانـون الانتخابات الـذي صُدّق عليه في فبراير 2020 وكانـت المعارضة قد رفضت هذا القانـون وطلبـت العودة إلى قاعدة (4.5)، وهي تقسيم الصومـال إلى أربعة قبائل رئيسية كبيـرة ويشار إليها بأربعة، وخمسة قبائل صغيرة ويشار إليها بفاصل خمسة، هذه القاعدة مجتمعـة ترشـح المندوبين. فـي الانتخابات الماضيـة (2022م) بلغ عـدد الشيوخ الذين سيختـارون المندوبين ثمانمائـة وخمسة وعشرون شيخاً. وقام هـؤلاء المناديب بانتخاب أعضاء برلمان مجلس الشعب والبالغ عدده 275 عضواً.

كما برز النزاع أيضاً حول:

- الجدول الانتخابي.
- لجنة الانتخابات الوطنية.
- ومقاعـد أرضـ الصومال في البرلمان (57 مقعداً وهي 11 في مجلس الشيوخ، 46 في مجلس الشعب).
- حول مقاعد مدينة غربهاري في إقليم غدو في ولاية جوبالاند (16 مقعد في مجلس

الشعب) والتي هي خارج سيطرة حكومة الولاية.

يعود الخلاف في هذا الإقليم بين محافظ إقليم غدو أحمد بولي المؤيد لفرماجو وبين رئيس الولاية أحمد محمد إسلام (مدوبي)[1] والخلاف في جوهره قبلي؛ حيث تتمركز في الولاية قبيلتي أوغادين ومنها ينحدر حاكم الولاية وقبيلة مريحان ومنها ينحدر الرئيس الصومالي محمد عبد الله فرماجو. وفي المقابل أيدت القانون ولايات هيرشبيلي، وغلمدغ، وجنوب غرب الصومال، وقد برز النزاع حول قانون الانتخابات بين رؤساء الولايات باعتبار أن القانون يميل لصالح رئيس الجمهورية فرماجو الذي ينحدر من إقليم غدو. غير أنها تراجعت عن التأييد بسبب حدوث أزمة سياسية وأمنية حادة قسمت البلاد إلى فريقين فريق مع الحكومة الفيدرالية وفريق آخر مع الولايات الرافضة ورئيس الوزراء في حينه حسن روبلي.

استغلت حركة شباب المجاهدين الصومالية هذا الانقسام فعادت إلى العاصمة مقديشو من خلال التفجيرات وخوض قتال عنيف في الولايات الأخرى خاصة ولاية جنوب غرب الصومال مما أجبر الرئيس الصومالي بتاريخ 27 أبريل 2021 إلى التراجع عن قرار التمديد وتكليف محمد حسن روبلي رئيس الوزراء المكلف بتنظيم الانتخابات إضافة إلى ضغط المعارضة والولايات التي ذُكرت كان هناك أيضاً ضغط من شركاء أصدقاء الصومال وهم الاتحاد الأفريقي، الهيئة الحكومية للتنمية لدول شرق أفريقيا -الإيقاد-، الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، وبلجيكا، والدنمارك، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا، وايرلندا، وإيطاليا، واليابان، والنرويج، والسويد، وبريطانيا، وإثيوبيا، وكينيا. وأصدقاء الصومال يدفعون مبلغ 30 مليون دولار من جملة ميزانية الانتخابات البالغة 40 مليون دولار أمريكي، ومن الملاحظ غياب الدور العربي واستئثار الدول الغير عربية بالتأثير على الشأن الصومالي الداخلي، مع العلم أن جملة المساعدات التي تقدمها الدول العربية مجتمعة لا تقل عن جملة المساعدات التي يقدمها المجتمع الدولي للصومال.

(1) - توصيات اللجنة الفنية للانتخابات 16 فبراير 2021

النظام الانتخابي الصومالي

رؤساء الولايات والحكومة الفيدرالية هما الجهتان اللتان تحددان النظام الانتخابي بالإضافة إلى المؤتمر التشاوري حول الانتخابات فقد جاء في مخرجات المؤتمر التشاوري بشأن الانتخابات المنعقد في مايو 2021 أن المؤتمر الوطني التشاوري حول الانتخابات سيكون المرجع الرئيسي بخصوص تنفيذ العملية الانتخابية وتذليل العقبات[1].

هذه الصلاحيات التي منحت لرؤساء الولايات والحكومة الفيدرالية في تحديد النظام الانتخابي هي أساس المشكلة الحالية حيث برز النزاع بشكل حاد بين الحكومات الولائية والحكومة الفيدرالية وهو السبب الرئيسي في تأجيل الانتخابات المتكرر، والملاحظ أن عدم وجود محكمة دستورية في الصومال أدى إلى تعدد التفسيرات للقوانين المختلف حولها.[2]

يتكون النظام الانتخابي في الصومال من:

- برلمانات الأقاليم ويتكون من 413 عضوا وهي الولايات الخمسة من غير إقليم أرض الصومال، وأعضاء برلمان كل ولاية ينتخبون رئيس الولاية، كما ينتخبون ممثليهم في مجلس الشيوخ الفيدرالي.
- مجلس الشيوخ الفيدرالي ويتكون من 54 عضوا.
- مجلس الشعب ويتكون من 275 عضوا، ويتم انتخابهم عن طريق المناديب.

جملة أعضاء المجلسين يتكون من 329 مقعداً وهم المخولون بانتخاب رئيس الجمهورية، وتبلغ نسبة المرأة في المجلسين 30 %،[3] وجرت الانتخابات في سبعة دوائر حيث تعتبر كل ولاية دائرة والصومال يتكون من ست ولايات بالإضافة لمنطقة بنادر التي

(1) البيان الختامي للمؤتمر التشاوري
(2) البيان الختامي للمؤتمر التشاوري بشأن الانتخابات الصومالي في 26 مايو 2021
(3) المرجع السابق رقم 4

تشمل العاصمة، وهذه الدوائر تتفرع إلى 11 مركز اقتراع بواقع مركزين في كل ولاية، بالإضافة إلى مركز اقتراع العاصمة مقديشو حيث تجري فيه انتخابات أعضاء المجلسين من إقليم أرض الصومال بالإضافة إلى ممثلي إقليم بنادر الخمسة في مجلس الشعب. وتجري الانتخابات البرلمانية بشقيها الولائي والفيدرالي كل أربعة سنوات.

في الفترة من 22 – 26 مايو 2021 عُقد مؤتمر تشاوري بين الحكومة والولايات الفيدرالية وإقليم بنادر الذي يمثل العاصمة مقديشو واتفق المؤتمرون على إجراء الانتخابات خلال شهر سبتمبر 2021[1]. وفي 20 يونيو 2021 تم تكوين لجان الانتخابات وهي لجنة الانتخابات الفيدرالية (FEIT) وتتكون من خمسة وعشرون عضواً، ومهمتها الإشراف على الانتخابات بالتنسيق مع لجان الانتخابات الولائية والإشراف على لجنة تأمين الانتخابات المكونة من تسعة أعضاء بقيادة رئيس الوزراء[2]، ولجنة تمثيل الانتخابات في كل ولاية، لجنة فض النزاعات الانتخابية وتتكون من واحد وعشرين عضواً ومهمتها تتمثل في إقامة انتخابات شفافة ونزيهة، لجنة الانتخابات الولائية وهي مسئولة عن الانتخابات في ولايتها، وتتبعها لجنة وضع معايير اختيار الناخبين 101 ناخب لكل مقعد، وتتكون اللجان الثلاثة من 123 عضواً على المستوى الفيدرالي.

تم تمديد فترة الانتخابات إلى نهاية شهر أكتوبر 2021، وقد تم اتخاذ قرار بإنهاء الانتخابات في 25 فبراير 2022، غير أن لجنة الانتخابات لم تتمكن من إنهاء الانتخابات في التاريخ المحدد حيث بلغ عدد المقاعد التي انتخبت 151 مقعداً فقط من أصل 275 مقعداً لذلك تم التأجيل للمرة السادسة حتى 15 مارس 2022، ويعتبر هذا التمديد السادس. وبعد انتهاء فترة التمديد السادس أعلاه أعلن رئيس الوزراء حسين روبلي مواصلة التمديد حتى منتصف إبريل[3] لإكمال ما تبقى من المقاعد وهي ستة عشر مقعدا في ولاية جوبا لاند في دائرة غرب هاري، وعشرة مقعد في ولاية هيرشبيلي من ضمنها مقعد النائب فهد يس المقعد رقم 86 في دائرة مدينة بلدوين، والمقعد في الأساس هو للنائب

(1) – بيان المؤتمر
(2) – المرجع السابق رقم 4
(3) – ليس من حقه التمديد

فارح عبد القادر، وقد تنازل عنه لفهد يس. وثلاثة مقاعد أخرى في جنوب غرب الصومال وهي مقعد رقم 103 لرئيس البرلمان السابق محمد شيخ عثمان جواري، والمقعد 154 للنائبة ثريدة محمد عبدي، والمقعد 204 لوزير الدفاع عبد القادر نور جامع.

وفي 22 فبراير 2022 ألغت اللجنة الانتخابية نتيجة انتخاب المقعد 86 بعد فوز فهد يس وأوصت باعادة الانتخاب في المقعد. وقد كشف رئيس المفوضية الفيدرالية للانتخابات في الصومال موسى جيله يوسف[1] عن سبب استبعاد فهد ياسين ضاهر وثلاثة مقاعد في جنوب غرب الصومال أنه تم بسبب مخالفات في عملية الاختيار وتلاعب في الأصوات. وفي 2 أبريل أعلنت مفوضية الانتخابات أن النواب سيؤدون اليمين الدستورية في منتصف أبريل، كما سيتم استكمال ما تبقى من المقاعد.

في 14 أبريل أدى أغلب النواب القسم أمام رئيس المحكمة العليا، باستثناء 67 نائباً من نواب جنوب غرب الصومال البالغ عددهم الكلي 69 نائباً. وسبب رفض أداء القسم كان احتجاجاً على إلغاء نتائج المقاعد الثلاثة التي تقدم ذكرها.

التحديات التي واجهت الانتخابات:

1 - الصراع بين الرئيس المنتهية ولايته محمد عبد الله فرماجو ورئيس الوزراء محمد حسين روبلي، وقد انقسمت الولايات بين الطرفين فحاول الرئيس فرماجو عرقلة الانتخابات بكل السبل.

2 - محاولة حركة الشباب الصومالية تعطيل الانتخابات من خلال تكثيف عمليات الاغتيالات والتفجيرات، حيث تم اغتيال نائبة في البرلمان، واستهداف مقر البرلمان بقذائف الهاون من أجل تعطيل إجراءات أداء القسم.

3 - الخلاف في ولاية جوبالاند، حيث ذهبت دائرة غربهاري إلى تعطيل الانتخابات

(1) إذاعة البي بي سي باللغة الصومالية بتاريخ 1 أبريل 2022م

فيهـا بسـب الخلاف بين حاكـم اقليم غدو، ورئيـس ولاية جوبالانـد، وقد تم نقل الانتخابات في هذه الولاية إلى خارج مدينة غربهاري.

4 - تدخل ممثل مفوضية الاتحاد الأفريقي في الخلاف مما أدى إلى طرده من الصومال.

عدد مقاعد الولايات في مجلس الشيوخ

1 - ولاية جنوب غرب الصومال عدد المقاعد ثمانية.

2 - ولاية بونت لاند عدد المقاعد أحد عشر.

3 - ولاية غلمدغ عدد المقاعد ثمانية.

4 - ولاية جوبا لاند عدد المقاعد ثمانية.

5 - ولاية هيرشبيلي عدد المقاعد ثمانية.

6 - إقليم أرض الصومال (صومالي لاند) عدد المقاعد أحد عشر.

عدد مقاعد كل ولاية في مجلس الشعب:

1 - ولاية جنوب غرب الصومال عدد المقاعد 69.

2 - ولاية بونت لاند عدد المقاعد 37.

3 - ولاية غلمدغ عدد المقاعد 37.

4 - ولاية جوبا لاند عدد المقاعد 43.

5 - ولاية هيرشبيلي عدد المقاعد 38.

6 - إقليم أرض الصومال (صومالي لاند) عدد المقاعد 46.

7 - قبائل منطقة بنادر (إقليم العاصمة) عدد المقاعد 5.

الانتخابات الكينية

برهنت لنا كينيا من خلال الانتخابات التي جرت فيها هذا العام (2022م) أنها في المسار الديمقراطي الصحيح رغم العثرات المميتة التي شهدتها في الانتخابات السابقة والتي كادت أن تجرف كينيا نحو حرب أهلية غير أنها نهضت من كبوتها وصاغت دستورا شبه مجمع عليه في 2010 ليضع كينيا في المسار الديمقراطي الصحيح، وبرهنت قوه واستقلال السلطة القضائية والتي ألغت نتائج انتخابات 2017 وقضت بإعادتها بسبب مخالفات في فرز الأصوات غير أن المعارضة قاطعت الإعادة.

كذلك مما يدلل علي قوة السلطة القضائية أن المحكمة العليا رفضت مبادرة بناء الجسور المقترحة من الرئيس أوهورو كنياتا في 2018 ووصفتها بأنها مخالفة للدستور لكونها تهدف إلى إجراء تعديلات في الدستور مما سينتج عن ذلك تأجيل الانتخابات لعامين فرأى خبراء قانونيون أنها - أي المبادرة - تنصف دستور 2010 وقد تفسح المجال لأوهورو كنياتا للترشح لدورة ثالث. الانتخابات التي جرت في كينيا برهنت على قوة نفاذ الدستور فلم يعاد انتخاب أوهورو كنياتا لكونه شغل المنصب لدورتين.

عدم ترشح أوهورو كنياتا يشكل ثاني التزام بالدستور في كينيا وأكد أن السلطة القضائية ممثله في المحكمة العليا هي الراعية والقيمة على تنفيذ الدستور وليست السلطة التنفيذية وقد تأكد ذلك عندما طالب الرئيس أوهورو كنياتا وساندته المعارضة بإجراء بعض التعديلات في الدستور أطلق عليها خطة الإصلاح الدستوري، وتعديل الدستور يتطلب موافقة ثلثي أعضاء مجلسي الشيوخ والبرلمان، واستفتاءَ شعبيا على التعديلات.

بانعقاد هذه الانتخابات وهي السابعة ستكون كنيا وضعت خطوتها الثابتة في المسار الدستوري الصحيح وستثبت أنها في الاتجاه الصحيح، وتملك سلطة قضائية مستقلة غير

خاضعة للسلطة التنفيذية.

النظام الانتخابي في كينيا

انتخب الشعب الكيني في هذه الانتخابات

- رئيس الجمهورية.
- نائب رئيس الجمهورية.
- ممثليه في الجمعية الوطنية وعدد مقاعدها 347 مقعدا 10% منها للمرأة، ويتم انتخاب 290 مقعدا منها عبر الدوائر الانتخابية.
- مجلس الشيوخ وعدد مقاعده 67 مقعدا تتوزع على النحو التالي 47 مرشحا يتم انتخابهم في دوائر بواقع دائرة واحدة لكل مقاطعة ويفوز بمقعد المقاطعة المتنافس الحائز على أعلى الأصوات، وتتنافس الأحزاب على عدد 16 مقعدا بالإضافة لمقعدين للشباب، ومقعدين لذوي الاحتياجات الخاصة.
- مجالس المقاطعات وعددها 47 مجلسا وجملة عدد مقاعدها 1450 دائرة انتخابية.
- حكام المقاطعات الـ 47.

ليبلغ جملة عدد المناصب الدستورية في هذه الانتخابات 1882 منصبا دستوريا.

تنافس على مقعد الرئاسة في الانتخابات الماضية 38 مرشحا أبرزهم زعيم المعارضة رايلا غنغا أودنقا، ونائب الرئيس الحالي وليام ساموى أراب روتو.

تنافس على مقاعد الجمعية الوطنية أكثر من ثمانين حزبا تكتلت خلف ثلاثة تحالفات

أهمها تحالفين :

تحالـف أزيميـولا ويضم أكثر من 25 حزبـا وأبرزها حزب اليوبيل وهـو حزب الرئيس المنصـرف، والحركة الديمقراطية البرتقالية وهـي حزب المعارضة ويرأسها رايلا أودنقا المرشح للحزب الحاكم والمعارضة معا، وحزب وايبر، حزب كانو أقدم الأحزاب الكينية.

تحالـف كينيـا أولا (كينيا كوانـزا) وضم تسعة أحزاب هـي : التحالف الديموقراطي المتحد ويرأسه وليام روتو، وحزب تحالف كينيا كوانزا، ومؤتمر أماني الوطني، وحزب فورد كينيان، وتحالف المزارعين.

توجـه نحـو 22 مليون ناخب من إجمالي عدد السكان البالغ 48 مليون نسمة للإدلاء بأصواتهم وكان يفترض أن تسجل لجنة الانتخابات الكينية 25 مليون ناخب أي بزيادة ستة ملايين ناخب عن الانتخابات الماضية

العنف والانتخابات الكينية

يتوجس أغلـب الكينييـن من العنـف المصاحـب للانتخابات وتعتبـر قبيلتي كيكويو وكالنجيـن الأكثر تورطا في النزاع العرقي وذلك بسبب السياسات الاستعمارية البريطانية التـي انتزعت أراضي الكالنجيـن وهي قبيلة رعوية ووطنت فيها الكيكويو وهي من القبائل التي تمتهن الزراعة.

فوز وليام روتو وإنعكاساته على الداخل وإقليم القرن الأفريقي

من هو وليام روتو؟

وليـام كيبشيـر شير ساموي آراب روتو، هو من صلـب النظام السياسي الكيني الذي حكـم كينيا من عـام 1978م، انضم وليام روتو في سن مبكرة مـن شبابه (من مواليد عام 1966م) إلـى حزب الإتحاد الوطني الكينـي الأفريقي (كانو)، وتدرج في موقع القيادة فيه حتى موقع الأمين العام للحزب. في انتخابات عام 1997م أصبح روتو عضوا في الجمعية

الوطنيــة (البرلمان)، وفي عام 1998م عين وزير دولة، في عام 2002م أسندت إليه وزارة الداخليــة، في عــام 2005 أصبح أمينا عاما لحزب كانو. في عام 2005 أصبح وليام روتو عضوا في التحالف الديمقراطي البرتقالي وكان بقيادة رايلا أودنقا.

كانــت استقالتــه من موقع الأمين العام لحزب كانو تمهيــداً لطرح نفسه مرشحاً رئاسيا فــي انتخابــات 2007م، عقب الأحداث الدامية التي أعقبــت انتخابات عام 2007م دخل روتو دولاب الحكم في حكومة الوحدة الوطنية (28 فبراير 2008م) من موقع المعارضة.

في عام 2012 أسس الحزب الجمهوري المتحد وأنضم إلى تحالف اليوبيل الذي كان يقــوده أوهــورو كنياتا، وفي الانتخابات التي جرت في 2013 أبلى حزبه بلاءً حسنا، وحقق فوزا كبيرا ففاز بعدد 12 مقعدا في مجلس الشيوخ، وعدد 76 مقعدا في الجمعية الوطنية (البرلمــان)، ليشــكل أعضاء حزبه ثالث كتلة برلمانية؛ فأصبح نائبا للرئيس أوهورو كنياتا. توثق التحالف بين الرجلين في انتخابات عام 2017م، فأعيد انتخاب أوهورو كنياتا لفترة رئاسيــة ثانيــة، وكان تحالفهما مبنيا على أن يدعم أوهــورو كنياتا وليام روتو في انتخابات 2022م غير أن كنياتا بدأ في النكوث واتجه للتحالف مع رايلا أودنقا زعيم المعارضة.

هذه الخلفية التاريخية مهمة لفهم توجهات رئيس كينيا الجديد، فهو سياسي براغماتي يتحــرك وفــق مصالحــه، يحشد عرقيته والفئــات المهشمــة لتحقيق أهدافــه السياسية، انضمامه المبكر لحزب كانو وشَغْلُه موقع شباب من أجل كانو مكنه من الاحتكاك بالقواعد الجماهيرية والتمرس في مخاطبتها بل الانغماس في العنف السياسي والفساد لوجود تهم ضــده في المحاكم الكينيــة، كما مكنه من دخوله البرلمان ومجلــس الوزراء إجادة ألاعيب السياسة الكينية.

كينيا قلعة من مخلفات الاستعمار، وتلعب دورا مهما في الهيمنة الغربية، ومجيء وليام روتو على رأس السلطة فيها لن يؤثر على هذه الهيمنة، فهو لا يشكل خطرا على المصالح الغربية بخلاف رايلا أودنقا ذو التوجهات اليسارية الذي ربما يتماهى مع التغلغل الصيني في كينيا وأفريقيا، لذا فوز وليام روتو غير مزعج للدول الغربية.

انعكاسات فوز وليام روتو على المشهد الداخلي

ينتاب المشهد السياسي الكيني كثير من القلق خشية أن يتجدد العنف كما حدث في عام 2008م، وكان وليام روتو قبل الانتخابات قد تحول لصف المعارضة، غير أن من المهم أن ننوه إلى أن تلك الانتخابات جرت في ظل فراغ دستوري، أما بعد إقرار الدستور في عام 2010 أصبحت كينيا تتمتع بدستور محكم حدد بشكل دقيق في الباب السابع وبالتحديد المواد من 81 وحتى 92 العملية الانتخابية، فالقانون الانتخابي في كينيا بشقيه الإجرائي والتنفيذي (سن القوانين، تحديد الصلاحيات، والسلطة القانونية للهيئة الانتخابية التي تحميها من التجاوزات) يعتبر محكما، والمواد المتعلقة بالانتخابات من أكثر التشريعات تطورا، فقد استمدت من أفضل التجارب الديمقراطية في العالم، فحدد الدستور مهام اللجنة الانتخابية بشكل واضح، كما نُصَّ في الدستور على جملة من المبادئ الإرشادية تساعد على تفهم الجمهور للعملية الديمقراطية، وعند حدوث أي خلاف في نتائج الانتخابات الكلمة الفصل ستكون للمحكمة العليا والتي تتمتع بالاستقلال وتحظى باحترام الفرقاء السياسيين.

أما في السياسة الداخلية فلا يتوقع أن يحدث تحولا فيها، فهو من صميم النظام السياسي في كينيا، ومن أقطاب المال لذا ستتسم سياسته بالمرونة، ومطلوب منه تقديم حلول لمشاكل الطبقات الفقيرة التي دعمته في مسيرته السياسة، وكان برنامجه الانتخابي يركز على دعم هذه الفئة بتقليص نسبة الفقر والبطالة.

على مستوى الإقليم

وليام روتو غير متفهم لأوضاع الصومال الإنسانية، فهو من دعاة إغلاق مخيمات اللجوء الصومالية في كينيا، وكذلك ستكون سياساته أكثر صرامة ضد حركة الشباب، وهذا سيترتب عليه استمرار وجود القوات الكينية في الصومال، ولن يكون مضطرا لسحبها لأن تفويضها ينتهي عام 2024، أما بخصوص النزاع البحري فلن تختلف سياسته عن سلفه، وسيستمر في رفض الحكم الذي كان لصالح الصومال، كما أن تأثير كينيا وتدخلها في

جنـوب الصومال (ولاية جوبا لاند) سيستمر؛ لأن كينيا تعتبر جنوب الصومال ضمن مجال أمنها الحيوي بشقيه البحري والبري ولن تسمح بوجود دولة صومالية مركزية قوية.

أمـا علاقـات كينيا مع إثيوبيا وجنوب السودان ويوغندا وتنزانيا فلن تشهد أي تغيير، لأن هـذه الـدول باستثناء تنزانيا هي في حاجة ماسة لموانئ كينيا، وترفد الخزينة الكينية بموارد مالية كينيا في حاجة إليها. أما علاقة كينيا مع إرتريا فهي تتسق مع الرؤية الأمريكية في أن الرئيس الإرتري أسياس أفورقي أكبر مهدد للاستقرار في القرن الإفريقي من خلا تدخلـه فـي النزاع في شمـال إثيوبيا ودعمه للإرهاب في الصومـال وقد زار الرئيس روتو إرتريا لإبلاغ الرئيس أسياس بضرورة انسحاب قواته من إقليم تجراي.

العلاقات مع الصين

هاجـم وليـم روتو في حملته الانتخابية وجـود الصينيين في كينيا، ووعد بأنه سيقوم بترحيلهـم حـال فـوزه، غيـر أن ذلك لا يعـدوا أن يكون مجـرد دعاية انتخابيـة، فالوجود الاقتصادي للصين في كينيا أعمق من أن يتم إلغاؤه بقرار فوقي، فللصين وجود في جنوب السودان، وتعمل على نقل نفط جنوب السودان عبر كينيا، كما تعمل الشركات الصينية في بنـاء ميناء لامو والذي سيخصص لصادرات وواردات إثيوبيا وجنوب السودان، وقد وقعت الدول الثلاثة في 2011 اتفاقا لتطوير هذا الميناء وتعتبر الصين شريكا رئيسيا فيه.

كذلك مولت الصين تحديث خط سكة حديد ممباسا نيروبي، وتأتي كينيا في المرتبة العاشرة في أفريقيا من بين شركاء الصين التجاريين.

الحالة الأمنية في القرن الأفريقي

العنف في الصومال[1] خلال عام 2022

أطراف العنف

1 - حركة الشباب

2 - الحكومة الصومالية

3 - قوات حفظ السلام الأفريقية

نوع العنف

1 - تفجير انتحاري واستخدام عبوات ناسفة. (عمليات تفجير انتحارية، عبوات ناسفة باستخدام ألغام أرضية وتفجيرها عن بعد، استخدام سيارات مفخخة أو استخدام أفراد يرتدون عبوات ناسفة)

2 - الهجوم بقوات كبيرة. وأغلب هذه العمليات قامت بها حركة الشباب خلال فترة حكم فرماجو، أما بعد انتخاب الرئيس الجديد شيخ محمود فكانت القوات الحكومية هي المبادرة وقد استخدمت في هذه العليات قوات حكومية من الجيش الصومالي وقوات شرطة والقوات الخاصة التي تولت أمريكا تدريبها والمعروفة بقوات (دنب) وتعني باللغة الصومالية الصاعقة، أو قوة مشتركة كن الجيش لصومالي وقوات حفظ السلام الأفريقية.

بلغت جملة العمليات العسكرية التي تقدم ذكرها عدد 54 هجوم انتحاري أو تفجير أو اغتيال أو هجوم من قوات، وتوزعت كالآتي:

(1) رصد ومتابعة مركز دراسات القرن الأفريقي-

عدد 17 عملية تفجير انتحاري أو عبوة ناسفة، أما الهجوم بقوات كبيرة فبلغت جملتها 25 عمليــة شنتهــا الأطــراف المتصارعة من القوات الحكومية أو حركــة الشباب أو قوات حفظ السلام الأفريقية. وكان عدد الهجمات التي شنت ضد قوات حكومية عدد 21 هجوم وعدد 10 عملية هجوم كانت ضد حركة الشباب، أما عدد العمليات التي استهدفت قوات حفظ السلام الأفريقية فبلغت ثلاث عمليات.

جملة عدد ضحايا العنف في الصومال خلال هذا العام بلغ 270 مدني وعسكري

أما عمليات الاغتيال فقد بلغت جملتها عدد 12 عملية اغتيال.

أمــا ضحايــا العنف فــي الصومال في عام 2021 فــكان 669 ضحية، وفي عام 2020 كان جملة ضحايا العنف في الصومال [1]501، ويلاحظ أن العنف في هذا العام قد تراجع بشــكل كبير ويعــود ذلك إلى العمليات العسكرية التي شنتها الحكومة المنتخبة حديثاً ضد حركة الشباب. أما من حيث مسرح العنف فكانت ولاية جنوب غرب هي الأكثر دموية فقد شهــدت عــدد 18 عملية عسكرية، ثم جاءت بعدها ولايــة هيرشبيلي وفيها 17 عملية. ثم مقديشــو العاصمــة حيث شهد عدد 11 عليــة عسكرية أغلبها عليــات انتحارية، ثم ولاية جوبالاند وعددها 9 عمليات عسكرية، ثم عمليتين في كل من ولايتي جلمدغ و بونتلاند.[2] ونتيجــة لتوالــي الضربات على حركة الشبــاب عملت على نقل العنف إلــى إثيوبيا لتجنب الضربــات التــي توالت عليها وذلك بعد إعــلان الرئيس الصومالي الجديــد في 20 يوليو 2022استراتيجيته الجديدة لمواجهة حركة الشباب والتي تمحورت حول:

1 - عمل عسكري.

2 - مواجهــة أطروحــات حركة الشباب فكرياً. ففي مطلع شهــر أغسطس سمّى رئيس الوزراء الصومالي الجديد حمزة عبدي بري، السيد مختار روبو علي (أبو مصعب) وزيــراً للأوقــاف. والسيــد مختار كان يشغل فــي السابق موقع نائــب رئيس حركة

(1) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية في الصومال
(2) رصد ومتابعة مركز دراسات القرن الأفريقي.

الشبـاب في عهد رئيسهـا أحمد عبدي قوداني (مختار أبـو الزبير)، وينحدر روبو من ولاية جنوب غرب الصومال (شبيلي السفلى) والتي تعد ثاني أكبر معاقل حركة الشبـاب، وكان قد انشق عن حركـة الشباب في عام 2013. وفي عام 2017 سلم نفسـه للحكومـة الصومالية. وهذا التوجـه ستكون له نتائج جيـدة خلال المرحلة القادمـة فـي مواجهـة أطروحات حركـة الشبـاب لأن مختار روبو درس الشريعة والقانـون في جامعة الخرطوم، وهو ضليع في الشريعة الإسلامية وخطيب متمكن ويملك وسيلة الإقناع

3 - التضييق على الحركة اقتصادياً. فقد قامت الحكومة الصومالية الجديدة بالتدقيق علـى تحـركات الكتلة النقدية التحويـلات والتجارة الداخلية مـن أجل حد وصول الأمـوال إلـى حركة الشباب التي تقدر العائدات التـي تتحصل عليها من الضرائب والزكاة في حدود ثلاثين مليون دولار أمريكي.[1]

تمديد مهام قوات حفظ السلام الأفريقية

في شهر مارس من هذا العام كان يفترض أن تسلم المهام الأمنية للحكومة الصومالية، غير أن إخفاق حكومة فرماجو في عقد الانتخابات في موعدها وتزايد عمليات العنف التـي كانت تشنها حركة الشباب، أدى إلـى تمديد فترة بقاء قوات الأميصوم، والتي تم تحويلهـا إلى بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال (ATMIS) وقد تحدد أن تكـون ولايتها على الجوانـب الأمنية في الصومال حتى نهايـة العام 2024. وقد وافق مجلس الأمن الدولي على تشكيل هذه القوات وحدد عدد أفرادها بعشرين ألف جندي بينهـم 1040 شرطي وموظف مدني. ووضـع مجلس الأمن جدول زمني لإعادة انتشار هذه القوات.

1 - مارس 2023

2 - سبتمبر 2023

(1) رصد ومتابعة مركز دراسات القرن الأفريقي

3 - يونيو 2024

4 - ديسمبر 2024

أمريكا والقرن الأفريقي

عينــت إدارة بايدن خلال عام ثلاث مبعوثين للقرن الأفريقي هم: جيفري فيلتمان أبريل 2021 حتــى ينايــر 2022، ديفيــد ساترفيلد يناير 2022 حتى أبريــل 2022، مايك همر يونيــو 2022[1]. وأهــم الأسباب التــي دفعت الحكومة الأمريكية إلــى تعيين مبعوث خاص للقرن الأفريقي هي:

1 - تداعيات الحرب في إقليم تجراي، والتدخل العسكري الإرتري فيها.

2 - التوتر بين السودان وإثيوبيا. (النزاع في الفشقة)

3 - الخشية من فشل الانتقال الديمقراطي في السودان.

4 - النزاع المصري الإثيوبي حول سد النهضة[2]

الوجود العسكري الأمريكي في الصومال

نشر قوات أمريكية في الصومال وإقليم القرن الأفريقي

فــي 17 أبريل 2022 شكلت الولايــات المتحدة الأمريكية قوة جديدة للعمل على تأمين بــاب المنــدب وخليج عدن، وستشكل هذه القوة من 8 سفن علــى رأسها السفينة U S S، وضمــن هذه القوة عدد من دول الإقليــم. وعلى أساس هذه الخلفية تحركت إثيوبيا لإعادة

(1) بيان وزير الخارجية الأمريكي حول تعيين مايك همر – يونيو 2022.
(2) بيان الخارجية الأمريكية

بناء قواتها البحرية التي فككتها بعد استقلال ارتريا.

وفي مايو 2022 أصدر الرئيس الأمريكي بايدن أمر رئاسي[1] يقضي بنشر قوات أمريكية في الصومال، وقد شكل هذا تحولاً في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الأفريقي.

وفي 17 يوليو 2022 نفذت القوات الأمريكية غارة على حركة في ولاية جوبالاند (إلى الشمال الغربي من كيسمايو).

في 9 أغسطس تم نعيين الجنرال مايكل لانجلي قائداً للقيادة الأمريكية في أفريقيا، وتمتلك الولايات المتحدة الأمريكية قاعدتين في منطقة القرن الأفريقي، الأولى في جيبوتي، والثانية في كينيا في خليج مانداباي.

استراتيجية أمريكا في القرن الأفريقي

1 - تعزيز الديمقراطية في إثيوبيا وكينيا والصومال حيث شهدت انتخابات رئاسية وبرلمانية، وتعزيز الانتقال الديمقراطي وانهاء حكم العسكر في السودان.

2 - احتواء النزاعات، خاصة في شمال إثيوبيا بين الحكومة الإثيوبية المركزية وجبهة تحرير شعب تيقراي، فقد لعب المبعوث الأمريكي لمنطقة القرن الأفريقي مايك هامر دوراً فاعلاً في دفع الطرفين للجلوس إلى مائدة التفاوض وتوقيع اتفاق السلام في بريتوريا.

3 - تقديم المساعدات الإنسانية خاصة للمناطق المتأثرة بالحرب في شمال إثيوبيا والجفاف في الصومال، فقد قدمت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من مليار دولار لهذه المهمة.

(1) أمر رئاسي أمريكي، بيان وزارة الخارجية الأمريكية مايو 2022.

4 - حل النزاع بين مصر وإثيوبيا حول سد النهضة عبر المفاوضات ومن منصة الاتحاد الأفريقي.

5 - إنهـاء الوجود العسكري الإرتري في إقليم تيجراي، ففي منتصف شهر يونيو أبلغت مساعدة وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الأفريقية مولي الخرطوم أنها لن ترحب بأي دور ارتريا في التوسط بين الفرقاء السودانيين، وكان الرئيس الارتري قد وجه أربعـة رسائل من شهر أبريل أبدى فيهـا لنظيره السوداني رغبته في التوسط لحل الخـلاف بين الفرقاء السودانييـن، لأن أمريكا ترى في الرئيس الارتري أكبر مهدد للسلام في الإقليم من خلال تدخلاته في إثيوبيا والصومال وجيبوتي والسودان.

6 - محاربة الإرهاب والقرصنة في منطقة القرن الأفريقي.

7 - احتـواء لتغلغـل الصيني في القـرن الإفريقي وقد تجلى ذلك فـي ضغط الولايات المتحدة الأمريكية على الصومال لعدم منح الصين قاعدة عسكرية في الصومال.

الصراع في شمال إثيوبيا

خلفيات الصراع

كان مجلـس الانتخابـات الوطنـي لمـح فـي يونيـو 2019 بـأن الاقتتـال العرقـي في إثيوبيـا قـد يـؤدي إلى تأجيل الانتخابـات بسبب نزوح مليـون وأربعمائة ألـف مواطن من موطنهـم وتسبـب في تأجيل التعـداد السكاني لمرتين هذا التلميـح بتأجيل الانتخابات لم تستسغه جبهة تحرير شعب تجراي، في 31 مارس 2020 أعلن المجلس تأجيل الانتخابات إلى 29 أغسطس 2020، لأن الدستور يمنح البرلمان صلاحية تمديد انعقاده.

جبهة تحرير شعب تجراي اتجهت نحو عقد الانتخابات في الإقليم، وأن أقاليم أخرى ستنحـو منحاهـا مما يُضْعِف موقف آبي أحمد وحزب الازدهار، وأعلن رئيس جبهة تحرير

شعـب تجـراي ورئيس حكومة إقليـم تجراي أنهم سيجرون الانتخابـات في موعدها وقبل انقضاء الفترة الدستورية للحكومة الفيدرالية في 11 أكتوبر 2020م.

فـي خضـم هـذا الصراع بيـن القوى والأحـزاب السياسيـة صـادق البرلمان في 5 مايـو 2020 على تقديم طلب تفسيـرات دستورية بخصوص تأجيل الانتخابات من مجلس التحقيـق الدستوري، في 10 يونيو 2020 صادق المجلس الفيدرالي على توصيات مجلس التحقيـق الدستوري بتأجيل الانتخابات وإجراءها في غضون عام، هذا الإجراء الدستوري زاد من مخاوف جبهة تحرير شعب تجراي والتي انحصرت حول

- الخشية من تراجع نفوذهم في السلطة الذي استمر لما يقارب من ثلاثة عقود.
- الخوف من خسارة المكاسب التي حققوها خلال ثلاثين عاماً إذا فقدوا السلطة.
- تبايـن وجهة نظرهـم الاقتصادية القائمـة على تدخل الدولة فـي الاقتصاد وذلك بسبب شح موارد إقليم تجراي مقارنة ببقية الأقاليم، وتحويل جزء مقدر من ميزانية التنمية إلى إقليمهم تحت بند تنمية المناطق المتأثرة بالحرب.
- توجسهم من طرح آبي أحمد لكيفية إدارة الاقتصاد والقائمة على الاقتصاد الحر.

وكنـا فـي مركز دراسات القرن الإفريقي قـد لمحنا في تقاريرنا في الأعوام السابقة أن الخلاف في جوهر دستوري غير أنه مغلف بصراع على السلطة، وأن على جبهة تحرير شعـب تجـراي أن تلتـزم بالدستـور، والآن بعد مضي عامـان من الاقتتـال الطاحن جلس الطرفان لحل خلافاتهما في إطار الدستور الإثيوبي.

فـي يـوم 4 نوفمبر 2020، بدأ القتال في شمال غـرب إثيوبيا في ذات التاريخ نقلت إرتريـا فرقتين إلـى إثيوبيا ومن ثم انغمست في القتال ومازالت موجودة في إقليم تجراي لتواجه تنديدا دوليا ومطالب بسحب قواتها من شمال إثيوبيا.

في يوم 6 نوفمبر صادق البرلمان الإثيوبي على إعلان حالة الطوارئ في إقليم تجراي،

ومنـح الحكومـة سلطة استخـدام القوة العسكريـة لإخضاع الإقليم. كمـا صوت على حل حكومـة إقليم تجـراي واستبدالها بأخرى، ليصدر مجلس الـوزراء مرسوماً يقضي بإعلان حالة الطوارئ في الإقليم لمدة ستة أشهر، وفي السابع من نوفمبر وافق المجلس الاتحادي على تشكيل حكومة مؤقتة لإقليم تجراي وخول الحكومة الفيدرالية التدخل في الإقليم وفق المادة 62 من الدستور، وتعيين إدارة مؤقتة حتى إجراء انتخابات إقليمية وفيدرالية لاحقاً غير أن الطرفين المتصارعين اتفقا في بريتوريا على استمرار حكومة الإقليم التي تديرها جبهة تحرير شعب تجراي حتى موعد الانتخابات القادمة 2026.

خيارات إقليم تيجراي

ممـا لا شك فيه أن إقليم تجراي وجبهة تحرير شعب تجراي خسرا الكثير برحيل ملس زيناوي رئيس الوزراء الإثيوبي الراحل، ورئيس الائتلاف الحاكم، ورئيس جبهة تحرير شعب تجـراي، حيث لم تكن خلفه في التنظيـم شخصية بمستوى قيادته وتفكيره لقيادة التنظيم والدولة الإثيوبية فظهر ذلك جلياً منذ عام 2012عندما تخبطت الجبهة وخسرت المجتمع الإثيوبـي بسبب العنف الـذي مارسته لإسـكات المعارضة الإثيوبيـة، وأن القيادة الحالية لجبهة تحرير شعب تجراي ارتكبت أخطاء دستورية كبيرة منها

أولاً: محاولة تفكيك الائتلاف الحاكم بتعطيل قرارات رئيس الوزراء السابق هيلي ماريام دساليـن والتغـول على كثير مـن صلاحياته الدستورية بحكم نفوذهـم الواسع في السلطة التنفيذية.

ثانيـاً: عقـد الانتخابات في الإقليم بمعـزل عن مجلس الانتخابـات الوطني وهو خرق دستـوري لا يمكـن أن ترتكبه قيـادة سياسية متمرسة ومخضرمة، ظلـت في الحكم ثلاثة عقود، وخاضت خمسة تجارب انتخابية.

ثالثـاً: الاعتراض على تعيينات رئيس مجلـس الوزراء آبي أحمد حيث منعت نائب قائد القيادة الشمالية اللواء جمال محمد من استلام مهامه، حيث توجد أهم أفرع قوات الدفاع

الإثيوبية (فيلق كامل).

رابعاً: تشكيل حكومة إقليمية بناءً على انتخابات غير دستورية.

خامساً: مهاجمة الجيش الفيدرالي والاستيلاء على عتاده.

وأمـام إقليم تجراي خياران، إمـا الانفصال، أو الاستمرار ضمن إثيوبيا الفيدرالية وكلا الخيارين حق يكفله الدستور في إثيوبيا.

خيار الانفصال

إقليـم تجـراي من أفقر الأقاليم في إثيوبيا فموارده محدودة، وهو إقليم جبلي لا تتوفر فيه مساحات زراعية كبيرة، وهو موطن كل المجاعات التي شهدتها إثيوبيا، ولذلك لا تتوفر فيه الموارد الاقتصادية التي تؤهله للانفصال، وجبهة تحرير شعب تجراي عندما تأسست كانـت مطالبهـا منحصرة في الانفصال عـن إثيوبيا. في حالة مطالبـة الإقليم بالانفصال سيخسـر أراضـي مهمة في غرب الإقليم، كما سيخسر الأراضـي المتنازع عليها مع إقليم الأمهـرا في جنـوب الإقليم، كما أن جزءا من شرق تجراي سيطالـب بالانضمام إلى إقليم العفر، وبذلك سيكون الإقليم هو الخاسر في حال اتجه إلى الانفصال، لأن الدستور يكفل لهذه الإثنيات حق البقاء في إقليم تجراي أو الانفصال عنه.

الاستمرار ضمن الدولة الإثيوبية

يعد العنصر الخارجي من أهم المؤثرات في القرار الداخلي لجبهة تحرير شعب تجراي وكذلك على توجهات الإقليم، فالدعم الغربي هو من أوصل جبهة تحرير شعب تجراي في مايـو من عام 1991م إلـى سدة الحكم، وهو الذي مكنها من تحقيق سيطرتها على إثيوبيا وأن تستمر في الحكم لثلاثة عقود، وعندما فقدت هذا الدعم انهارت بسرعة مذهلة، والآن الغـرب هـو مـن أجبر آبي أحمد علي علـى الانسحاب من الإقليم عندمـا استخدم سلاح وقف الدعم الاقتصادي. ستعمل الولايات المتحدة الأمريكية على الضغط على الإقليم في أن يغلـب خيـار البقاء ضمن الدولة الإثيوبية وهو ما سيحدث ويحافظ على استمرار تأثير

الإقليم أمام تلاشيه في حالة الانفصال.

العامل الاقتصادي

الاقتصـاد الإثيوبي يعتمد بشـكل كبير على الدعم الغربي، وبفضـل هذا الدعم استقر النظـام السياسـي بالرغـم مما كان فيه مـن تشوهات وعيوب، فعندمـا احتاجت الولايات المتحـدة الأمريكية والدول الغربيـة على استخدام الضغط الاقتصادي لإجبار حكومة آبي أحمد علي على الانسحاب من الإقليم هددت بقطع الدعم عنه إذا لم يسحب قواته، ويطلب مـن حليفـه الرئيس الإرتري سحب قواته من إقليم تجـراي، فخضع للضغط لأن الاقتصاد الإثيوبي لا يتحمل ذلك، وكذلك استخدمت ثقلها الاقتصادي والسياسي للضغط عل جبهة تحريـر شعب تجراي للجلوس للمفاوضات التي جرت في بريتوريـا بجنوب أفريقيا ووقع الطرفان على اتفاق سلام يتوقع على الأقل أن يصمد خلال العام القادم 2022م.

تأثير الأحداث على إرتريا

يظـل التنافس بين القوميات ومحاولة كل طـرف السيطرة والإخضاع بشكل عام محفز قوي للصراع الإثيوبي الأثيوبي منذ القدم، ويرتبط بشكل مباشر في الرغبة في الاستحواذ علـى السلطة والموارد، وقد يتمـدد الصراع أحيانا ليكتسب بعدا إقليميا مما يعقد الوضع أكثر، إن تجدد القتال في 24 من شهر أغسطس بين الحكومة الإثيوبية والمتحالفين معها مـن مليشيات الأمهرا والعفر ودولـة إرتريا من جهة، وبين حكومة إقليم تجراي متمثلا في جبهـة تحرير شعـب تجراي من جهة أخـرى، أنهى الهدنة التي كانـت معلنة بين الأطراف والتي استمرت 5 أشهر وسعت الأطراف في أن تجعل من هذه الجولة من الحرب، الجولة الحاسمة والأخيرة.

استعدادات أطراف الصراع لخوض المعركة

حكومة إقليم تجراي:

بدأ التيجراي بمباغتة القوات الحكومية ومليشيات الأمهرا المتمركزة في غرب تجراي، وفي المناطق الواقعة جنوب تجراي في إقليم الأمهرا واستطاعت الجبهة الشعبية لتحرير تجراي أن تسيطر على بعض المدن، وأن تحقق انتصارات مهمة في بداية المعركة، وتستولي على كميات من الأسلحة، مع أن الحكومة الإثيوبية نفت أنها تكبدت خسائر في هذه المعارك. كانت خطة التيجراي في بعدها العسكري ترتكز في محاولة فك الحصار المضروب على إقليم التيجراي، من جهة الحدود مع السودان الذي تعتبره منفذا أساسيا يصل إقليم التيجراي بالعالم الخارجي. غير أنها لم تتمكن من فك الحصار وفتح الحدود مع السودان.

تطورت المعارك لتشمل كل الجبهات الجنوبية والغربية والشرقية من تجراي، وكذلك الجبهة الشمالية الواقعة على الحدود مع إرتريا، فدارت معارك طاحنة على جميع هذه الجبهات في ظل تعتيم إعلامي من كل الأطراف، مما يدل على شراسة هذه المعارك، وأن الجميع يتكبد خسائر جسيمة. وقد استعدت كل الأطراف لهذه المعركة. فقد حصلت الجبهة الشعبية لتحرير تجراي على أسلحة متقدمة، وأجهزة اتصالات حديثة، كما جندت أعدادا هائلة، بدافع مواجهة تحالف الجيش الفيدرالي ومليشيات الأمهرا، والقوات الإرترية.

ولهذا استطاعت الجبهة الشعبية لتحرير تجراي أن تقنع أغلب شعب تجراي بأن التحالف الثلاثي (الحكومة الفيدرالية، ومليشيات الأمهرا، والحكومة الإرترية) يستهدف استئصال التجراي بالكلية، مما ولد لدى شعب التجراي روح المقاومة، وحوّل المدنيين إلى مقاتلين، وثمة شعور سائد لدى أغلبهم بأن الجبهة الشعبية لتحرير تجراي هي المدافع الأساسي عن حقوقهم وكرامتهم.

الحكومة الإثيوبية

حـاول أبـي أحمد توظيف كل موارد الدولة لصالح المجهود الحربي، كما وظف الصراع القومـي والغبـن الذي تولد لدى القوميات الأخرى من أيـام سيطرة التيجراي على الحكم، وبالتالـي حشد المليشيـات التي تنتمي إلى عدد من الأقاليـم، وبخاصة مليشيات الأمهرا والعفر، التي هي في نزاع دائم مع التيجراي حول الأراضي، وهو ما جعل التيجراي يصنفون الحكومـة الفيدرالية حكومة منحـازة إلى قومية الأمهرا، التي هم في صراع تاريخي معها، كما وظف آبي أحمد علاقاته الدولية لكسب التأييد والمساندة.

إرتريا

استعدت إرتريا لهذه المعركة من حيث العتاد حيث حصلت على زوارق حربية وقاذفات صواريخ وطائرات الهليكوبتر وأسلحة حديثة متنوعة من روسيا، مقابل مواقفها من الحرب الأوكرانية، وكذلك طائرات الدرون من الصين ودول أخرى في المنطقة، كما جندت كل من يستطيع حمل السلاح، حتى لو كان عمره أقل من 18 عاما، أو تجاوز 70 عاما. إضافة إلى المعارضة من إقليم تجراي التي احتفظ بها أسياس أفورقي لهذا اليوم.

ما هي أهداف الأطراف من التصعيد الأخير؟

التيجـراي: تهدف جبهة تحرير شعب تجـراي من هذه المعركة في حدها الأدنى إعادة انتبـاه العالـم إلـى هذا الصراع، بعـد أن انشغل عنهـا بالقضايا الأخرى مثـل الحرب في أوكرانيا، والتوترات في بحر الصين، وكذلك الحصول على مكاسب على الأرض تمكنها من تعزيز موقفها التفاوضي، والتمسك بشروطها التي أعلنتها قبل اندلاع المعارك، وتهدف في حدها الأعلى إلى إسقاط نظامي آبي أحمد على وأسياس أفورقي. وتعد إرتريا تحت قيادة أسياس أفورقي في نظر جبهة تحرير شعب تجراي العدو اللدود للتيجراي.

الحكومـة الفيدراليـة الإثيوبيـة: يسعى آبي أحمـد إلى إنهاء دور جبهـة تحرير شعب

تجراي من خلال تطويعها وإخضاعها لشروطه، والمتمثلة في نزع سلاحها، وقبولها بسلطة وولاية آبي أحمد المطلقة في الإقليم.

إرتريا: ينظر أسياس أفورقي إلى جبهة تحرير شعب تجراي كمهدد خطير لأمن إرتريا القومي، ووجوده شخصيا كرئيس، ولهذا يهدف إلى إنهاء دور القيادات النافذة في الجبهة الشعبية لتحرير تجراي واستبدالها بحليف آخر من التيجراي.

أدوار اللاعبين الإقليميين والدوليين

مصر: إن مصر ودولا أخرى وازنة في الإقليم لم تبادر بتحديد موقفها بصورة صريحة من الصراع القائم. ولعل امتناع مصر عن تحديد موقف حاسم تجاه الصراع الإثيوبي نتج من حساسية مواقف أطراف مفاوضات سد النهضة، وتعنت مواقف آبي أحمد تجاه المقترحات المصرية، مع العلم بأن جبهة تحرير شعب تجراي هي من أطلق مشروع سد النهضة عندما كانت في الحكم، ومع هذا لا يستطيع أحد أن ينكر أن مصر مستفيدة من الوضع الحالي في ظل تدهور علاقتها مع حكومة آبي أحمد، مع أنه في المحصلة النهائية إن أي تدهور للوضع الأمني في إثيوبيا قد يشكل تهديدا للأمن المصري بسبب تدفقات اللاجئين ونشوء حركات تخريبية.

السودان: كان يتوقع أن يلعب السودان دورا مؤثرا في حلحلة أي خلافات تنشأ في الجوار الإفريقي، وبخاصة في إثيوبيا نسبة للعلاقات المتميزة بين البلدين والشعبين، ولكن تفجر الخلاف وحدوث المناوشات العسكرية حول منطقة «الفشقة»، واستقبال اللاجئين التيجراي وما نتج عنه من تداعيات، ثم موقف السودان المساند لمصر في عدد من الملفات الساخنة، ومن بينها مفاوضات سد النهضة لكل هذه المواقف صنفت الحكومة الإثيوبية والموالين لها، وكذلك الحكومة الإرترية السودان بأنه داعم للتيجراي.

أمريكا: ظل موقف الولايات المتحدة الأمريكية حول الصراع الإثيوبي الأثيوبي مضطربا، وهو ما جعله يستبدل مبعوثه الخاص للقرن الإفريقي أكثر من مرة، فمع أن أمريكا هي من

أتــى بآبــي أحمد، ولم تعترض عليه عندما قام بعملية إنفــاذ القانون، ضد الجبهة الشعبية لتحريــر تجــراي فــي أواخــر 2020، وكأن أمريكا بسكوتهــا ذلك تحمل جبهــة التيجراي مسؤوليــة انــدلاع النزاع، ولكن بعــد أن كثرت التقارير عن الانتهــاكات لحقوق الإنسان في تجــراي، ودخــول إرتريا الحرب بصورة سافرة، وضعت أمريكا ما اعتبرته «خطوط حمراء» وهــو مــا استدعى فيما بعد العقوبات التي فرضت على إرتريــا وإثيوبيا. ومع هذا لا زالت أمريــكا تضــع في حسابها عــدم خسارة إثيوبيا كحليف في المجــال الأمني، في ظل تزايد النشــاط الصيني الروسي في المنطقة، ومــع أن الإدارة الأمريكية نددت بالتصعيد الأخير على لسان وزير خارجيتها والمبعوث الأمريكي الخاص للقرن الأفريقي مايك هامر، إلا أنها لم تقم بأي خطوات قوية في سبيل وقف المعارك، بل إن موقفها الأخير فسره البعض بأنه يميــل لصالح الحكومــة الفدرالية، من خلال الرسائل التي قدمها المبعوث الخاص هامر في إحاطته يوم 20 سبتمبر فقد قال: «يجب أن أكون واضحًا أن سياسة الولايات المتحدة واضحــة أنها ملتزمة بوحدة إثيوبيا وسيادتها وسلامة أراضيها». «الولايات المتحدة ليست في عجلة من أمرها لفرض عقوبات على المسؤولين بسبب حرب التيجراي» «عندما زرت مقلي في الثاني من أغسطس، كانت سلطات تجراي من الواضح أنها كانت تستعد للأعمال العدائية المحتملة إذا لم تكن هناك استعادة للخدمات». وفي الوقت ذاته يرفض هامر أي تدخلات للدول الإقليمية في الشأن الإثيوبي.

وهذه الرسالة أيضا حسبت أنها ليست في صالح التيجراي، حسب ما جاء في تصريحات «جوزيــف سيجل» مدير الأبحاث في مركــز إفريقيا للدراسات الاستراتيجية الذي قال: إن بإمكان واشنطن أيضًا أن تنقل بوضوح إلى الجهات الفاعلة الإقليمية، بما في ذلك السودان ومصر ودول الخليج، الحاجة إلى الامتناع عن تضخيم الصراع. وقال «إذا تم إضفاء الطابع الإقليمي على نزاع تجراي، فسيصبح حله أكثر صعوبة وقد يصبح أكثر زعزعة للاستقرار في المنطقة».

الاتحــاد الأوروبــي: تأخذ جهــات عدة داخل إثيوبيــا على الاتحاد الأوروبــي بأنه حصر اهتمامــه بالبعــد الإنسانــي للإقليم، وبخاصة ألمانيــا التي يتهمها البعض بأنها تبالغ في

«حمايــة» نظام آبي أحمد، وكان منسق السياســة الخارجية في الاتحاد الأوروبي قد صرح «يحــث الاتحــاد الأوروبي مرة أخرى جميع الأطراف على نسيــان أي حل عسكري وتوحيد الجهود لصالح شعوبهم».

الــدول الإقليمية الأخرى: معظم الأطراف الإقليمية والدولية امتنعت عن إبداء مواقف معلنــة تجاه الصراع الإثيوبي، واكتفت بتبنــي النهج المحافظ، لعل ذلك ناتج من المخاوف من تفتت إثيوبيا، وانتقال ظاهرة المطالب الانفصالية، والتمردات على الحكومات القائمة، وقــد اكتفــى أكثرها بالدعوة للتهدئة، ووقــف العمليات العسكرية، وإطــلاق عملية السلام الشامل.

الأمــم المتحدة: مــن جهتها الأمم المتحدة لم تستطع أن تقــوم بخطوات حاسمة تجاه مــا يتعرض له التيجراي فكانــت تسميه «حصار الأمر الواقع» وهــو التعبير الذي أغضب المتعاطفيــن مع التيجراي، وقــد تعثرت الجلسات التي حاول مجلــس الأمن عقدها بشأن التيجــراي، ثم عقدت فــي جلسات غير معلنة ولم يصدر عنها شــيء لافت، وحتى التقرير الأخيــر المقدم من لجنة الأمــم المتحدة الدولية لخبراء حقوق الإنسان بشأن إثيوبيا، يرى التيجراي بأن الأمم المتحدة لم تحشد لتمريره ما يكفي ولهذا لم يحظ بإجماع، فضلا عن اعتراض إثيوبيا عليه واعتباره مسيساً وغير نزيه.

قبول التفاوض وفرص السلام

نحســب أن قبول الطرفيــن الحكومة الفيدرالية وجبهة التيجراي فــي الفترة الماضية وحتــى اليوم بمبدأ محادثات السلام مبنــي على تكتيك سياسي، حيث يحاول كل طرف أن يصرع خصمه سياسيا ويحرجه.

أهــداف التيجراي: يهــدف التيجراي من قبولهــم التفاوض(1) تصعيــد الخلاف بين اسياســ أفورقــي وأبي احمــد، (1)التعامل مع الجبهــة الشعبية لتحرير تجــراي كحكومة شرعية، وممثل وحيد لإقليم وشعب التيجراي(3) الحصول على المساعدات الدولية لبناء

مـا دمرتـه الحرب تحت بنـد الإغاثة، قبل الدخـول في التفاوض(4) الاستجابة لمطالب الشعـب التجـراوي المتمثلة في إنهاء فوري للحصار(5) عـودة الخدمات العامة مثل النقل والكهربـاء والاتصالات والخدمات المصرفيـة(6) رسم الخارطة الجغرافية للإقليم بحيث يحصـل التيجـراي على منفذ دولـي (7) انتزاع قرار تقرير مصيرهـم وفقا للمادة 39 من الدستور الإثيوبي.

أهداف أبي أحمد: يطمح أبي أحمد إلى:

(1) انتزاع الاعتراف به كرئيس قوي وشرعي لإثيوبيا من قبل جبهة تحرير شعب تجراي والآخرين، وهو ما يستلزم تجريدها من أسلحتها

(2) فرض هيبة الدولة الإثيوبية

(3) خضوع إقليم التيجراي لكل المراسيم والقرارات الرئاسية

(4) إنهاء حالة السيولة الأمنية التي تعيشها إثيوبيا تحت حكمه.

فشل فرص السلام

الشـروط والشـروط المضادة التـي تشبث بها كل طـرف أوقفت عمليـة التفاوض في السابـق. الجبهـة الشعبية لتحريـر التيجراي لم تقبل في البدء وساطـة الاتحاد الأفريقي لأنـه فـي رأيهـم منحاز لأبي أحمد، مـع أن الإتحاد يرى نفسه هـو المعني بحل الخلافات الإفريقية، وعلى الجهات الدولية الأخرى التعاون معه. ثم مع بداية المعارك الأخيرة وافق التيجراي على وساطة الاتحاد، ولعل ذلك كانت خطوة سياسية لإحراج أبي أحمد والاتحاد على حد سواء. ثم عاد التيجراي مجددا وقبل وساطة الاتحاد الإفريقي في جنوب إفريقيا.

تأثير التنافس الدولي في القرن الإفريقي على الصراع الدائر

القـرن الأفريقـي بموقعه الجيواستراتيجـي، الذي يقع في البحر الأحمـر بين قارتين، ويمـر بـه ما يقرب من 10% من إجمالي التجارة العالميـة. ويتوقع أن تزداد أهميته كممر

مائـي رئيسي للتجارة في الأعـوام القادمة، وأن تنمو التجارة بين دوله إلى أكثر من خمسة أضعـاف. كما أنه يعد اليوم المنطقـة الاستراتيجية التي تتسابق القوى الإقليمية والدولية علـى الحضور فيه، وإظهار قوتها العسكرية في مياهه، وقد يؤدي إنشاء الموانئ والقواعد العسكريـة الجديـدة لحماية المصالـح التجارية والاستثمارية لهذه القـوى، إلى رفع وتيرة الصراعات المحتملة بين القوى المتنافسة.

فأمريـكا فـي منتصف أبريل 2022 وضعت خطة للتركيـز على الأمن البحري الدولي، وبنـاء قدرات فـي البحر الأحمر وباب المنـدب وخليج عدن،كما وضعـت هدفا يتمثل في تشغيـل 100 مـن السفن السطحيـة في منطقة الشـرق الأوسط، فحركـت فرقة العمل الجديدة (CTF-153)، للعمل على السيطرة على المسطحات المائية، إضافة إلى القاعدة العسكريـة فـي جيبوتي، والتواجد فـي أرض الصومال التي تملـك حوالي 500 ميلاً على ساحـل خليـج عدن، إضافة إلى الاتفاق الأخير الذي أبرمتـه أمريكا مع الحكومة الجديدة في الصومال برئاسة حسن شيخ تحت بند محاربة حركة الشباب، والذي قد يتمخض عنه وجود عسكري أمريكي مشرعن.

يتعاظم هذا الوجود مقابل التواجد الصيني اقتصاديا وعسكريا وسياسيا، ولهذا عندما عينـت أمريكا مبعوثهـا الخاص للقرن الإفريقي، لم تتردد الصيـن أيضا في تعيين مبعوث خاص لها في القرن الإفريقي، وعلى نفس المنوال سار الاتحاد الأوروبي، كما نلاحظ هذا التنافـس بيـن أمريكا الروسي حيث وقّـع الرئيس الروسي فلاديميـر بوتين، في 31 يوليو 2022، المرسـوم رقـم 512 بشأن إطلاق العمل بـ «العقيدة البحرية» الجديدة لروسيا في الفترة بين 2022 و 2030. وترتبط روسيا مع كل من إرتريا إثيوبيا بعلاقة تعاون عسكري، وتحـاول إقامة قاعدة لوجستية في السودان، كمـا وقعت على اتفاقات تجارية مع المملكة العربيـة السعودية عـام 2021تبدأ في الاستثمار بسوق النفـط العالمي،إضافة إلى وجود 467 شركـة روسية في مصر التـي تعمل في مختلف المجالات.وهو مـا يعكس التنافس القوي بين تلك القوى.

التحليل

✓ يواجــه القــرن الإفريقي اليوم تحديات مركبة يعــود بعضها إلى الصراعات بين دوله أو داخل كل دولة، وكذلك التنافس الدولي، الذي يزداد كلما شعرت الدول الأخرى بتعاظم قيمة هذا الإقليم وأهميته.

✓ يغذي هذا التنافس الصراع البيني بين دول المنطقة سواء بصورة مباشرة أو غيــر مباشرة،إن حالة الحرب والاحتقانات الداخلية في المنطقة، وبخاصة الحرب الدائرة بين التيجراي من جهة، وبين الحكومة الفيدرالية في إثيوبيا التي تساندها إرتريا من جهة أخرى، بالتأكيد تتأثر بهذا التنافس وبهذا الوجود والاهتمام.

✓ إن فشل فرص السلام بين الحكومة الفيدرالية وإقليم التيجراي في السابق نتج عن عدم وجود طرف ثالث قوي،يملك أوراق الضغط اللازمة لإخضاع الطرفين، ويمكنــه ضمان استمــرار الاتفاقية، ومن الملاحظ أن الدول الغربية لم تضغط بما يكفي على الطرف الأقوى، لأنها ظلت تراهن على آبي أحمد للحفاظ على تماسك البلاد،ووحــدة إثيوبيــا، فلعــل في تصورها لا يوجــد بديل لحكومة أبــي أحمد في المرحلة الحالية.

✓ أبــدى التيجــراي فــي المعارك الأخيــرة صمــودا قويا في مواجهــة القوى المتحالفة، كما تبين أنهم يخوضون المعارك وفق استراتيجية عسكرية غير معهودة عندهم، وهنا لا يستبعد أنهم يستعينون بخبراء أجانب، مثل حصولهم على خرائط من الجو توضح تحركات الجيش الارتري، ولكن المهم كيف سيتغلبون على الدرون؟ الذي ينطلق من أديس أبابا واسمرا ؟فضلا عن الطيران الحربي الآخر.

✓ أدرك النظــام الإرتــري خطورة ما تفكر فيه الجبهة الشعبية لتحرير تجراي «الوياني» من تركيز المعركة الأخيرة على الجبهة الإرترية، ولهذا نقل أعدادا كبيرة من الجيش الفيدرالي ومليشيات الأمهرا إلى هذه الجبهة لمواجهة الأمواج البشرية

مـن قوات ومليشيـات التيجراي، ومن جهـة أخرى فإن الحـدود الارترية والعفرية هـي أقرب السبل للوصول إلى المدن الاستراتيجيـة في تجراي، كما يمكن للنظام الإرتـري أن يتحجـج أمام الرأي العام بأن القوات التي تقاتل من الجبهة الإرترية ما هي إلا قوات إثيوبية.

✓ مع أن المعلومات لدى الدوائر الغربية كانت غير خافية عن استعدادات كل طرف من أطراف الصراع لخوض المعركة الحاسمة، وتوقع اندلاع المعركة في أي وقـت، لا نعـرف التفسير الحقيقي لتقاعس للقوى الغربيـة من إيقاف هذه الحرب قبل نشوبها، يرجعه البعض إلى محاولة تليين مواقف الأطراف من خلال الخسائر والهزائـم التـي سيمنى بها كل طرف فـي جبهات القتال، ويعزيـه البعض إلى أنهم يدعمـون سـرا طرفا من الأطـراف ويتوقعون أنه سيكسـب المعركة، ومن ثم يكون هناك الحل الواقعي، في الوقت الذي يبرر البعض عدم تحركهم بانشغالهم بقضايا عالمية أخرى أكثر أهمية في استراتيجيتهم، ولكن السؤال الجوهري هل المعطيات على الأرض ستسير كما توقعت تلك القوى.

✓ يعتقـد البعض بأن عـدم ضغط الولايات المتحدة الأمريكية على آبي أحمد مؤخـرا يرجـع إلى إنصاتهـا لتحذيرات بعـض الاستراتيجيين الذيـن يشيرون بأن الانحياز المستمر لطرف الجبهة الشعبية لتحرير تجراي سيدفع أبي احمد وأسياس أفورقي وعدد من القادة الأفارقة إلى الاستقواء بالصين والروس أكثر فأكثر.

✓ كشـف الصـراع الأخير في المنطقة عجـز المعارضة الإرتريـة وقصورها بصورة كبيرة عن بلورة مشروعها السياسي. كما فضح ضعف الرؤية السياسية لدى بعـض المعارضين الإرتريين بالانحياز التـام لأحد طرفي الصراع، عبر تصريحات وبيانـات لا تضع في حسبانها تبدل الموازين، وأبان عدم قدرة البعض التفريق بين الموقف السياسي الآني، والثابت الوطني.

تقدير الموقف

- نتائج هذه المعارك ربما قد تحدد مستقبل النظام الإرتري، وكذلك مستقبل الجبهة الشعبية لتحرير تجراي بصورة كاشفة، إلا إذا تدخلت قوى خارجية لها قدرة على حرف بوصلة الصراع.

- إن طول المعركة سينجم عنه حراك داخلي فاعل للقوى الحية في كل من إرتريا وإثيوبيا وحتى في إقليم تجراي. ففي إرتريا وصل التململ حدا لم يشهده من قبل، حيث حدثت تذمرات داخل وحدات الجيش وبعض القادة، قد تتسع دائرتها، كما أن شمول التجنيد الإجباري لكل الفئات العمرية، دون استثناء، أحدث مواجهات عنيفة بين الشعب والنظام في عدة مناطق، وسيكون لطول المعركة مردود سيء على النظام حتى داخل وحدات الجيش التي تقاتل. كما أن توقف التنمية في إثيوبيا وتحويل كل الميزانيات لصالح المجهود الحربي سيدفع القوى المناوئة لأبي أحمد للتحرك الفعال، وقد يؤدي هذا ربما إلى سقوط حكومة أبي أحمد، أو التخلص منه بأي وسيلة كانت. وبنفس القدر إن استمرار المعارك في ظل الحصار المضروب على التيجراي والمجاعات المنتشرة، والتجنيد الإلزامي للأطفال، سيجعل شعب التيجراي يتذمر وقد يقتحم مخازن الوياني، مما قد يترتب عليه الاصطدام العنيف، أو الفرار خارج الإقليم.

- لا يتوقع محاولة استصدار قرار من مجلس الأمن بتنفيذ البند السابع ضد الحكومة الفيدرالية في إثيوبيا ودولة إرتريا المتحالفة معها لدورهم في المعارك الدائرة في إقليم التيجراي، في ظل الظرف الدولي الحالي المتسم بالتصعيد وتوقعات الحرب العالمية الثالثة.

- لا يرجح في ظل الوضع الدولي الحالي المعقد أن تلجأ أمريكا إلى قرار حظر الطيران على المنطقة الواقعة تحت سيطرة التيجراي، إلا إذا حدثت معادلات جديدة في المعارك الدائرة.

■ لا يمكن للحرب وحدها أن تضع حدا لهذا الصراع، إنما الحل الأمثل لإحلال السلام وفرض الاستقرار في إثيوبيا يكمن في الحوار السياسي الشامل بين كل أطراف الصراع، ولكن أي سلام لا يأخذ في الاعتبار ترسيم الحدود مع إرتريا سوف لن يكون سلاما مستداما.

مجلس الدول العربية والأفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن:

يتكون المجلس من الدول التالية: السودان[1] السعودية مصر[2] ارتريا الأردن اليمن الصومال جيبوتي.

تأسس المجلس في 6 يناير 2020م وفي 30 مايو 2022 صادق السودان على ميثاق المجلس، وفي ذات التاريخ نفذت خمس دول من عضوية المجلس مناورات بحرية سميت تمرين الموج الأحمر، وغابت عنها ارتريا والصومال واليمن. وأول تمرين للموج الأحمر كان في مطلع عام 2019م أي قبل تأسيس المجلس، وبمشاركة خمس دول. والهدف من إقامة هذا المجلس هو احتواء الوجود الإيراني في جنوب البحر الأحمر وإطباق الحصار والرقابة على الأسلحة المتجهة للحوثي في اليمن والحد من عمليات القرصنة والهجرة الغير شرعية، وقد لعبت المملكة العربية السعودية دوراً بارزاً في قيام هذا المجلس.[3]

(1) – مرسوم رئاسي سوداني التوقيع على ميثاق المجلس
(2) قرار جمهوري رقم 181 سنة 2021 6 نوفمبر 2020
(3) ميثاق مجلس الدول العربية والأفريقية المطلة على البحر الأحمر

سند النهضة:

فـي أغسطس 2022 أكملـت إثيوبيا الملء الثالث لسد النهضـة، وبهذا الملء أصبحت إثيوبيا هي المنتصر في المعركة الدبلوماسية التي احتدمت بينها وبين مصر، وكانت إثيوبيا فـي فبراير 2022 قـد أعلنت رسميا بدء إنتاج الكهرباء من سـد النهضة، وقد كان وزير الخارجية المصري سامح شكري صرح في أبريل أن أثيوبيا لن تتمكن من الملء الثالث.

تونس..
المتغيرات والتحولات المتسارعة

مجموعة التفكير الاستراتيجي

د.رفيق عبد السلام*

(*) الصفة : وزير الخارجية الأسبق باحث في الفكر السياسي والعلاقات الدولية.
- حاصل على الدكتوراه في السياسة والعلاقات الدولية من جامعة وستمنستر ببريطانيا (2003)
- شغل مدير الدراسات في مركز الجزيرة للدراسات سابقا
- وزير خارجية تونس الأسبق 2011-20013
- مدير مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية

مـؤلفـاتـه :
- في العلمانية والدين والديمقراطية
- الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة
- الإله والمعنى في زمن الحداثة
- Rethinking Islam and Modernity

تشخيص أوضاع الانقلاب

تمكن قيس سعيد في غفلة من أمر التونسيين من افتكاك السلطة يوم 25 جويلية 2021، مستغلا الأزمة السياسية التي كانت تمر بها البلاد، ومن ذلك صراعه المزمن مع رئيس حكومته هشام المشيشي، والتي كانت مختلطة بأزمة صحية ناتجة عن وباء كورونا، ثم أزمة مالية اقتصادية كان من مظاهرها تراجع موارد الدولة والاعتماد المتزايد على المديونية.

منذ ذلك التاريخ ظلت تونس ترزح تحت وطأة أزمات متفاقمة على أكثر من صعيد، ورغم أن الأوضاع التي كانت تمر بها البلاد لم تكن مثالية بحكم كثرة الاقليات السياسية في مرحلة ما بعد الثورة، الا أنه قد تبين على سبيل اليقين وعلى ضوء ما ظهر من معطيات بعد انقلاب 25 جويلية 2021 أن الأوضاع شهدت انهيارا مريعا وتراجعا على جميع المستويات بما يصح فيها التوصيف: التحول من الأزمة الى الكارثة بأتم معمى الكلمة.[1]

العنوان الابرز للأزمة السياسية التي تواجهها تونس هو مأزق الانتخابات التشريعية التي جرت يوم 17 ديسمبر 2022 (ذكرى انطلاق الثورة التونسية) والتي ارادها قيس سعيد تتويجا لخارطة طريقه نحو بناء نظام سياسي جديد بعد الغاء الدستور وتفكيك المنظومة السياسية التي أتت بعد الثورة، ورغم التشكيك في نسب المشاركة بحكم جريانها تحت إشراف هيئة نصّبها قيس سعيد بنفسه ومشكوك في استقلاليتها ونزاهتها، الا أن النسبة التي أعلنتها الهيئة هي في حد ذاتها علامة على المأزق السياسي الذي تمر به البلاد ومعها مأزق قيس سعيد نفسه، حيث لم تتجاوز هذه النسبة 22،11% بحسب الإعلام الرسمي (بعدما تم الاعلام عن قبل ذلك 8،8%) بما يدل على وجود مقاطعة واسعة النطاق لخارطة طريق قيس سعيد من طرف الناخب التونسي، فقد أراد ساكن قرطاج من هذه الانتخابات

(1) (تونس 2022.. اقتصاد مأزوم وسط مؤشرات مربكة، 2022)
Pepicelli. R. (2021). The Unfinished Transition. The Post-revolutionary Path of Tunisia and the Test of Covid19. A Historical and Socio-Economic Perspective. In States. Actors and Geopolitical Drivers in the Mediterranean (pp. 275-293). Palgrave Macmillan. Cham
(Kaies Saied faces an unexpected new challenge: rising inflation. 2022).

تأكيـد مـا يسميه بالشرعية والمشروعية فإذا بها تأتي عل شرعيته من القواعد وتزيد في تعميـق عزلته الداخليـة والخارجية، وقد لحق هذه النتائـج الكارثية مطالبات متزايدة من مختلف مكونات الطبقة السياسية والمنظمات الوطنية برحيل قيس سعيد وضرورة تنظيم انتخابات رئاسية مبكرة.

مـن الواضـح أن انقلاب قيس سعيّد بـات يواجه مآزق كثيرة أدخلتـه في متاهات ليس مـن اليسيـر عليه الخروج منها، يعود بعضها إلى التكوين الجيني للانقلاب نفسه، وبعضها الآخر يتعلق بالأداء السياسي لسعيّد ومزاجه الشخصي، وطبيعة التوازنات السياسية التي تشكلـت بعامل الوقـت داخليا وخارجيا، والتي لـم يُحسن سعيد قراءتهـا والتعاطي معها، ومـن ذلك اصراره علـى إدارة الشأن السياسي ومقاليد الحكـم بعقلية التحدّي والمعادلة الصفريـة القاتلـة، وفق المقولة التي ظـلّ يردّدها كثيرا «النصر أو الشهـادة»، وكأنه وضع نفسه في مقاومة محتلٍّ أجنبي، وهو يقود انقلابا على الشرعية والمؤسسات.

تمتد المكونات الجينية للأزمة إلى طبيعة المناخ العام الذي ولد فيه الانقلاب وترعرع، أي الأزمـة الاقتصاديـة والمالية والصحية التي عمل قيس سعيّد على الاستثمار فيها حتى العظـم، لتبرير انقضاضه على السلطة وتبرير تفكيك النظام الديمقراطي الوليد، من دون أن تكون له رؤية سياسية واضحة المعالم أو مشروع محدّد لمرحلة ما بعد تحريك الدبابات نحـو مجلـس نواب الشعب، سوى الرغبة في اشباع شهوتـه السلطوية والانفراد بالحكم لا غيـر، فقـد عمد الرجل، وبصورة منهجية ومدبّرة، إلى شـلّ عمل حكومة هشام المشيشي التي اختارها بنفسه بكل الجيل قبل أن ينقلب عليها. فقد رفض التحوير (التعديل) الوزاري قبـل الانقلاب وامتنع بتصميم عن تشكيل المحكمـة الدستورية وعند الى الاستحواذ على المساعـدات الصحيـة وتخزينها في قصر قرطاج لتغذية مناخـات الغضب العام وتحريك كل مراكز الضغط والتوتر ضد حكومة المشيشي، وإثبات عجزها عن حل مشاكل البلاد.

قام الانقلاب على خدعة كبيرة، مفادها أنه سيجلب الرفاه والتنمية وكل ما عجزت عن تحقيقه الحكومات السابقة، بمجرّد إطاحة البرلمان والتخلص من الأحزاب السياسية وكل

مكونـات الطبقـة السياسية التي علق عليهـا كل المشاكل، مع بيع الأوهـام والوعود للرأي العـام ورفـع سقف الانتظارات أمام شباب محبط وغاضب مـن مرحلة انتقال صعبة، ومن ذلـك ترويـج سعيّد أن البلد غني والأموال كثيرة وهي في متناول اليد وأن فساد الحكومات هو الذي حرم التونسيين من الثروات والرفاه العام، ولذلك روج الوهم بانه بمجرّد أن يضع السلطة بين يديه، ويقوم بدوره المنتظر في التطهير السياسي الشامل، حتى تتدفق الأموال الى جيوب التونسيين الخاوية.

بشيء من التشخيص يمكن القول أن الانقلاب كان يحمل، في أحشائه، إعاقة ذاتية منذ البداية لا تسمح له بالاستمرار طويلا، وأهمها أن سعيد لا يمتلك قاعدة اجتماعية صلبة، ولا حزبـا حاكمـا قويا يمكـن أن يتكئ عليه في مسـك الحكم، كما لا يمتلـك وجودا فعليا توازنـا داخل الدولة العميقة سوى بعض المكوّنات التي أرادت أن تركب ظهره للوصول إلى مبتغاهـا فـي الانتقام من الثورة، والتي ساندت الانقـلاب في البداية بخلفية توظيف قيس سعيـد واستخدامه معولا لضـرب الخصوم وتفكيك النظـام الديمقراطي. الحقيقة أن كل ما يملكه قيس سعيد، وهو سلاح كل الشعبويين تقريبا، هو إطلاق الخطب النارية وإعلان الوعـود الوهمية الملهبة للخيال، والمحركة للمشاعر لدى جمهورٍ محبط من دون أن تكون لـه قدرة فعليـة على انجاز شيء ملموس. ورغم حديث قيـس سعيّد المتكرّر عن الشرعية والمشروعيـة، فقـد بينت الأحداث على الأرض أن قاعدته الشعبية تتـآكل يوما بعد يوم، ودليـل ذلـك عجزه الفادح عن تجميع الأنصـار في الشارع يوم 8 إبريـل/ نيسان الماضي 2021، رغـم كل حمـلات الدعايـة والتجييش التـي انخرط فيها الـوزراء وكل ومؤسسات الدولـة تقريبا. كما أن المشاركة المحدودة في الاستشارة الإلكترونية التي لم تتجاوز 5% مـن عمـوم الناخبين تعطينا صـورة كاشفة عن الـوزن الشعبي المزعـوم للرجل. الحقيقة أن قيـس سعيّـد أقرب الـى أن يوصف باب ظاهرة افتراضية بعدمـا تجنّدت دولٌ ولوبياتٌ لصالحـه في إغراق الفضـاء الافتراضي بمناصريه وسبّ خصومه، من دون أن يرى الناس فعلا قاعدة اجتماعية صلبة مساندة لقيس سعيد في الميدان.

الأداء السياسي لسعيّد

مــن الواضح هنــا أن الأداء السياسي لسعيد يتراوح بين التعثر والفشل الذريع، إذ صمّم الرجــل علــى فتح جبهات صراع كثيرة، وفي كل الاتجاهــات تقريبا، مع إصرارٍ عجيبٍ على المضي في معاركه السياسية إلى حدودها القصوى، والامتناع عن أي تسوياتٍ أو تفاهماتٍ بما في ذلك مع الحلفاء، فمن سلم من الاستهداف السياسي والقضائي المباشر ناله قليل أو كثيــر مــن قاموس السبّ والشتم الذي شمل الجميع تقريبــا، فالرجل لم يترك له حليفا أو صديقــا، ولــم يستبق حوله سوى بعض الشخصيات النكرة والغامضــة، ممن يتحدّثون عــن تغيير تاريخ البشرية ومفسّري نظريات الرئيــس وأقواله، وحتى بعض هؤلاء بدأ يقفز مــن المركب بــلا رجعة. أمّا،الاحــزاب والقوى التي ركبــت موجة الانقلاب، ظنــا منها أنه سيقاسمها الغنيمة، ويخلّصها من خصومها الذين عجزت عن منافستهم بصندوق الاقتراع، فقد وجدت نفسها، في نهاية المطاف، مجرّد أداة وظيفية في مشروعه الاستحواذي على السلطة، بما دفعها كرها نحو مغادرة مربّع المساندة باتجاه ما سمي بالمعارضة النقدية.[1]

مــا بــرع فيه قيس سعيّد هو توسيع صف الخصوم من كل الاتجاهات والألوان، مع قدرة فائقــة على الهدم والتقويض للنظــام والمؤسسات، من دون أن يمتلك القدرة أو الإرادة في البنــاء وإعادة التأسيس. دشّن معركته بتوجيه سهامه الحادّة للبرلمان في إطار من التناغم والتنسيــق مع القوى الفوضوية التي عملت على ترذيل المؤسسات، متذرّعا بمقولة الخطر الداهــم التي تمنحــه غطاء لاستخدام الفصــل 80 من الدستور، ثم تقــدّم خطوات أخرى مباشرة باتجاه تعطيل العمل بالدستور، ثم إلغائه جملة، ثم استخفّ بفصوله وأبوابه مردّدا مقولتــه المعهودة «الدستور أكله الحمار»، بعدمــا استظل به في تنفيذ انقلابه... أما اليوم فتكثف نيران قيس سعيّد على ثلاث خطوط رئيسية ذات أولوية مطلقة.

معركة أولى مع القضاء الذي راهن عليه في البداية لضرب خصومه، فلم يجد الاستجابة المطلوبــة، فعمــد تبعا لذلــك إلى عزل 57 قاضيا بضربة واحدة، مــن دون الاحتكام للحد

(1) (لوموند: عزلة الرئيس قيس سعيّد آخذة في الازدياد، 2022)

الأدنـى من الإجـراءات القانونيـة، أو إعطائهم حتى حـقّ الدفاع عن أنفسهـم، وكان ذلك بذريعـة مقاومة الفسـاد. والحقيقة التي بات يعرفها الجميع أن أغلـب القضاة المعزولين خضعـوا لعقوبـات انتقامية، لأنهم لم يسايروا رغبة ساكـن قرطاج في إصدار أحكام تحت الطلب ضد أعضاء مجلس النواب وشخصيات سياسية وقيادات الأحزاب والمنظمات التي يريد أن يتخلّص منهم جميعا تحت عنوان «القضاء أخذ مجراه» وكفى.

ثانيـا، محاولة تطويع المنظمـة الشغيلة ومحاصرتها (الاتحاد العـام التونسي للشغل)، بسبـب امتنـاع أمينها العام عن حضور مجالس حوار صورية يُـراد منها تمرير دستورٍ معدّ سلفا في الغرف المظلمة لقرطاج، تمهيدا لتنظيم استفتاء صوري، يتيح له تقويض النظام السياسـي، وإحـلال نظام رئاسوي فـردي محله. وقد وجد من المنظمة صـدّا قويا، لأنها تدرك أن رأسها مطلوب من قيس سعيّد رغم مسايرتها الانقلاب في البداية.

أمـا الخـط الثالث الذي دشنه قيس سعيّد منذ فاتحـة الانقلاب فهو العمل على ضرب الأحزاب وتطويقها، وفي مقدمة ذلك حركة النهضة. ولا تنفصل هذه المعركة عن خصومته المفتوحة مع المؤسّسة البرلمانية ورئيسها، فقيس سعيّد لا يحتمل وجود أي قامة سياسة أعلـى منـه شأنا وأعرق امتـدادا وتاريخا، ويريد عملية تجويفٍ مطلـق للساحة السياسية، ومن ثم إقامة نظام سياسي من دون أحزاب ولا منظمات ولا أجسام وسيطة، نظام سياسي تتجمّع فيه كل السلطات بين يديه وحده من دون شريك أو حسيب أو رقيب.

وعلـى الجهة الخارجيـة، انخرط قيس سعيّد فـي مناكفات مع الأوروبييـن والأميركان وصنـدوق النقـد الدولي والمنظمـات الدولية، وكانت آخر معاركه مـع لجنة البندقية التي انتقـدت مراسيمه غير الدستورية في ضرب الهيئة المستقلة للانتخابات، وتنصيب رئاسة جديدة لها، واصفا ما يقوم به بالاجراءات الانقلابية.[1]

يجـري هـذا كله في أجواء أزمة مالية واقتصادية مستفحلة، بعدما نضبت موارد الدولة

(1) Oxford Analytica. (2022). Tunisian foreign policy may become more erratic. Emerald Expert Briefings. (oxan-es).

وتعطّل الاستثماران، الداخلي والخارجي، وامتنع رؤوس القطاع الخاص عن المغامرة بأموالهم في وضع سياسي مهتزّ، مع استشراء حالة البطالة والفقر واستفحال أجواء اليأس بين الشباب. لم يبق لقيس سعيّد الآن إلا المراهنة على المال الخليجي الذي يسيل لعابه، ولكن من دون أن يأتيه شيء يُذكر.

المقاومة المدنيّة للانقلاب

بموازاة ذلك، لم تهدأ قوى المقاومة المدنية عن التحرّك في الشارع والساحات العامة. وعلى الرغم من أن القوى السياسية لم تصل إلى وجود إطار هيكلي جامع، إلا أنها التقت على الهدف، واتحدت في الميدان على دحر الانقلاب وإسقاط الاستفتاء[1]، فهناك جبهتان رئيسيتان نجحتا في تجميع صفوفهما، جبهة الخلاص الوطني بقيادة الأستاذ نجيب الشابي المسنودة من قوى سياسية وازنة، مثل حركة النهضة وحزب قلب تونس وائتلاف الكرامة و«مواطنون ضد الانقلاب»، ثم تكتل الأحزاب الاجتماعية الذي يضم خمسة أحزاب يسارية، يتقدّمها الحزب الجمهوري والتيار وحزب العمال. بموازاة ذلك تبخرت القاعدة الاجتماعية لقيس سعيّد وتضاءل حضور الأنصار. ورغم أن ما سمّي بالخيار الثالث ظل مغريا للبعض، إلا أن الأمور تحوّلت بعامل الوقت باتجاه استقطاب ثنائي حاد بين خياري الدفاع عن الانقلاب أو مواجهته.

من الواضح على ضوء هذه المعطيات أن الجهة الوحيدة التي يستند إليها سعيّد في حماية انقلابه هي الأجهزة الصلبة للدولة، لا غير، أي الأمن والجيش، وهنا فعلا كانا ذراع قيس سعيد في تنفيذ انقلابه والاطاحة بحكومة المشيشي. وعلى الرغم من الاختراقاتٍ أحدثها سعيّد في قطاع الأمن على وجه الخصوص، من خلال تنصيب قيادات أمنية موالية له ومرتبطة بشخصه ومحيطه العائلي، ورغم وجود قيادات عسكرية أيضا مرتبطة

(1) Oxford Analytica. (2022). Crackdown may follow Tunisian referendum. Emerald Expert Briefings. (oxan-db).

بقرطـاج، إلا أنــه ليس هناك ما يضمن ولاءها الدائم لقيس سعيد خصوصا اذا شعرت أنه أصبــح عبئا على الدولــة ومهددا لمصالحها، اذ يظل ولاء الأجهزة الصلبة للدولة أكثر من الأشخاصــ (وان كان هنــاك تداخل كبير الان بين الدولــة والشخص)،وليس سرّا كون هذه الاجهزة باتت تشعر بالضيق الشديد من تمادي قيس سعيّد في تفكيك المؤسسات وفرض نظــام سياســي فوضوي ومزاجــي لا علاقة له بالأعــراف السياسية لتونــس، ولا بالثقافة السياســية للنخبــة التونسية، كما أن الأطراف الدولية هي الأخرى أضحت تضيق ذرعا به، ليس حبّا في الديمقراطية والديمقراطيين (فهذه مجرّد خطاب تجميلي)، ولكن لأن الرجل تمادى في تقويض المؤسّسات، ولم يترك لها حتى بعض الأطلال الديمقراطية بما يعطيها مبرّرا لمقولة الدفاع عن الديمقراطية، كما أن سلوكه السياسي المغامر يثير مخاوف من تحالفــات خارجية مع الروســ والصينيين بخلفية تحصين نظامه في ظل وضع دولي يتجه نحو مزيد من الصراع والاستقطاب. لقد تحمّلت الأطراف الدولية مغامرات معمّر القذافي ونزواته، لأنه يمتلك بترولا وغازا وامتدادا جغرافيا هائلا، ولكن ما الذي يحملها اليوم على قبول قذافي فقير وموتور على حدودها الجنوبية؟

بقــي أن نقــول إن مستقبــل هذا الانقلاب يرتبــط أساسا بموازين القــوى على الأرض، ومدى تصميم قوى المقاومة المدنية وصلابتها في الميدان. ولذلك يظل الحل والربط بيد التونسييــن، أولا وأخيــرا، وليس أمامهم اليوم إلا التعويل على أنفسهم لنزع الشوك بأيديهم وإغلاق قوس هذه الحقبة المظلمة التي ارتكست إليها تونس ما بعد الثورة.

ما الذي بقي من الثورة التونسية؟

ســؤالٌ مشــروع، بل مطلوبٌ طرحه اليوم بعد ما يزيد عــن عشرية كاملة من عمر الثورة التونسيــة، خصوصــا في ظل حالة التراجع المريع التــي شهدتها التجربة التونسية، بعدما أعمــل فيهــا قيس سعيّــد معاول الهــدم والتقويض «الممنهــج»: فما الذي بقــي من الثورة التونسية، بعد كل هذه الارتداد؟ وما الذي استبقاه انقلاب قيس سعيّد من صيحات الحرية

والكرامة التي جلجلت بها حناجر آلاف التونسيين في المناطق المحرومة وفي المدن الكبرى قبل الثورة وبعدها؟

الشعبوية أبرز معاول هدم النظام الديموقراطي في تونس

الواضح اليوم أن الموجة الشعبوية قد أتت على كثير من المكتسبات السياسية والحقوقية والتشريعية التي جاءت بها الثورة التونسية من الجذور، وفي مقدمة ذلك الحكم المقيّد بالدستور وتوزيع السلطات، وحرية التنظم والتعبير واستقلالية الإعلام والصحافة والقضاء وغيرها، حيث باتت اليوم تجتمع كل السلطات بين يدي قيس سعيّد الذي نصّب نفسه حاكما مطلقا بلا حسيب أو رقيب، وكأن تونس تسرع الخطى نحو النظام الجماهيري المقبور الذي بشّر به معمّر القذافي منذ أواخر ستينيات القرن الماضي.

ذهب في ظن التونسيين، على امتداد السنوات الأخيرة، أنهم محصّنون بالكامل من عدوى الدكتاتورية، وأنهم قد قطعوا إلى غير رجعة مع نظام الحكم الفردي والديكتاتوري الذي خيّم على البلاد منذ بداية استقلالها في خمسينيات القرن الماضي، فإذا بقيس سعيّد يعيدهم إلى المربع الأول، ناسفا كل ما بنوه خلال العشرية الأخيرة بعد تراكم تضحيات أجيال متتالية من أجل نظام ديمقراطي تعدّدي. فمنذ سنة 1938 خرج التونسيون في مواجهة الاستعمار الفرنسي، مطالبين بالبرلمان الحر والمستقل، ومنذ ما يزيد عن قرن (1920) تأسّس حزب الحركة الوطنية بقيادة الشيخ عبد العزيز الثعالبي حول مقولة الحكم المقيد بالدستور والمؤسسات، ولذلك لم يكن مصادفة أن يسمّي حزب الحركة الوطنية نفسه بالدستوري الحر.[1]

تبدو الأمور وكأن قوس الديكتاتورية في طريقه إلى أن يكتمل في المنطقة بالتحاق آخر حلقات الربيع العربي بالمشهد الاستبدادي العربي.تنوّعت أسباب هذا الانحدار وتعدّدت

(1) عزمي بشارة. (2012). الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها. الدوحة: المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات.

أشكالـه فـي المنطقة، ولكن النتيجـة كانت واحدة تقريبـا، عودة السلطويـات إلى تصدر المشهـد. في مصر أخـذت الثورة المضادّة شكلا مغلظا وفجّا من خلال انقلاب العساكر، فيما أخذت في ليبيا واليمن وسورية طابع الحرب الأهلية، أما في تونس فكانت أقرب إلى مـا يعبّـر عنه بالانقلاب الذاتي، أي استحواذ رأس السلطـة على بقية مكونات الحكم عبر الأجهزة الصلبة، وكان ذلك في إطار موجة شعبوية تسلّلت عبر شعارات الثورة نفسها، من قبيـل «الشعـب يريد» و«العصفور الذي لن يعود إلى القفص» و«التطبيع خيانة عظمى» وما شابـه ذلـك، لكنها مهما خاتلت وناورت تظلّ، فـي نهاية المطاف، حلقة جديدة من حلقات الثورة المضادّة لا غير.

يبـدو هنـا وكأن قوانين الجغرافيا السياسية قد تغلبت علـى إرادة الفاعلين السياسيين وطموحاتهـم، فقـد بقيت تونس إلى ما يزيد عن عشرية تجدّف ضد اتجاه الريح، وتتحرّك خـارج المـزاج السياسي العـام في المنطقة الـذي يتسم بصعـود السلطويـات بوجهيها، العسكري والمدني، وقد خارت قواها، في نهاية المطاف، والتحقت مؤقتا على الأقل ببقية المشهد العربي.

خيّـل للتونسييـن أنهم يمثلون حالة استثنائية في المنطقـة، وأنهم قد أضحوا في منأىً عـن تأثير المحيط بعد ثلاث محطات من الانتخابات التشريعية ومحطتين من الانتخابات الرئاسية إلى جانب انتخابات محلية وتوزيع أفقي للسلطة فكّك أسس السلطوية المركزية، لكن المفارقة العجيبة هي الاندساس في قلب النظام الديمقراطي بغرض هدمه وتقويضه من الداخل.

منـذ دخولـه قصر قرطاج، راهـن قيس سعيّد علـى تأزيم الوضع السياسـي إلى الحد الأقصـى من خلال خوض معارك الصلاحيات والتأويلات الدستورية ذات الصلة بالتموقع السياسـي، بعيدا عن مشاغل التونسييـن وأولوياتهم، وقد توّج ذلك بتعطيل البرلمان بزعم استخـدام صلاحياته الدستورية (فصـل 80) [1] الذي يتحدّث عن الخطر الداهم، ثم اتجه

(1) الصافي سعيد. (2022). جمهورية الخطر الداهم (الديموفوبيا). تونس: منشورات سوتيميديا.

إلــى إلغــاء الدستور نفسه، وفتح البــاب أمام العمل بالمراسيم. وبمــوازاة ذلك، حل الهيئة الوطنية لمقاومة الفساد، والهيئة العليا لمراقبة دستورية القوانين، ثم استدار، أخيرا وليس آخرا، باتجاه تفكيك حصون القضاء لإلحاقه والسيطرة عليه، بعدما نفى عنه طابع السلطة المستقلــة بالقول إنه مجرد وظيفة لا غير، ثم اتجهت سهامه بعد ذلك الأحزاب السياسية والمنظمــات الوطنيــة، بعد خوض معركة شرسة ضد القضــاء بغرض فرض نفسه الحاكم المطلق بلا منازع.ولم يتردّد سعيد في عقد تحالفات مع القوى الكارهة للثورة في الداخل والمعادية للديمقراطية في الخارج. والحقيقة أن الظاهرة القيسية معلومة ومفهومة جيدا فــي مســار الثورات التي تفتح الأبواب نحو المغامــرات والمغامرين الذين يمتطون الموجة العامة، ومن ذلك صعود الظواهر الديماغوجية والفوضوية والموجات الشعبوية في أجواء أزمات التحوّل وصعود ثقافة الكتل الشعبية، وبيع الشعارات والأوهام.

العقل التونسي مازال متعلّقا بسردية الثورة

يتوجب الانتباه إلى الوجه الآخر من المشهد السياسي التونسي، وهو وجود مواطن قوة ومناعــة في الجســم السياسي التونسي رغم مظاهر الانتكاســ السلطوي التي تدحرجت نحوها البلاد، فمما لا يمكن إنكاره أن الثورة التونسية قد تركت أثرها في الواقع السياسي، واستوطنت عقول التونسيين وقلوبهم خلال العشرية الأخيرة، بما يجعل من الصعوبة بمكان محــو أثرهــا الفردي والجمعي، على الرغم من حالة الارتــداد السياسي. صحيح أن هناك أقدارا من التذمر بين الناس، وخصوصا القطاع الشبابي منهم، نتيجة اتساع الهوة الفاصلة بيــن طموحاتهم وتطلعاتهم من جهة وواقع الحــال وعسر التحول في محيط مضطرب من جهة أخرى، ثم ضعف المنجز الاقتصادي التنموي مقارنة بالمنجز السياسي، ولكن هذا لا يعني أن الناس سيسلمون مصيرهم لنظام فردي دكتاتوري بسهولة.[1]

(1) Robbins. M. (2015). After the Arab Spring: People still want democracy. Journal of Democracy. 26(4). 80–89.

لقد نجح الطبقة السياسية الجديدة التي قادت المشهد بعد الثورة في ترجمة قيمة الحرية السياسية، ومن ذلك ترسيخ آليات التداول السلمي على السلطة وحرية التنظم والتعبير والتوزيع الأفقي للسلطة وبناء المؤسسات التعديلية وضمان أقدار مهمة من استقلالية القضاء وغيرها، ولكنها لم تنجح في تجسيد تطلعات الجمهور في الرخاء والتنمية العادلة، لأسبابٍ معروفة، منها ما يتعلق بصعوبات المرحلة وتأثير المحيط، ومنها ما يعود إلى قصور التدبير السياسي لأحزاب الحكم والمعارضة.

ولكن يجب الانتباه هنا إلى أن التعبير عن الضيق والتذمر لا يعني بالضرورة أن التونسيين يرغبون في العودة إلى مرحلة ما قبل الثورة الكريهة، بقدر ما يتطلّعون إلى المستقبل، أي هم يرغبون في الوصول إلى ديمقراطية معزّزة بالتنمية، وليس العودة إلى السلطوية السياسية التي أحياها قيس سعيّد، فقد غدا مكسب الحرية من تحصيل الحاصل، ولم يعد بمقدور أي حاكم، مهما كانت رغباته وأهواؤه الخاصة، أن يصادر هذا الحق. ولئن تمكّنت الدكتاتورية الناشئة من تضييق مساحات الحرية واقعا، إلا أنها لم تقدر على مصادرة روح الحرية التي سكنت الوعي الجمعي خلال ما يزيد عن عشرية من عمر الثورة. وإذا كان هناك من نجاحٍ يُذكر للفاعلين السياسيين التونسيين، فهو نجاحهم في تأجيل الثورة المضادّة والتمديد في أنفاس النظام الديمقراطي الذي كان مهدّدا بالسقوط منذ أزمة 2013 في أجواء الاغتيالات السياسية والانقلاب العسكري في مصر.

تعوّد التونسيون الحديث المفتوح في الشأن السياسي وانتقاد الحكام والمسؤولين من دون تردّد أو تهيب إلى حد المبالغة المشطّة. وقد أضحى هذا التقليد أكثر رسوخا مع الأجيال الجديدة التي اعتادت على تنفّس نسائم الحرية في مرحلة ما بعد الثورة، وتعزّز أكثر مع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي. كما أنه لا يخفى على أحد تزايد منسوب المقاومة المعلنة لهذه الدكتاتورية الناشئة على جبهات متعدّدة، فعلى الرغم من الدور التحريضي الذي مارسته كثير من وسائل الإعلام السمعية والمرئية، مستفيدة من مناخات الحرية التي وفرتها الثورة، وعلى الرغم من انحياز كثير منها للانقلاب وتزيينه في البداية، إلا أنها بدأت تستشعر الخطر الداهم الذي يتهدّدها بسبب تصاعد النزعات الانفرادية لقرطاج،

فبدأت تتيح مساحة أوسع للتعبير عن المواقف المناهضة للانقلاب. وبموازاة ذلك، يتسع نطاق رفض التوجهات الانقلابية من داخل القضاة والمحامين وهيئات المجتمع المدني، بعدما تأكد الجميع من عزم قيس سعيّد على إخضاع كل السلطات والسيطرة عليها بصورة كاملة. ويمثل هذا السلوك المواطني تحدّيا صارخا للنزوعات السلطوية لقيس سعيّد.

النخبة السياسية صف واحد ضدّ سعيّد

توالت موجات المقاومة المدنية السلمية، وتنوعت أشكالها ما بين الوقفات الاحتجاجية والمسيرات وإضرابات الجوع والاعتصامات وغيرها. كما شهدت النخبة السياسية حالة صحو متنامية بعد حالة الارتباك والتردّد التي اتصف بها سلوكها في الأسابيع الأولى للانقلاب، ومن ذلك تشكّل جبهات سياسية ومدنية مواطنية، مثل حراك «مواطنون ضد الانقلاب» و«اللقاء الوطني للإنقاذ»، إضافة إلى جبهة الأحزاب الاجتماعية والديمقراطية، وبدأت جسور التواصل والحوار تتسع بين هذه التعبيرات السياسية المتنوعة التي ترجمت بخروج كل القوى السياسية في مسيرة موحدة يوم 14 جانفي (يناير/ كانون الثاني) للاحتفال بذكرى الثورة التي حاول قيس سعيّد قبرها بابتداع سرديته التاريخية الخاصة لثورةٍ لم يشارك فيها أصلا.

من حسن الحظ أن الطبقة السياسية اكتسبت قدرا من الوعي السياسي المبني على الخبرة وجراحات الماضي القريب، فقد دشّن بن علي عهده «الجديد» ببيع وعود ببناء ديمقراطية من دون إسلاميين، ولكنه استدار فيما بعد إلى بقية القوى السياسية ليطحنها حلقةً بعد الأخرى. ولذلك لم يتمكّن قيس سعيّد من تمرير هذا الوهم. وإذا استثنينا بعض مجموعات اليسار الوظيفي التي عقدت تحالفا موضوعيا منذ البداية مع الانقلاب، فإن بقية القوى السياسية قد قطعت أشواطا بعيدة عنه، وازدادت مخاوفها أكثر مع ظهور الوجوه المخيفة للمشروع الشعبوي لقيس سعيّد في تفكيك المؤسسات والهياكل الوسيطة، بزعم بناء ديمقراطية قاعدية مباشرة. كما أن توالي أخطاء سعيّد وتصميمه على فتح

«منصّات صواريخه»في كل الاتجاهات تقريبا، بالتزامن مع الأزمتين، المالية والاقتصادية، زاد مــن عزلته داخليا وخارجيا، ولكــن العمر الافتراضي لهذا الانقلاب يبقى مرتبطا، إلى حــد كبير، بمدى قدرة القوى السياسية والاجتماعيــة على بناء المشترك الوطني الجامع، وتغليب مطلب استعــادة الحياة الديمقراطية على الانقسامات الأيديولوجية ولعبة التموقع في الحكم.

الثورات المضادة او التداوي بالداء

إذا صــحّ فعــلاً أن الثــورات العربية لم تنجح في تحقيق أهدافهــا المنشودة، ولم تترجم تطلعــات الناســ في الحرية والكرامة التــي بشّرت بها، لأسبابٍ كثيــرة يطول شرحها على سبيل التفصيل هنا، فإن موجة الانقلابات والثورات المضادّة التي أعقبتها تبدو اليوم أكثر هشاشةً وأشد تأزماً من القوى التي انقلبت عليها. يبدو ذلك جلياً، سواء بقراءة المعطيات الراهنة، أو باستقراء المؤشّرات المستقبلية، وهذا ما يضعف سرديتها الخاصة في القيام بدور المنقذ أو المخلص، ويجعلها لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات المستقبل وخط التاريخ العام.

ليســ ســرّاً أن الثــورات العربية قد قوبلت، منــذ البداية، بقدرٍ غير قليــل من التشكيك والتجريح من جهة أركان النظام العربي الرسمي وأجهزته «الأيديولوجية» ومثقفيه «، بحكم ما استبدّ به من هواجس ووساوس من سريان عدوى هذه الثورات، وتمدّد مطالب الإصلاح والتغييــر. منــذ الأسابيع الأولــى لثورتَي تونس ومصر، بدأت المرثيــات تصدُر تباعاً بشأن تحوّل هذا الربيع المشرق والباسم إلى خريف كالح، ثم إلى شتاء عربي قاسٍ وعابس.

صدرت مثل هذه المرثيات بداية عن أقلام خليجية وإسرائيلية كثيرة رافضة من أصلها هــذه الثــورات، ومبعث هــذا التشاؤم يتلخّص فــي أن هذه الثورات العربيــة، على ما يقول هــؤلاء، لــم تجلب غير الفوضى والتنغيصــ على الناس في حياتهــم ومعاشهم، بعد فقدان

حالــة الاستقــرار والرخاء المزعومين اللذيــن كانت تتمتع بهما الشعــوب العربية في عهد الدكتاتوريات «الجميلة» والغاربة مع بن علي ومبارك والقذافي، وربما الثورة الوحيدة التي امتُدِحَــت بدايــة هي السورية، لاعتبــاراتٍ تخصّ أجندة المحور الخليجــي في التعامل مع إيران وحلفائها في المنطقة.

وأمــا مــن كان أحسن ظنــاً بهذه الثورات، في ظاهــر الأمر، وأقل جــرأة في الدفاع عن الأنظمة الآفلة، فيقول إن هذه الثورات كانت واعدةً ونقيةً في بدايتها، نقاء القوى الشبابية التــي فجّرتهــا، ولكنها سقطت في حبائل حــركات الإسلام السياسي التــي استولت عليها وحرفتها عن مسارها الصحيح فيما بعد.

دع عنــك مــا يقــال إن ما جرى في البلــدان العربية مجرّد انتفاضــات عابرة وسطحية، أو هــي مــن صنيع الأميركيين. فقد كانت ثورات حقيقيــة وعميقة وأصيلة، صنعتها شعوب المنطقة المتطلعة إلى الحرية والكرامة، وستبقى حتماً تفعل فعلها في الواقع العربي عقودا مــن الزمن. وليست موجة الارتداد القويــة التي أعقبتها في أكثر من موقع إلا دليلاً قاطعاً على عمق التحوّل الذي تشهده المنطقة، بكل تناقضاته ومفارقاته وديناميكيته المعقدة.

الواضــح أن القــوى المضادّة للتغيير، والمدعومة من المحــور العربي الخليجي أساساً، قــد تمكّنت بدرجات متفاوتــة من كسر موجات التغيير وتحريفها عــن مسارها العام، وقد استخدم في ذلك المال والإعلام وكل أشكال التضليل وتشويه الوعيين، الفردي والجمعي. جــرى ذلك عبر سلسلة من الانقلابات العسكرية المباشرة وغير المباشرة في بعض بلدان الثــورات العربيــة (مصــر والسودان وإلى حد مــا تونس) أو عبر دفع الأمــور نحو الفوضى والحروب الأهلية، كما هو الشأن في ليبيا واليمن وسورية، إلا أن الوجه الآخر من المشهد، الــذي لا يمكــن حجبُه، أن هذه الثورات المضادّة لم تنجح هــي الأخرى في تثبيت أقدامها علــى الأرض باتجاه صنع أوضــاع جديدة تتوافر على الحد الأدنى من الاستقرار السياسي أو الرخاء الاقتصادي، بما يجعل المقارنة بالأوضاع التي سبقتها بعد ثورات الربيع العربي لغير صالحها حتماً.

فعـلاً استفادت هـذه الموجات المضادّة، إلى حد كبير، من أجـواء التذمّر التي أعقبت الثـورات العربية وارتفاع منسوب التطلّع لدى الشـارع العربي الذي اعتصره الفقر والجوع وطحنـه القمـع، واستثمـرت أيضاً في أزمـات التحوّل (وهو قانون عـام يحكم كل الثورات تقريبـاً)، التي ساهمت هـي نفسها في تغذيتها تمهيداً للانقضاض على السلطة، إلا أنها عجـزت، في نهاية المطاف، عن تشكيل وضع أفضل مـن النواحي السياسية والاقتصادية والتنموية، عن الأوضاع التـي اتّخذتها مبرّراً للانقضاض علـى السلطة، فمَن يستطيع أن يجزم بأن أحوال المصريين المعيشية والسياسية مع عبد الفتاح السيسي هي اليوم أفضل مـن مرحلة محمد مرسي (تكفي مقارنة معدلات الدخل الفردي ومستوى الجنيه المصري حتى نعرف الأمر)؟ ومَن يستطيع القول اليوم إن أوضاع التونسيين بعد انقلاب قيس سعيّد أحسـن مما كانت عليه في ما يسمونها زوراً وبهتانا العشرية السوداء، حيث باتت الطوابير الطويلـة بحثاً عـن السكر والماء والحليـب تمتدّ بشكل غير مسبوق فـي تاريخ تونس منذ استقلالهـا سنـة 1956!! ولذلك، ستظل هذه الموجـات الارتدادية مجرّد قوس عابرة في مسـار المنطقة، ولـن يذكرها التاريخ إلا في كونها ثوراتٍ مضـادّة وردّة إلى الخلف، مثلما تتحـدّث كتب التاريخ عن مركزيـة الثورة الفرنسية، وما أعقبها من مقاومات رجعية قادتها الملكيـات الأوروبية علـى امتداد القرن التاسع عشر، قبل أن تخور قواها أمام تيار التغيير المتمدّد.

تتبخـر فـي مصر موعودات السيسـي في جلب الرفاه للمصريـن مقابل ما جلبته ثورة 25 يناير من إخفاق ودمار بحسب السردية الرسمية، فرغم بعض فقّاعات التنمية المزيفة والاستعراضيـة، من قبيل العاصمة الجديدة وما شابهها، إلا أن الأوضاع العامة للمصريين تـزداد سوءاً يوماً بعد آخر، حيث ينهار مستوى الجنيه مقابل الدولار (يقترب الدولار اليوم إلى معدّل 20 جنيهاً) والعملات الأجنبية، وتنهار معه القدرة الشرائية للمصريين، المنهارة مـن أصلها، وتنضـب الموارد المالية للدولة مع ارتفاع حجـم التداين الخارجي والداخلي، هـذا مـن دون أن نتحـدّث عن إهدار حريـات الناس وكرامتهم تحت حـذاء حكم عسكري فاشل. في ليبيا المجاورة، تمكّنت الثورة المضادّة من دحرجة الوضع نحو التقاتل الداخلي

بقـوة السـلاح وجلب الفوضى والدمار، من دون أن تقدر علـى السيطرة على مساحة ليبيا الواسعة أو إلغاء القوى الجديدة الحاملة للسلاح بدورها. وفي السودان، تمكّن الجيش من اختطـاف السلطـة، ولكنه لم يعرف ماذا يفعـل بها في مشهد سوداني ممـزّق. أما الحالة اليمنية، فقصتها معروفة في التقلب بين الأزمات والحروب الأهلية التي تغذّيها التدخلات الإقليمية المتقلبة بدورها.

الحصيلة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية لنظام قيس سعيد بعد الانقلاب

صمدت ديمقراطية تونس الوليدة لما يزيد على عشرية من الزمن في مواجهة أعاصير سياسيـة داخليـة وخارجية عاتيـة، إلى أن أتت عليهـا معاول الهدم مـن الداخل مع قيس سعيّـد الـذي تسلل عبر شعارات الثورة «والشعـب يريد»، فقد صعد إلى قصر قرطاج عبر سلـم ديمقراطـي تنافسي، أتاحه له دستور الثورة، ولكنه عمل على كسر هذا السلم بمجرّد جلوسـه علـى كرسي الحكم، فألغى تبعـاً لذلك الدستور وكل المكتسبـات التي سمحت له بدخـول عالـم السياسة والمنافسة السياسية. وبمقارنة بسيطـة بين أوضاع التونسيين ما قبـل انقـلاب 25 يوليو وما بعده، يتأكّد الجميع أن الأمور تدحرجت نحو الأسوأ على جميع الأصعـدة، حيـث تعمقت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية أكثر حيث تكاد المواد الأساسية تنعـدم مـن الأسواق، مع الارتفاع الجنوني في الأسعار وصعود نسب التضخم واتساع دائرة الفقـر والحرمان. وعلى الصعيد السياسي، أتـى الانقلاب على مكاسب كثيرة جلبتها ثورة الحريـة والكرامـة، مع انتشار المحاكمـات العسكرية والمدنية وتقليـص هامش الحريات العامـة والخاصة والتسلـط على القضاء وعودة لعبة الانتخابـات المزيفة المصنوعة على المقاس وغيرها.

أي إن قيس سعيّد الذي امتطى ظهر أزمة كورونا وما أعقبها وصراعه مع رئيس حكومته هشام المشيشي الذي عيّنه بنفسه، ثم حاول التخلص منه، هو اليوم العنوان المكثف للفشل بـكل دلالاتـه ومعانيه. وإذا صحّ أن أوضاع تونس لم تكـن على صورة مثالية قبل الانقلاب،

فإنها اليوم انتقلت من السيّئ إلى الكارثي، حيث جمع قيس سعيّد بين الفشلين الاقتصادي المالـي والسياسـي، فلم يجـد الشباب من حيلة أمام هذا الوضـع المأساوي سوى امتطاء قوارب الموت والمغامرة بأرواحهم في عرض البحر باتجاه الضفة الأخرى للمتوسط، بحثاً عن لقمة العيش.

فـي الخلاصـة، مقايضة الحريات التي أتت بهـا ثورات الربيع العربـي بمطلب التنمية انتهـت إلى إهدار مكسب الحريـة مع انعدام التنمية أصلاً، فالثورات المضادّة التي قدّمت نفسهـا فـي صـورة المنقذ والمخلص من شبـح الفوضى والفشل الذي جـاءت به الثورات العربية هي اليوم العنوان المكثف للخراب، حيث باتت تتدحرج تونس باتجاه اكتساب صفة الدولة الفاشلة بأتمّ معنى الكلمة، وهو فشل على صعيد العمران والاجتماع والاقتصاد وكل شيء، هي لا جلبت استقراراً وأمناً حقيقياً، ولا أطعمت الناس من جوع أو آمنتهم من خوف، بل هي عند التمحيص قد أضافت إلى وهنها الاقتصادي والتنموي الشامل قدراً كبيراً من العنف السياسي وجلافة الحكم. ولذلك هي التداوي بالتي كانت هي الداء.

الحقيقـة التـي يجب أن تقال للناس إن مـا يعانونه من منغصّات ومآسٍ لم تكن من إنتاج الثـورات العربيـة التي فتحـت أمامهم أبـواب المستقبل وممكنات التحـرّر، بل هي بسبب الثورات المضادّة التي لم تترك الشعوب تبلغ مأمنها في الحرية والاستقرار، فأعملت فيها عوامـل الهـدم والتخريب باستخدام المـال والإعلام والسلاح وكل أشـكال التآمر الظاهر والخفـي، فلـو أن هذه الثورات لقيت حاضنة عربية مساعـدة، بدل العمل على محاصرتها وتجريفها، لكانت ثمارُها أمناً واستقراراً يشمل للجميع، بما في ذلك الأنظمة التي تربّصت بها شرّاً التي تدفع ثمن تآمرها.

آفاق الثورات المضادة

مـا يجري اليوم مـن ارتداداتٍ وثوراتٍ مضادّة يدخل ضمن مـا يمكن تسميته ضرورات

التاريخ غير الواعية إذا استعملنا مصطلحات ماركس، هذا إذا ما علمنا أن الثورات لا تسير ضـرورة فـي خط سلس ومستقيـم، ومن دون تعرّجات وهزّات، ومـن دون آهاتٍ وعذابات. بلغة أخرى، هي محطات اختبار ضرورية وصدمات وعي لازمة لقوى التغيير، حتى تمحص صفوفهـا وتنخـل مقولاتها وتعيد ترتيب صفوفها على نحو أفضـل استعداداً للمستقبل. لا شيء يبقى ثابتاً في مكانه في أجواء الحروب والثورات والثورات المضادّة، ولكن المؤكد أن التاريخ يخبرنا أن موجات الارتداد، مهما كانت شراستها، لن تقدر، في نهاية المطاف، على الصمـود وتثبيت مواقعها علـى المديين المتوسط والبعيد. ما هو مطلوب فقط الاستعداد للمستقبـل بـإرادة أشد صلابة ووعي أكثر نضجاً مع تهيئـة الأجيال الجديدة لحمل مشعل التغييـر برؤيةٍ عابرةٍ لحدود الدولة «الوطنية» الضيقة، فالثورة المضادّة التي أخذت طابعاً إقليميـاً واسعاً لا يمكن مواجهتها إلا بمشروع إقليمي عابر لحدود الدولة «الوطنية» الهشّة والضعيفـة، فالربيـع العربي ما زال قائماً، وقوسه لم تُغلَق بعد، وهو يفعل فعله في أنصاره ومناهضيه على السواء.

حالة الجزائر في 2022

المشروع الجزائري للتفكير والسياسات

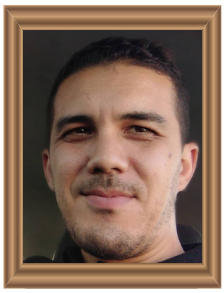

أ: دحماني مولود*

(*) الصفة : باحث في العلوم السياسية

- حاصل على الماجستير في العلوم السياسية، سنة 2016، تخصص « دراسات متوسطية ومغاربية في الأمن والتعاون»، بجامعة مولود معمري تيزي وزو(الجزائر)..
- وحاليا على مشارف الانتهاء من انجاز اطروحة دكتوراه في نفس التخصص بجامعة الجزائر 03 .
- اشتغلت كأستاذ متعاقد بقسم العلوم السياسية في جامعة مولود معمري تيزي وزو(الجزائر) بين سنوات 2015- 2018، وحاليا أشتغل كمسؤول البحوث والدراسات بمؤسسة المشروع الجزائري للتفكير والسياسات.
- اهتماماتي البحثية ترتكز على الدراسات الاقليمية، التحول الديمقراطي، الدراسات الأمنية، الدراسات الأنتروبولوجية.
- ناشط مدني في جمعيات وطنية ومحلية بالجزائر.
- للتواصل: dahmani.sp@gmail.com .

مقدمة:

على مدار السنة المنقضية 2022، وفي ظل مضاعفات الحرب الروسية الأوكرانية، ارتفعت الأهمية الجيوسياسية للجزائر، باعتبارها أحد أهم الفاعلين في سوق الغاز العالمي، حينما لجأت إليها أوروبا للتخفيف من وطأة الضغط الروسي على وارداتها من الغاز. تزامن هذا الوضع، مع استمرار حالة انعدام اليقين الأمني في جوارها المباشر، وافتقاد الملفات ذات التوتر والاهتمام المرتفع، لاسيما الملفين الليبي والمالي، لاختراق دبلوماسي ملموس، يؤدي الى حلحلة الوضع فيهما، بينما تزايدت العلاقة مع المملكة المغربية تدهورا، في ضوء استمرار القطيعة الدبلوماسية بين البلدين، وفي جانب آخر، من الواضح أنه برز توجه جديد لدى الجزائر في سياستها الخارجية من بعدين، الأول، يخص التنافس على النفوذ في عمقها الإفريقي، سواء من خلال إعادة إحياء الروابط التاريخية مع بعض دول القارة المركزية، أمثال نيجيريا وإثيوبيا، أو كذلك إعادة إطلاق بعض المشاريع الاقتصادية الاستراتيجية، وأبرزها طريق الوحدة الإفريقية وكذلك أنبوب الغاز (TRANS-SAHARIAN GAZODUC)، العابرين للصحراء واللذان يربطان نيجيريا بالجزائر عبر دولة النيجر، أما البعد الثاني، فيتعلق بالبحث عن دور متقدم في المنطقة العربية، من خلال الحرص على لعب دور إيجابي في المصالحة الفلسطينية وتقريب وجهات النظر بين الفصائل الفلسطينية، والعمل على تمرير أجندة منسجمة مع مواقفها في القمة العربية التي احتضنتها في 1و2 نوفمبر 2022.

بالرغم من انتعاش الدور الخارجي في هذه الفترة، وحالة الهدوء التي تطبع الشارع الجزائري في مرحلة ما بعد الحراك الشعبي، وانخراط معظم القوى السياسية، من بينها أحزاب المعارضة في الحوار المعلن من طرف السلطة في إطار ما يعرف بمبادرة «لم الشمل»، التي لم تتضح الرؤية بشأن مضمونها ومخرجاتها الكاملة، لحد الآن، وإضافة الى تزايد الاحتياطات المالية للبلاد جراء ارتفاع أسعار الطاقة وبالتالي ارتفاع بارز في

ميزانيــة الدوليــة وتراجــع حدة الأزمة الماليــة، لا تزال الجزائر تعيشــ سكونا في الحياة السياسيــة، وتراجعــا في مؤشر الحريات والثقة الشعبية في العملية السياسية، وترددا في فتح ورشة مراجعة نظام الدعم الاجتماعي.

وبذلك، مع كثافة هذه التحديات والمشاغل المحلية والإقليمية والدولية، يتساءل التقرير عن الدوافع التي توجه الدور الخارجي للجزائر في خضم التحولات والتوترات التي يعيشها العالــم، وعن الأسبــاب التي تقف عائقا أمام «تجاوز حالة السكون السياسي» داخليا، وعن الدروســ التي يمكن الاستفــادة منها في سياق القرارات والسياسات والمؤثرات والأحداث التــي شهدتها الجزائر خلال عام 2022. ويحاول التقرير الإجابة على هذه الأسئلة بشيء من التحليل.

ولأجــل هذا الغرض، تسلط الورقة الضوء على جملة متغيرات أساسية تشكل محركات للتغيرات في 2022.

أولا: التدافع على امدادات الغاز والدور الدولي الجديد للجزائر.

أعــادت الحــرب الروسية في أوكرانيا هيكلة أســواق الطاقة الأوروبية، في ظل أزمة طاقوية عالمية خانقة، وبينما تتقلص تدريجيا واردات الغاز الأوروبية من روسيا، شهد الطلب الأوروبي على الغاز الجزائري في سنة 2022 ارتفاعا متسارعا، والذي يَعبُرُ إليها بالأساس مــن خــلال أنابيب تصل الجزائــر بالأراضي الاسبانيــة والإيطالية عبر البحــر المتوسط، فالجزائــر تجد نفسها اليوم أحد الرابحين جراء التطــورات الجيوسياسية الأخيرة، بحكم ميزتهــا التنافسيــة في سوق الطاقة، وموقعهــا الجغرافي القريب مــن أوروبا واحتياطاتها المعتبــرة وبنيتها التحتية المناسبة، ليس هذا فقط، ولكنها بصدد تعويض خسائرها جراء المشــكلات التي عانى منها قطاع الطاقة محليــا في السنوات الماضية، بعد انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية وتراجع الاستثمارات وانخفاض كميات الإنتاج والتصدير.

وبذلـك تشـكل هذه التطورات في قطاع الطاقة أبرز متغير عرفته الجزائر في سنة 2022، بناء على تبعاته الإيجابية على ميزانية الدولة ومكانتها الطاقوية والجيوسياسية.

عندما ننظر الى الأرقام، نجد أن مستويات الصادرات الجزائرية من الغاز الطبيعي، عرفـت زيـادة معتبرة فـي 2022، وتشير آخر الأرقـام المصرح بها رسميـا، « **أن الجزائر حقّقت رقماً قياسـياً في صـادرات الغاز الطبيعي خلال 2022، يُقدر بنحو 56 مليار متر مكعـب**»[1]، مقابـل ما يقـارب 50 مليار متر مكعب في سنة 2021، ومـن المتوقع أن يزيد الانتـاج فـي سنة 2023 ليبلـغ مستويات قياسيـة، ويرجع هذا التطور الـى سببين اثنين، **الأول، ارتفاع الطلب الأوروبي والعالمي على هذه المادة**، وتأتي إيطاليا في صدارة الزبائن الاوربييـن للجزائر، بعدما ضاعفت طلبها من الغـاز واستفادت من الزيادة في الإمدادات، بمـا يقـارب 20 بالمئـة،[2] لتصبح الجزائر المـورد الأول لها بدل روسيـا، بعد سلسلة من الاتفاقيـات الموقعة بيـن الحكومتين الجزائرية والإيطالية هذا العام. **اما السـبب الثاني، فيعود الى ارتفاع حجم الاسـتثمارات والاكتشافات**، بفعل المحفزات المتأتية من التحولات الإيجابيـة في سـوق الطاقة العالمية لصالح المنتجين، فقد تصـدرت الجزائر هذه السنة الترتيـب العالمي من حيث الاستكشافات النفطية والغازيـة ب11 اكتشافا، بفضل «شركة سوناطراك الوطنية»[3] وعقود الشراكة الموقعة مع الشركات الأجنبية، وهو ما سيقوي من قدرات البلاد في الإنتاج والتصدير مستقبلا.[4]

ويضاف إلى ذلك، التسارع الذي يعرفه ملف إنجاز أنبوب الغاز (- TRANS-SAH

(1) – الإذاعة الجزائرية(القناة الأولى: ضيف الصباح)، ميلود مجلد للإذاعة: الجزائر حقّقت رقما قياسيا في صادرات الغاز بـ 56 مليار متر مكعب عام 2022، موقع الإذاعة الجزائرية، بتاريخ 2022/12/15، على الساعة: 57, 11 صباحا، الرابط: https://news.radioalgerie.dz/ar/node/18838

(2) – سمر النجار، **الغاز الجزائري يصعد بمخزونات إيطاليا لفصل الشتاء فوق المستهدف، موقع الطاقة، بتاريخ 2022/11/02، الرابط:**

https://cutt.us/r6uAP

(3) – سوناطراك SONATRCH: هي شركة عمومية جزائرية أنشأت سنة 1963 بغرض استغلال الموارد البترولية في الجزائر وهي متنوعة الأنشطة تشمل جوانب مختلفة تشمل الإنتاج الاستكشاف والاستخراج والنقل والتكرير.

(4) – لؤي أحمد، **اكتشافات نفطية.. كيف تستفيد الجزائر من ثرواتها في ظل أزمة الطاقة العالمية؟، موقع الجزيرة نت، بتاريخ 2022/10/14، الرابط:**

2Sbh/knil.tsetrohs//:sptth

RIAN GAZODUC) الـذي سيربـط قارتـي إفريقيا بأوروبا، ويستهـدف نقل الغاز النيجيـري لأوروبـا عبر دولة النيجر ومن ثم ربطه بخطـوط الغاز الجزائرية العابرة للبحر المتوسـط نحو إيطاليـا وإسبانيا، وقد وقعت هذه السنة البلدان الثلاث المعنية (الجزائر، نيجيريا، النيجر)، مذكرة تفاهم قصد استكمال ما تبقى من المشروع، و**«يبلغ طول الأنبوب نحو 4128 كيلومترًا، ويستهدف نقل 30 مليار متر مكعب من الغاز النيجيري سنويًا نحو أوروبا»**[1]

ستعـزز هـذه المعطيـات احتفاظ الجزائـر بمكانتها وتنافسيتها فـي سوق الطاقة العالمي، وحصتها ومكانتها الحيوية في السوق الأوروبية.

من جانب آخر، أفضت التطورات والاضطرابات الحاصلة في سوق الطاقة العالمي، الـى التفكيـر الجدي في التحـول الى الطاقـات المتجددة في المـدى المتوسط والبعيد، وبينمـا يتردد صدى هـذا الاستنتاج بوضوح في الجزائر، التي تتوفر على إمكانيات معتبرة فـي مصـادر الطاقات المتجـددة، ولاسيما في الطاقة الشمسيـة، إلا أن التفكير والتركيز الرئيسي حاليا، يبقى موجها بالأساس إلى تعزيز الاستثمارات في الطاقة التقليدية (الغاز والبتـرول)، فقـد كشفت «شركـة سوناطراك» أن المجمع يعتزم استثمـار حوالي 40 مليار

(1) – مشروع خط أنابيب الغاز الجزائري النيجيري يشهد تطورات جديدة: الجزائر تخطط لغزو اوروبا بالغاز النيجيري، موقع الطاقة، بتاريخ: 2021/12/06، الرابط: sptth://:stsetrohs.knil/bhRG

دولار في الفترة الممتدة بين 2022 و 2026. مشيرة إلى أن «**الحصة الاكبر من هذه الاستثمارات ستوجه للاستكشاف والإنتاج للحفاظ على القدرات الإنتاجية الوطنية**».[1]

أوضاع جيوسياسية متغيرة ودور دولي جديد..

في ظل استمرار الحرب الروسية الأوكرانية، وفي غياب الحسم وضعف البدائل الأوروبية لتعويض وارداتها من الغاز الروسي، يبدو أنه كلما طال أمد هذه الحرب، كلما كان أثرها قاسيا على سوق الطاقة وموازين القوى العالمية، وكلما كانت الطاقة محورا للتضارب والتفاعل بين الدول، وبالتالي ستعرف الدول المنتجة للطاقة وضعا مميزا ومؤثرا في العلاقات الدولية، وفي ظل هكذا سياقات عادة ما تعاد تقييم المخاطر والمنافع، وتتغير الإدراكات وتتأسس علاقات جديدة بناء على ما يتمخض من نتائج.

من هذا المنظور، إن التقييم الدوري للتصورات الجيوسياسية للجزائر، وكذا إدراكاتها المتعلقة بالديناميكية الإقليمية والعالمية القائمة، أمر في غاية الأهمية، ولهذا الغرض، فالدور الدولي الجديد للجزائر بفضل ورقة موارد الطاقة ومورد الغاز بالخصوص، ينبغي أن يعزز العمل على ايجاد أرضية مشتركة في علاقات الجزائر مع القوى الكبرى والاقليمية المؤثرة بما فيها الاتحاد الاوروبي وأمريكا وروسيا والصين وتركيا.. الخ، بما يؤدي إلى زيادة المكاسب السياسية والاقتصادية وتعزيز الاستقرار في جوارها المباشر وتوسيع حجم النفوذ في مجالها الحيوي، وجلب الاستثمارات الخارجية المنتجة والرفع من رفاهية مواطنيها، في المقابل لا يجب أن يؤدي هذا المسعى إلى قلب التوجهات التقليدية، فمثلا، لقد تطورت العلاقات الجزائرية مع روسيا والصين بشكل إيجابي منذ عقود طويلة مضت، ولا يوجد سبب لعدم تسريع وتيرة التوسع والتحسين في حاليا وفي المرحلة القادمة، بالرغم من التحديات المرتبطة بالتوقعات الجارية في موازين القوى الدولية بين الشرق

(1) سوناطراك تعتزم استثمار 40 مليار دولار، موقع الإذاعة الجزائرية، بتاريخ: 2022/01/02ن على الساعة: 44 ,21، الرابط:
https//:news.radioalgerie.dz/ar/node3070/

والغرب، هذا التحالف هو ممر القوة الاستراتيجي الجديد الذي ينشأ في الوقت المناسب والذي سيكون في مصلحة الجزائر إن تم توظيفه بالشكل العقلاني.

ثانيا: القمة العربية في الجزائر بين تعميق الانقسام ولم الشمل العربي

في ظل أجواء الخلافات وتراكم الإخفاق في العالم العربي، عقدت القمة العربية في نسختها 31 في الجزائر بتاريخ 01 و 02 نوفمبر 2022 الماضي، بعد ثلاث سنوات من التأخير والانقطاع،[1] بينما صاحبت التحضيرات لها جملة من التجاذبات تخص جدول أعمالها المقترح، لاسيما مسألة عودة سوريا لشغل مقعدها في الجامعة العربية، في حين لم تخلو تصريحات المسؤولين في الجامعة العربية أو في الجزائر، من اعتبارها «محطة مفصلية تشي بحقبة جديدة في العلاقات العربية العربية».

معلوم أن أي اجتماع على مستوى القادة في أي منظمة إقليمية او دولية، دائما ما يعتبر حدثا يستحق المتابعة والتوقع، وهو أيضا من بين المحددات التي تشخص حالة المنظمة، بينما الحالة نحن بصدد متابعتها، وهي الجامعة العربية، تعاني حالة من العجز وافتقاد الفعالية في الواقع، وهو ما يدفع بالبعض الى المطالبة بإصلاحها او الغائها بغرض انشاء بديل ناجع لها. ومن الجدير بالذكر أن الجزائر طرحت تصورا لإصلاح عميق في الجامعة العربية وتطوير عملها، يخص بالأساس تغيير طرق تسييرها ونظام التصويت على القرارات وتدوير منصب الأمين العام للجامعة العربية بين الدول الأعضاء بدل حصره في مصر، وعرف هذا المطلب تجاذبات داخل الجامعة العربية، في حين أنها لم تصل إلى التجسيد لحد الآن.

من هذا المنطلق، يثار التساؤل حول الدوافع التي كانت وراء حرص الجزائر في تنشيط هذه القمة والرفع من مستوى طموحاتها والتشبث بأن تعقد في أرضها، رغم الصعوبات التي واجهتها، مع تدني حجم التوقعات من المخرجات المتوقعة والإنقسام العميق الحاصل

(1) عقدت آخر قمة عربية على مستوى القادة، في تونس سنة 2019.

بين الدول العربيةا، بينما يزداد الواقع العربي تأزما ؟

مخرجات القمة..

شهدت القمة مشاركة ضمت 17 قائدا عربيا ما بين رئيس دولة وأمير وولي عهد ورئيس حكومة، وغاب عنها 6 قادة دول لأسباب مختلفة تتراوح بين المرض والمشكلات الثنائية أو الغياب غير المبرر.

كان للقضية الفلسطينية نصيب في البيان الختامي للقمة وفي خطابات القادة، من خلال التأكيد على مركزيتها و«دعم اعلان الجزائر» للمصالحة الفلسطينية، في حين انتهت إلى التأكيد أن «مبادرة السلام العربية» القائمة على مبدأ الأرض مقابل السلام وتأسيس دولة فلسطينية في حدود 1967، هي الخيار الاستراتيجي لحل الصراع العربي الاسرائيلي[1]، في حين لم تجد هذه المبادرة منذ إطلاقها في القمة العربية ببيروت سنة 2002 طريقا للقبول والتنفيذ، مع الانقسام الحاصل بشأن مشروعيتها وواقعيتها في العالم العربي، والرفض الإسرائيلي لها، وقد زادها أيضا، التجاهل وعدم الاكتراث الذي أبدته الدول العربية التي انضمت إلى دائرة التطبيع مع إسرائيل مؤخرا تحت ما يسمى «اتفاقات أبراهام». وكان للأوضاع المتأزمة في المنطقة العربية نصيب أيضا في البيان الختامي للقمة، إذ أكدت على الدعوة إلى «**الحل ورفض كافة أشكال التدخلات الخارجية بجميع أشكالها، والتمسك بمبدأ الحلول العربية للمشاكل العربية**»[2]. أما الأزمة السورية، فجرى «**التأكيد على قيام الدول العربية بدور جماعي قيادي للمساهمة في جهود التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية**»[3]، وتضمن أيضا بيان القمة الاشارة الى بعض القرارت التي

(1) إعلان الجزائر الصادر عن الدورة (31) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة يومي الفاتح والثاني نوفمبر 2022، موقع رئاسة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بتاريخ 2022/11/02، الرابط:
https//:www.el-mouradia.dz/ar/president63628577843/b29001d2419f0

(2) – نفس المرجع.

(3) – نفس المرجع.

تخص المجالات الاقتصادية والتنموية.[1]

لا تعدو هذه القرارات، تكرارا لما سبق، دون أن ترى سبيلها نحو التفعيل في أرض الواقع، والواقع أن المراقبون لهذا الحدث يجدون أنفسهم مضطرين إلى إعادة التأكيد على أن الإخفاق العربي أضحى عملة ثابتة، فقد اصبحت الدول العربية تتبع سياسة براغماتية وتدخلية تبتعد عن التعاون البناء، وتعمق الخلافات والعجز في التعاون البيني، بالرغم من أنه يمكن الاستفادة من التطورات الدولية الجارية بإيجابية لتحقيق منافع مشتركة، خاصة وأنّ الإمكانات الهائلة للمنطقة العربية بشريا وإقتصاديا وجيواستراتيجيا تؤهلها لهذا المسعى.

الدوافع الجزائرية..

من الواضح أن الجزائر كانت تحاول أن تجعل من القمة العربية 31، قمة تاريخية ومنعرج حاسم في ظل الواقع العربي المأزوم، يتيح للمجموعة العربية الخروج بقرارات ترتفع إلى مستوى الطموحات والأهداف المسطرة في الوثائق الأساسية للجامعة العربية، في مقدمتها تعزيز التضامن العربي وإصلاح الجامعة العربية وتفعيل العمل العربي المشترك وتجسيد السوق العربية المشتركة، ولكن في ظل الواقع الذي تعيشه الجامعة العربية، الذي يدعو للتشاؤم أكثر منه إلى التفاؤل، يبدو أن رفع سقف الطموحات والتوقعات من القدرة على تحقيق هذه الأهداف قد فاق ما كان ممكنا تحقيقه.

إلى جانب المصلحة الإقليمية المشتركة، تندرج الدوافع الجزائرية في الحرص على تنشيط القمة العربية وإنجاحها في مقصدين آخرين، الأول يتعلق «بالمكانة الدبلوماسية»، وذلك برغبتها في تعزيز الانخراط في المنظمات الإقليمية والعالمية والبحث عن دور متقدم في القضايا الأساسية عربيا وافريقيا ودوليا، وتعتبر الجامعة العربية، تاريخيا، أحد الفضاءات الدبلوماسية التقليدية التي تحبذ الجزائر العمل في إطارها وتقدم لها

(1) – نفس المرجع.

أهميــة معتبرة فــي الحفاظ على مكانتها الدبلوماسية، بينما ينــدرج المقصد في «صناعة الصــورة»، ففي ظل رئيس جديد[1]، وفي خضــم تفاعلات إقليمية مؤثرة، وحضور اعلامي عربي وخارجي كثيف، تأتي هذه القمة كفرصة مواتية لاستعراض قدرات التنظيم، وجذب الاهتمام وزيادة الحضور السياسي داخليا وخارجيا.

خلاصة القول، أنه في ظل حالة الخلافات والإنقسام الذي تعيشه المنطقة العربية، كان مــن الاجــدر، التفكير في وضع القمــة العربية في سياق مضامينهــا الحقيقية، تفاديا للوقــوع فــي فجوة الطموح والواقع، لأنه ليس بالإمكان تكييف القمة على أنها موعد حاسم في غياب أدوات التأثير اللازمة في تغيير طبيعة القرار العربي وبنيته في الوقت الراهن.

ثالثا: إحياء الدور الجزائري الداعم لفلسطين:

توصلت الفصائل الفلسطينية، وأبرزها حركتي فتح وحماس، بعد جولات تفاوض عديدة جــرت برعاية الوسيط الجزائري، الى اتفاق مصالحة فــي العاصمة الجزائرية في أكتوبر 2022، مــن شأنــه، كما يقول نصه، انهــاء الانقسام الفلسطينــي. وكان أهم ما توصل اليه «إعــلان الجزائر» إجــراء انتخابات على أقصى تقدير بحلــول أكتوبر 2023 تخص رئاسة الدولــة والمجلــس التشريعي الفلسطيني،[2] غيــر أنها من المرجــح أن تصطدم بتحديات وعراقيــل تجعل تنفيذه أمرا صعبــا، وبذلك قد يعرف نفس مصير الاتفاقات السابقة التي جرت في عواصم عربية وإسلامية عديدة.

(1) تولى الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون سدة الرئاسة في الجزائر بعد انتخابات رئاسية مباشرة في 2019/12/12، وتستمر عهدته مثلما يقتضيه الدستور 5 سنوات كاملة.
(2) إعلان الجزائر للوحدة الفلسطينية، الخميس 13 اكتوبر 2022.

الجزائر وإحياء دورها في القضية الفلسطينية

للجزائر دور تقليدي وتاريخي داعم للقضية الفلسطينية، بدءا من دعم الثورة الفلسطينية في ستينات القرن الماضي، مرورا باحتضان القيادة الفلسطينية واجتماعاتها التنظيمية في مناسبات مختلفة وصولا إلى إعلان الدولة الفلسطينية في الجزائر عام 1988، ويضاف لذلك الوفاء المتجدد سنويا بالتزاماتها المالية اتجاه الفلسطينيين، وبينما عرف هذا الدور انكفاء ابتداء من سنوات التسعينات بسبب الاوضاع الأمنية الداخلية المتأزمة، انخرطت الجزائر هذه السنة بشكل بارز في الملف الفلسطيني، وقد كان المدخل لذلك، الاشراف على وساطة لإنجاز المصالحة الفلسطينية بين الأطراف الفلسطينية المنقسمة، وكذا الاعلان عن استعدادها لنقل ملف حصول فلسطين على مقعد كامل العضوية في الأمم المتحدة الى الجمعية العامة للأمم المتحدة والدفاع عنه في المحافل الدولية.

يبدو ان هذا التوجه، ينبعث بالدرجة الأولى من الرغبة الجزائرية في استعادة تأثيرها ودورها التاريخي في القضية الفلسطينية، وكذلك التموقع في سياق موجة التطبيع المتصاعدة بين الدول العربية واسرائيل.

وجد هذا التوجه صداه الايجابي شعبيا وسياسيا، لكون القضية الفلسطينية تحتل مكانا مميزا في المجتمع الجزائري، فرغم التباعد الجغرافي، إلا أن الشعبين الجزائري والفلسطيني تجمعهما علاقات وثيقة، تتوطد باستمرار مع كثافة الدعم والضخ الإعلامي والسياسي والفكري الذي يظهره الجزائريون للفلسطينيين في مناسبات مختلفة.

بخصوص موقف الفصائل الفلسطينية من الوساطة الجزائرية ودورها في ملف المصالحة الفلسطينية بالخصوص، كان بارزا الاحترام الذي تبديه لدورها التاريخي ووفائها بالتزاماتها المعنوية والمادية اتجاه الشعب الفلسطيني، وبالتالي، رغم حالة تدني التوقعات التي كانت تحوم حول مخرجات جولة مفاوضات الجزائر لإنهاء الانقسام الفلسطيني، لم تكن الأطراف الفلسطينية، لاسيما حركة فتح التي تهيمن على القرار السياسي الفلسطيني والمعني الاول بتنفيذ اتفاق المصالحة، ترغب في

إحراج الجزائر ورفض دعوتها للتفاوض مع بقية الفصائل.

حظوظ «إعلان الجزائر»..

كان الانطباع السائد في الساحة الفلسطينية انهاء الانقسام الفلسطيني لم يكن هدفا جوهريا من وراء التفاوض الذي جرى في الجزائر بين الفصائل الفلسطينية، وقد أكد إلغاء «بند حكومة الوحدة الوطنية» في الاتفاق النهائي بشكل مفاجئ في آخر لحظة، وغياب الرئيس الفلسطيني عن المفاوضات وحفل التوقيع على «إعلان الجزائر»، الشكوك حول تجسيد هذه المصالحة، فقيادة فتح وجدت في مفاوضات الجزائر فرصة قد تساهم في ترتيب أوراقها في الساحة الفلسطينية، في ظل الغضب والإحباط الذي يصيب الشارع الفلسطيني، مع استمرار حالة التشتت وإلغاء الانتخابات وتعطيل المصالحة.

فيما يخص حركة حماس، التي حضرت برأس قيادتها، ورغم انها جزء رئيسي من الانقسام الفلسطيني، الا ان مفاوضات الجزائر كانت فرصة لتعزيز علاقاتها مع مؤسسات الدولة الجزائرية وعرض تصوراتها، في ظل حالة الحصار الاقليمي الذي تعيشه حركات المقاومة الفلسطينية، في الوقت الذي تهيمن حركة فتح على التواصل الرسمي الفلسطيني، ومن دلالات ذلك، الاستقبال الذي حظي به رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية ودعوته الى حضور الاستعراض العسكري[1] الى جانب رئيس السلطة الفلسطينية ورئيس حركة فتح محمود عباس، بمناسبة الذكرى الستون لعيد الاستقلال الجزائري.

كشفت التحركات الجزائرية في هذه السنة عن بوادر لإحياء الدور الجزائري في القضية الفلسطينية ولاسيما في ملف المصالحة الفلسطينية، ورغم انخفاض التوقعات، إلا أن «إعلان الجزائر» كان اختبارا لمدى جدية الاطراف الفلسطينية ومصداقيتهم في

(1) حظي اسماعيل هنية بالجلوس في الصف الأول الى جانب قادة الدول الحاضرين في الاستعراض العسكري بمناسبة الذكرى الستون لاستقلال الجزائر.

تحقيق المصالحة الفلسطينية وترتيب الاوضاع الداخلية في ضوء التحديات التي يواجهها المشروع الفلسطيني، ومع البطء الحاصل في تنفيذ ما توصل اليه المشاركون، يبدو ان اعلان الجزائر قد يعرف نفس مصير سابقيه.

ثالثا: الجوار المضطرب والحوار الصعب:

تبدلت المعطيات السياسية والأمنية وكذا التوازنات والتحالفات في الحوار المحيط للجزائر، منذ أن اجتاحت الانتفاضات الشعبية الدول العربية ومنها المجاورة للجزائر بالخصوص (تونس وليبيا)، قبل أكثر من عقد من الزمن، وأدى ذلك إلى بروز مساران متلازمان، الأول، مسار التغيير السياسي، وتمخض عنه سقوط أنظمة ودفع دول أخرى لإنجاز إصلاحات سياسية، غير أنه لم يصل الى استكمال الانتقال الديمقراطي المنشود، والثاني، هو مسار التصدع الأمني، الذي يتأرجح بين الحروب الأهلية وانتشار التهديدات الأمنية بكثافة والتدخل العسكري الأجنبي وانهيار الدول، لاسيما في ليبيا ومنطقة الساحل الإفريقي، وفي الأصل، كلا المساران نتاج عقود طويلة من الاستبداد وضعف الدولة والسياسات الوطنية والإقليمية الخاطئة. بينما كانت العملة المفقودة هي الحوار والتوافق وتعميق الديمقراطية.

آنذاك، كانت الاستجابة الجزائرية على هذه التطورات ومجريات الأحداث، تميل نحو الدعوة إلى الحلول السياسية وعرض الوساطة والقيام بها كمنهج للخروج من الأزمات المتلاحقة، والتمسك بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والرفع من مستوى تعبئة قواتها العسكرية لحماية حدود الدولة في ظل تصاعد الانفلات الأمني في تخومها المباشرة، وأثارت هذه الاستراتيجية، نقاشا واسعا، بين من نظر إليها على أنها الخيار المتاح، لكونها دبلوماسية وقائية في ظروف غير يقينية، وأي مغامرة قد ترتد إليها في أي لحظة، وبين من اعتبرها انكفاء على الذات وتخلفا عن مسؤوليتها في تغيير وجهة التطورات، في حين كانت النتيجة التي آلت أليها الاوضاع في المنطقة، تقلص فرص الحل

السياسي وسيادة الحل العسكري ولم تفلح مساعي الوساطة وتقريب وجهات النظر في تحقيق نتائج ملموسة.

تدور النقاشات حاليا، حول عودة محتملة للدبلوماسية الجزائرية للتأثير في القضايا الملحة بجوارها المباشر، وبينما تفتقد هذه الملفات لأي اختراق جوهري، لاسيما في ليبيا ومالي، يقر الرئيس عبد المجيد تبون بان: «الدبلوماسية الجزائرية كانت في الحضيض غير أنها استرجعت كلمتها»[1]

أبانت الجزائر هذه السنة عن موقف أكثر وضوحا في شأن الانقسام السياسي في ليبيا، من خلال التمسك بالاعتراف «بحكومة الوحدة الوطنية» المدعومة من الأمم المتحدة برئاسة عبد الحميد الدبيبة، ودعم تنظيم انتخابات تشريعية في أقرب الآجال، في حين رفضت الاعتراف «بحكومة فتحي باشاغا» الموازية التي توالي المعسكر الذي يقوده خليفة حفتر في الشرق الليبي، وتتبنى الجزائر موقفا يدعم الحل السياسي في ليبيا، ولكن في ظل تعدد الفاعلين وتضارب المصالح، فتحركات الجزائر من دون دعم دولي قد تكون غير مجدية.

تأتي العلاقات مع المغرب كمشكلة تاريخية موروثة عند الاستقلال. وتحولت مع الزمن الى معضلة عويصة، وعلى الرغم من وجود عدد من المبادرات على مستويات متعددة سابقا لتحسين العلاقات، إلا أن التدهور كان الغالب طيلة العقود الماضية، يمر البلدان، منذ سنتين، بأسوأ مرحلة في علاقاتهما الثنائية في ظل تعثر ظروف إقامة ارضية للحوار، وازدياد أسباب المواجهة، مع تشدد المواقف، ومن ثم فاحتمالية حدوث اختراق على المدى القريب تبدو بعيدة المنال الآن، لاسيما في ظل التراوح الذي يميز قضية الصحراء الغربية، وامتناع الأمم المتحدة عن بلورة قرار حاسم يفضي الى حل نهائي في القضية، وتعمق التطبيع المغربي مع اسرائيل نحو الميدان العسكري والأمني.

(1) الرئيس تبون: الدبلوماسية الجزائرية استرجعت مكانتها، موقع وكالة الأنباء الجزائرية، بتاريخ 28 /09/ 2022، على الساعة: 50 ,23، الرابط: https://www.aps.dz/ar/algerie/131952-2022-09-24-22-57-08

تأخـذ العلاقـات الجزائرية التونسية، شكلا آخر مغايـر مقارنة بالعلاقات مع المغرب، ببـروز مزيد من مؤشرات التعاون والتنسيق في الميادين السياسية والاقتصادية والقضايا الإقليميـة، وقد عرفـت هذه السنة مثلا حصول تونس على مساعـدات مالية من الجزائر للمساهمـة في مواجهة الأزمة الاقتصادية[1]، فـي المقابل، تفرض التطورات الداخلية في تونـس علـى الجزائر، عقـب الإجراءات التي اتخذهـا الرئيس قيس سعيـد بحلّ البرلمان وتغيير الدستور والتضييق على الأحزاب السياسية والمقاطعة الشعبية الواسعة للانتخابات التشريعية الأخيرة، وما قد ينجر عنها من تهديد للاستقرار السياسي،[2] الدفع نحو مزيد من التوافق التونسي، ومن المهم الإشارة في هذا الإطار، الإشارة إلى أن الجزائر قد لعبت دورا أساسيـا فـي التقريب بين الفرقاء التونسيين في سنة 2015، وقد ساهمت بذلك في حماية التجربة الديمقراطية في تونس.

جنوبـا، يأتي الوضـع الأمني السياسي والاجتماعي غيـر المستقر في منطقة الساحل، ليزيد من شدة التهديدات والتحديات في جوار الجزائر المضطرب، ويعتبر النزاع في دولة مالـي بين الحكومة المركزية والجماعات التي تسعى للإنفصال في شمال البلاد، ويضاف إليهـا التعقيدات المرتبط بانتشار الجماعات الارهابيـة والتدخل العسكري الفرنسي منذ سنـة 2013.[3] أولويـة للجزائر ذات أبعـاد أمنية عسكرية وسياسيـة حيوية، حيث ترعى الجزائر الوساطة الدولية بين الأطراف المالية المتنازعة بموجب «اتفاق الجزائر» الموقع عـام 2015، إلا أنـه لم يتجسد الى حـد الآن، العودة إلى الوضـع الدستوري الطبيعي في البلاد وتقليص مخاطر الانقسام والإنفصال الجغرافي في البلاد.

(1) للاطلاع أكثر: عبد السلام سكية، الجزائر تمنح تونس قرضا بـ200 مليون دولار وهبة بـ100 مليون، موقع الشروق أونلاين، بتاريخ 2022/12/27،الرابط: https://www.echoroukonline.com/ar/7iog/knil.tsetrohs/

(2) انفجرت الأزمة في 25 يوليو 2021، بعد إعلان الرئيس التونسي إقالة الحكومة وتجميد عمل البرلمان. بعد سلسلة من الاحتجاجات ضد الحكومة القائمة آنذاك، وعرفت البلاد تغييرا للدستور ونسبة مشاركة تصل الى 11 بالمئة فقط في الانتخابات التشريعية، وهو مايدل على فشل اجراءات الرئيس ويزيد من تأزم المسار السياسي القائم.

(3) تعيش دولة مالي (جنوب الجزائر) حالة من الاضطراب جراء الانقلابات السياسية المتتالية ودعوات الانفصال وانتشار الحركات الارهابية والتدخل العسكري الفرنسي.

خامسا: الحراك الشعبي والترهل السياسي

تمخضت الحركية التي عاشتها الجزائر اثناء الحراك الشعبي[1] مابين سنة2019 وبداية سنة 2021، إلى انعكاس الاتجاهات، فاستطاعت السلطة أن ترتب أوضاعها، وترهلت الطبقة السياسية خطابا ونشاطا وضاق هامش الحرية الإعلامية، بينما تراجع الإهتمام الشعبي عن المشاركة السياسية بشكل معتبر لصالح قضايا اجتماعية واقتصادية ضاغطة، ويثير هذا الوضع أسئلة مقلقة حول مخاطر الترهل السياسي، وبينما سجلت سنة 2022 الإعلان عن مبادرة سياسية عرفت ب «مبادرة لمّ الشمل»، طرحتها الرئاسة الجزائرية موجهة للرأي العام والقوى السياسية والمدنية، وفتحت حوارا مع الأحزاب السياسية بشأنها (ونخصص لها جزءا خاصا في هذا التقرير)، ورغم أن الانطباع الأولي أن هذه المبادرة كانت تستهدف تأسيس توافقات سياسية جديدة، إلا أن ذلك لم يحرك من مياه «الوضع السياسي الساكن».

سلطة دون معارضة :

تظل السلطة هي اللاعب الرئيس في المشهد السياسي الجزائري في ظل الإغلاق المحكم عليه، سواء من خلال المبادرات السياسية أو البرلمانية، وتسبب ذلك في تخلف القوى السياسية عن البروز في المشهد السياسي العام، خاصة تلك التي يمكن أن تطرح نفسها كبديل، مع نجاح السلطة في تجاوز الهزات الداخلية التي أحدثها الحراك الشعبي، وعودة المؤسسات إلى العمل العادي، وتنشيط العمل الدبلوماسي، وقد أفضى ذلك إلى أن تكون السلطة في موضع قوة يجعلها لا تكترث في البحث عن سند سياسي حقيقي، واقترن هذا الوضع، مع تزايد مداخيل البلاد من المحروقات لتفوق 50 مليار دولار في

(1) – سلسلة من المظاهرات الشعبية التي اجتاحت الجزائر بداية من 22/02/2019احتجاجا على ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة لعهدة رئاسية خامسة، وأدت الى استقالته اسابيع بعد ذلك، واستمرت هذه المظاهرات إلى وقت لاحق امتد الى اكثر من سنة.

نهايــة السنــة لتزيد ب 45 بالمئة مقارنة بسنــة 2021،[1]، وارتفاع ميزانية سنة 2023إلى مستويات قياسية وبلغت اكثر من 98 مليار دولار،[2] وترتب عليه اتخاذ قرارات مهمة برفع أجور الموظفين وزيادة الانفاق العمومي والحفاظ على امتيازات الدعم الاجتماعي.

من غير الموضوعي، الحديث عن سلوك السلطة دون الاشارة إلى الطرف الثاني، وهي الأحزاب السياسية، والتي تظهر مؤشرات ضعف لا مثيل لها منذ بداية التعددية السياسية فــي نهايــة ثمانينات القرن الماضي، سواء في مستوى الخطاب والنشاط السياسيين، وفي هــذا الشأن، تبدو المعارضة اجمالا والمعارضة البرلمانية خصوصا، في وضع لا تحسد عليــه، في ظــل عدم تمكنها من التنسيــق فيما بينها واستعادة زخمهــا النسبي مثلما كان عليه الحال في السنوات الماضية، وأيضا في ظل الواقع البرلماني المنبثق من انتخابات 2021 والمتســم بتحكــم الأغلبيــة الحكومية في البرلمان. ويعــزى الفتور لدى المعارضة بالأساس، لكونها تعيش هاجسين: تبعات الحراك الشعبي والفشل الذي أظهرته في صناعة البديــل السياســي، ومــن ثم تزعزع مكانتها فــي المشهد العام، إضافة إلــى فشل قياداتها الحزبيــة في تجديــد الخطاب السياسي والتنسيــق بين مكوناتها وبلــورة مبادرات ناجعة والتكيف مع مرحلة ما بعد الحراك الشعبي.

التراجع الشعبي عن المشاركة السياسية:

فــي ظــل غياب مجال سياسي صحي، يقر المراقبون للشأن السياسي الداخلي في الجزائــر، أن الانسحاب الشعبي من الاهتمام بالحيــاة السياسية يعود بالدرجة الأولى إلى غيــاب البدائــل المطروحة من طرف الفاعلين السياسية والى حالة التصحير التي أفرغت الحيــاة السياسيــة من أي مضمون حقيقي يجعل مــن الاهتمام السياسي ذات جدوى، وهو

(1) مداخيل الجزائر من المحروقات ستفوق 50 مليار دولار نهاية 2022، موقع وكالة الأنباء الجزائرية، بتاريخ: 06 نوفمبر 2022، على الساعة: 14:27، الرابط: https://www.aps.dz/ar/economie/134227-50-2022

(2) قانون المالية 2023: النواب يصادقون على أكبر ميزانية في تاريخ الجزائر، موقع الشروق اونلاين، بتاريخ: 2022/11/22، الرابط: https://shortest.link/hbQw

أحـد النتائـج المباشـرة للحالة التي أعقبت الحـراك الشعبي والتي لم تعـرف فيه البلاد قفـزة حقيقية تحقق الانتقال الديمقراطي المنشود. وقد كان من دلائل هذا التوجه، نسب المشاركـة الضعيفة التـي عرفتها الانتخابـات السابقة بما فيها الاستفتـاء على الدستور والانتخابات التشريعية والمحلية، إذ تراوحت ما بين 20 الى 35 بالمئة، وقد زادت الضغوط الاجتماعية والاقتصادية من تأثيرها على تعميق المشكلة.

مشكلة الترهل السياسي، تضعنا أمام حقيقة كاشفة لبنية المشهد السياسي الجزائري فـي مرحلـة مابعد الحراك الشعبي، وهي مؤشر يدعو إلـى القلق، في ظل التحديات التي تواجهها الدولة لتعزيز فاعلية الجبهة الداخلية وقدرتها على التدافع الخارجي.

سادسا: «مبادرة لم الشمل»: المضامين والنتائج

نشـرت وكالـة الأنباء الجزائرية الرسميـة، بتاريخ 03 مـاي 2022 برقية، ترك نصها، الانطبـاع بوجود دعـوة أو مشروع مبادرة «لجمع الشمل والمصالحة الوطنية في الجزائر»، قيـد الانجـاز، تطرحها الرئاسة الجزائرية وتخص بالدرجـة الأولى الأطراف التي رفضت المسـار السياسـي والانتخابي الذي تمخض أثناء الحـراك الشعبي وأدى إلى انتخاب عبد المجيد تبون رئيسا للجمهورية. وجاء فيها « **يعتبر رئيس الجمهورية السـيد عبد المجيد تبون، الذي انتخبه الجزائريون المتطلعون لحلول جزائر جديدة، رئيسا جامعا للشمل.**»[1] وتضيـف « **ويجـب أن يعرف أولئـك الذين لم ينخرطوا في المسـعى أو الذين يشـعرون بالتهميش، أن الجزائر الجديدة تفتح لهم ذراعيها من أجل صفحة جديدة.. فكلمة إقصاء لا وجود لها في قاموس رئيس الجمهورية الذي يسـخر كل حكمته للم شـمل الأشـخاص والأطراف التي لم تكن تتفق في الماضـي.**»[2]، وقد سارعت المؤسسات الرسمية بما فيها قيادة المؤسسة العسكرية والأحزاب السياسية الموالية الى الإعلان عن دعم المبادرة، في

(1)عبد المجيد تبون، رئيس جامع للشمل، موقع وكالة الأنباء الجزائرية، بتاريخ 2022/05/03، على الساعة: 14, 42، الرابط: https://www.aps.dz/ar/algerie/125260-2022-05-03-13-52-00

(2) – نفس المرجع.

حيــن عبــرت القوى السياسية الأخرى عن ترحيبها فــي انتظار معرفة التفاصيل ومحتوى هذه المبادرة.

تطور المبادرة:

تجسدت أولى خطوات هذه المبادرة من خلال الاستقبالات التي خصصها الرئيس عبد المجيد تبون لرؤساء الأحزاب وكذا لبعض فعاليات المجتمع المدني، وبعد شهرين من ذلك، سلكت المبادرة «طريقا غير ذلك الذي كان متوقعا من طرف الطبقة السياسية والرأي العام ووضع بيان لرئاسة الحكومة الجزائرية، مبادرة «لمّ الشمل» في إطارها القانوني الصرف، بغضّ النظر عن الغايات السياسية.»[1]، إذ كشف بيان للحكومة بتاريخ2022/07/21 عن التحضير «**لمشــروع تمهيدي لقانون، قدمه وزير العدل، يتضمن تدابير خاصة للمّ الشمل من أجــل تعزيز الوحدة الوطنية. آخــذا بعين الاعتبار التجربــة الوطنية خلال مختلف مراحل المصــالحة الوطنيــة التي عرفتها بلادنا.**»[2]، وفي اجتمــاع مجلس الوزراء بتاريخ 28 أوت 2022، أمــر رئيــس الجمهورية أن يتم حصــر الفئات المعنية بالقانون «**في الفئة المســتفيدة منه فيما تبقى من الأفراد، الذين ســلموا أنفســهم، بعد انقضاء آجال قانون الوئام المدني.**»[3]

يتأكــد من خلال هذه الإشارات والتطورات التي لحقت بالمبادرة، أن السلطة السياسية لــم تكــن بصدد طرح مبادرة توافق سياسي أو حوار جامع، وانما يخص الأمر معالجة ملف يتعلــق بمخلفات الأزمة الأمنية التي عرفتهــا الجزائر في تسعينات القرن الماضي، والذي

(1) – عثمان لحياني، لمّ الشمل» في الجزائر: مبادرة حوار تتحول خطوة قانونية، موقع العربي الجديد، بتاريخ: 24 يوليو 2022، الرابط: vgog/knil.tsetrohs//:sptth

(2) اجتماع الحكومة: مناقشة التدابير الخاصة للمّ الشمل من أجل تعزيز الوحدة الوطنية، موقع الوزارة الأولى الجزائرية، بتاريخ: 2022/07/21، الرابط:

jObh/knil.tsetrohs//:sptth

(3) النص الكامل لبيان اجتماع مجلس الوزراء ليوم الأحد 28 أوت 2022، موقع رئاسة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بتاريخ 2022/08/28، الرابط:

https://www.el-mouradia.dz/ar/president/630bcc52843b29001d240db7

يحظى بقدر من التوافق بين القوى السياسية والمدنية في الجزائر، من أجل طيه نهائيا وتم اختيار المعالجة القانونية والسياسية مسلكا له، وفي نفس الوقت، من المهم الإشارة أيضا إلى التحليلات التي كانت تربط «مبادرة لمّ الشمل» بالرغبة التي كانت تبديها السلطة في إيجاد دعم سياسي يخص مراجعة نظام الدعم الاجتماعي، ويبدو ان ارتفاع اسعار النفط مؤخرا جعل من هذا الملف تراجع في قائمة الاهتمامات ولم يعد ذات أولوية.

ويطرح هنا السؤال، هل تتجه الحكومة لإعلان قانون رابع للمصالحة الوطنية، بعد قانون الرحمة والوئام والمصالحة الوطنية؟ يبدو ان الإجابة لحد الآن يكتنفها الغموض حول الحدود والمخرجات النهائية المتوقعة لهذه المبادرة.

الخلاصة:

يتيح لنا متابعة التطورات والقرارات والمتغيرات الحاكمة التي عرفتها الجزائر سنة 2022، القول أنها أفضت إلى الشعور بنوع من التحسن في المكانة الدبلوماسية للجزائر وكذلك في الحركية والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، بينما تتخذ المؤشرات السياسية، اتجاها معاكسا، تميل نحو مزيد من الترهل السياسي، والتراجع في الحريات السياسية والثقة الشعبية في العملية السياسية.

تـقريـــر
الحـالة الـــجزائرية 2022

مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية

أ.هجيرة بن زيطة*

(*) مديرة الأبحاث والدراسات بمركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية منذ 2018
- دكتوراه علوم سياسية تخصص دراسات سياسية مقارنة - جامعة الجزائر
- باحثة واستاذة متعاقدة مع جامعة غرداية منذ 2018

مقـــــــــــــدمة

رغـم أن الحراك الجزائري سنة 2019 لم يحقق أهدافه الأولى بإحداث تغيير سياسي علـى مستوى النظـام السياسي وتحقيق انتقال ديمقراطي سلمي، إلا أنه ساهم في إطلاق مجموعة من الإصلاحات التي حققت بعض الانجازات التي مكنت من شراء السلم الاجتماعي وتحقيـق الاستقرار، لكن التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تواجهها الجزائر تستلـزم ضمان استمرار الاستقرار السياسـي، كما يمكن مواجهة التحديات السياسية من خلال تقديم المحفزات الاقتصادية مقابل الإصلاحات السياسية المطلوبة.

ويحاول هذا التقرير رصد المشهد الجزائري سنة 2022 من خلال تحليل أهم الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتحليل أهم العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في الحالة الجزائرية مع طرح التوقعات المستقبلية.

المتغيرات والتطورات المهمة خلال هذا العام

1- تعديل وزاري

قرر الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون الخميس 10 ماي 2022 إجراء تعديل حكومي محـدود، حيث عين وزيـرا جديدا للداخلية في إطار تعديـل وزاري عُين بموجبه ابراهيم مـراد الذي شغل منصب وسيـط الجمهورية وزيرا للداخلية مكان كمال بلجود الذي أصبح وزيـرا للنقل، وقد احتفـظ وزراء الخارجية والعدل والطاقة والمـال بحقائبهم. وفي إطار هذا التعديل تم استبدال وزير الصحة عبد الرحمن بن بوزيد الذي شغل هذا المنصب منذ جانفي 2020، وقد خلفه في الوزارة عبد الحق سايحي كما انضم وجه جديد إلى الحكومة هو لخضر رخروخ الذي أصبح وزيرا للأشغال العمومية والري والمنشآت القاعدية.[1]

(1) الجزائر: تعديل وزاري محدود يشمل وزراء جددا للداخلية والنقل والصحة والأشغال العمومية، فرانس 24،

2- مبادرة لم الشمل

في 21 جويلية أعلنت الحكومة الجزائرية في بيان لها، أن وزير العدل عبد الرشيد طبي، وبتوجيهات من الرئيس تبون، قد قدم مشروعا تمهيديا لقانون يتضمن تدابير خاصة للمّ الشمل من أجل تعزيز الوحدة الوطنية. وتعليقا على هذه التطورات، قال الرئيس تبون في مقابلة نقلها التلفزيون الرسمي، أن المبادرة «بدأت منذ سنة تقريبا وستعني الجزائريين الذين تم تغليطهم والذين فهموا أخيرا بأن مستقبلهم مع بلادهم وليس مع السفارات الأجنبية».[1]

ولا يزال قانون «لم الشمل» يثير الجدل في الجزائر بعد أن أمر الرئيس عبد المجيد تبون بإعادة النظر في المشروع، الأمر الذي جعل المبادرة «غامضة» في نظر أطراف عدة وغير جدية لدى أوساط أخرى في وقت تحدثت جهات عن عدم توافق الرؤى بين أجنحة السلطة.[2]

3- المصالحة الفلسطينية

بعد شهر من الجهود قامت بها الجزائر من أجل الوصول إلى رؤية جامعة توافقية تتفق عليها أطراف العمل الوطني والإسلامي الفلسطيني لتحقيق الوحدة الفلسطينية، بدأت جلسات الحوار بين الفصائل الفلسطينية مجتمعة يوم 13 اكتوبر 2022 وفي مقدمتها حركتا فتح وحماس، للتوافق على رؤية الجزائر الرامية إلى إنهاء الانقسام الداخلي وترتيب البيت الفلسطيني.[3]

ولقد قعت الفصائل الفلسطينية المجتمعة برعاية الجزائر، بالأحرف الأولى على

---

jZAmx3/pw.2u//:https في 2022/09/09

(1) عبد الرزاق بن عبد الله،«لم الشمل».. مبادرة لمصالحة الداخل ومواجهة تحديات الجزائر، موقع الأناضول، في 2022/08/06 في: LpTKbR/pw.2u//:https

(2) علي ياحي، قانون «لم الشمل» في الجزائر بين الارتياح والشكوك، موقع عربية INDEPENDENTفي 2022/09/13 في: r6y876/pw.2u//:https

(3) لإنهاء الانقسام.. اجتماعات المصالحة الفلسطينية تنطلق اليوم بالجزائر،موقع الجزيرة نت، في 2022/10/11 في: https://2u.pw/bg9xHt

وثيقة أطلق عليها اسم «إعلان الجزائر»، وتلتزم تلك الفصائل بموجب هذه الوثيقة بإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في غضون عام لوضع حد للانشقاق الذي يمزق صفوفه، حيث شارك 14 فصيلا فلسطينيا في هذا الاجتماع الذي جرى برعاية الرئيس عبد المجيد تبون، بما في ذلك حركتا فتح وحماس.[1]

وقد وجهه الرئيس الجزائري الدعوة إلى كافة الفصائل الفلسطينية من أجل بحث الأوضاع الفلسطينية، ودعم المؤسسات والديمقراطية الفلسطينية، وجمع الشمل، وجعل القيادة الفلسطينية تتحدث بلا منازع باسم المصير الواحد، ونيابة عن كافة الشعب الفلسطيني، وعن كافة التنظيمات السياسية والشخصيات والفعاليات المستقلة، وإذا توحد الأشقاء الفلسطينيون، فسيشكل ذلك قاعدة أساسية لدعم وحدة العالم العربي، وابتكار وسائل متجددة مرتبطة بالمعطيات الجديدة في الساحة المشرقية والعربية.[2]

4- القمة العربية

بدأت فعاليات أول اجتماع قمة لقادة الدول العربية في العاصمة الجزائرية اليوم الثلاثاء 01 نوفمبر 2022 بعد توقف دام نحو ثلاث سنوات بسبب جائحة كورونا، وفي أعقاب اتفاق بعض الدول على تطبيع علاقات مع إسرائيل، فمنذ القمة الأخيرة لجامعة الدول العربية عام 2019، اتخذت دول أعضاء في الجامعة المؤلفة من 22 عضوا، والتي مثلت لعقود منصة لدعم القضية الفلسطينية، خطوات تطبيع علاقات مع إسرائيل، كانت أولها إبرام الإمارات اتفاقا تاريخيا بوساطة أمريكية جعلت منها ثالث دولة عربية، بعد مصر والأردن، تقيم علاقات كاملة مع إسرائيل.[3]

(1) الفصائل الفلسطينية توقع اتفاق مصالحة في الجزائر لإجراء انتخابات وتشكيل حكومة وحدة، موقع فرانس24، في 2022/10/13، في: https://2u.pw/FRUcid

(2) عثمان لحياني، لعمامرة يكشف تفاصيل عن اجتماع المصالحة الفلسطينية في الجزائر.. ويتوقع مشاركة رفيعة بالقمة العربية، موقع العربي الجديد، في 2022/10/09، في: https://2u.pw/3ixAgW

(3) القمة العربية: بدء اجتماع الزعماء العرب في الجزائر وغياب قادة السعودية والإمارات والكويت والمغرب، موقع عربي NEWS، في 2022/11/01، في: https://2u.pw/AkhgJk

وبالنسبة الى مستوى التمثيل في القمة لم يكن مختلفًا كثيرا عن مستواه في قمم عربية سابقة، إذ حضر هذه القمة قادة تسع دول، إضافة إلى الرئيس الجزائري، وهم: أمير قطر، ورؤساء مصر، وفلسطين، وموريتانيا، والعراق، وتونس، وجزر القمر، والصومال، وجيبوتي. وقد شارك رؤساء المجالس الرئاسية في كل من السودان واليمن وليبيا، فضلا عن نائب رئيس الإمارات، وولي عهد كلّ من الكويت والأردن. وحضر لبنان في القمة من خلال رئيس الوزراء، في حين كان حضور كلّ من البحرين وعمان من خلال نائب رئيس مجلس الوزراء، وأما السعودية والمغرب فقد كان حضورها من خلال وزير الخارجية.

ولقد تصدرت القضية الفلسطينية جدول أعمال القمة في الجزائر، إذ أفرد البيان الختامي للقمة محورا كاملاً لهذه القضية أكد فيه المشاركون على «مركزية القضية الفلسطينية والدعم المطلق لحقوق الشعب الفلسطيني في الحرية وتقرير المصير وتجسيد دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة والتمسك بمبادرة السلام العربية لعام2002 بكافة عناصرها، والالتزام بالسلام العادل والشامل كخيار استراتيجي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكافة الأراضي العربية»، كما أكد البيان على دعم توجه دولة فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وضرورة توحيد جهود الدول العربية لتحقيق وحدة الصف الفلسطيني في إطار «إعلان الجزائر» لعام 2022.

وفيما يتعلق بالأوضاع في العالم العربي، ناقشت القمة مسألة الأمن القومي العربي، مع التركيز على مسألة الأمن الاقتصادي، في ظل أزمتَي الطاقة والغذاء الناجمتَين عن الحرب الروسية على أوكرانيا. وأوصى البيان بمضاعفة الجهود لتجسيد مشروع التكامل الاقتصادي العربي وفق رؤية شاملة تكفل الاستغلال الأمثل لمقومات الاقتصادات العربية بهدف التفعيل الكامل لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تمهيدا لإقامة الاتحاد الجمركي العربي كما دعا البيان إلى تطوير آليات التعاون لمأسسة العمل العربي في مجالات الأمن الغذائي والصحي والطاقوي، ومواجهة التغيرات المناخية، كما ناقشت القمة الأوضاع في ليبيا واليمن والعراق وسورية ولبنان والصومال، وجددت الدعوة إلى تبني موقف عربي موحد، وتنسيق الجهود للوصول إلى تسوية سلمية للنزاعات والخلافات التي مزقت هذه

الدول، ورفْض جميع أشكال التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للمنطقة العربية. ولقد أخـذ موضوع تفعيل العمل العربي المشـترك جزءًكبيرا من النقاش وجرى التركيز خاصة على تطوير آليات عمل جامعة الدول العربية، واستحداث أجهزة جديدة تضطلع بالمسائل المستجدة.

وفيمـا يخص العلاقات بين الدول العربية ودول الجوار، والعلاقات المرتبطة بالأوضاع الدولية شدد المشاركون على ضرورة بناء علاقات سليمة ومتوازنة بين المجموعة العربية والمجتمع الدولي على أسس احترام قواعد حسن الجوار والثقة والتعاون المثمر والالتزام المتبـادل بالمبادئ المكرسة فـي ميثاق الأمم المتحدة وعلى رأسهـا احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية[1]

5- قانون المالية

قدمـت الحكومـة الجزائرية أضخم موازنة فـي تاريخ البلاد إلى البرلمـان المكوّن من 407 نواب أملا في الحصول على 100 مليار دولار لعام 2023، ووفق نص مشروع موازنة الجزائر لعام 2023 فقد رصدت الحكومة الجزائرية أضخم موازنة منذ استقلالها بقيمة 13 مليـارا و918 مليونـا و40 ألف دينار جزائري، (نحو 98.5 مليار دولار)، بزيادة قدرها 24.5 مليـار دولار عـن موازنـة 2022 (74 مليـار دولار) و36.5 مليـار دولار عن موازنة 2021 (62 مليار دولار).

واعتمـدت الحكومـة الجزائرية في موازنتها على سعـر مرجعي للنفط قُدر بـ60 دولارا للبرميل مرتفعا بـ15 دولارا للبرميل عن موازنة 2022 (45 دولارا)، مما يعني بقاء اعتماد موازنة الجزائر على الريع النفطي، الذي يستفيد هذا العام من الارتفاع القياسي في أسعار النفـط والغاز بالأسـواق العالمية نتيجة الصراع الدائر في أوكرانيـا وجاء إعداد الموازنة

(1) قمة الجزائر العربية : نتائج عادية في ظل ظروف غير عادية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 03/11/2022، في : https://2u.pw/FaMW1M

فـي ظل وضع اقتصادي وطني يتسم بتحسـن ملحوظ في الوضع الصحي وتعزيز عائدات المحروقات وتوطيد المجاميع الاقتصادية الكلية الرئيسية. وكذلك في ظل التأثير السلبي للتوترات الجيوسياسية المستمرة على الأسعار العالمية للمواد الخام، خاصة أسعار المواد الغذائية، وهذا ما يتطلب تدخلا متزايد الأهمية من جانب الدولة.

ومـن بين الأسبـاب التي تقف خلف رصـد الجزائر أضخم موازنة فـي تاريخها نفقات الدعـم الاجتماعـي، التي تمثل جزءا كبيرا من نفقات الدولة في انتظار الانتقال التدريجي مـن الدعم الشامل إلى الدعم الموجه، بالإضافة إلى نفقات مرافقة المؤسسات المصغرة والناشئـة التـي تراهن عليها الجزائر، لبنـاء شبكة قاعدية ونسيـج مؤسساتي قوي لدعم المؤسسـات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة خاصة في ميـدان المناولة والاقتصاد الرقمي والمعلوماتية وكما جاءت لتحصين القدرة الشرائية للجزائريين.[1]

6- الاوضاع الاجتماعية

قفـزت أسعار العديـد من المـواد الغذائية المستوردة واسعـة الاستهلاك في الجزائر، بنسبـة تزيـد على 150 في المائـة، بسبب الرسوم الجمركيـة المرتفعة تحت مبرر حماية المنتج المحلي، فيما لم يتمكن المنتجون من توفير حاجة السوق، و يتزامن ذلك مع تراجع كبير في معدلات في ظل ضعف القدرة الشرائية للمواطن.

وقـد ارتفعت أسعار الكثير من المواد المستـوردة، مقارنةً بالعام الماضي حيث شهدت أسعـار الخضـر والفواكه ارتفاعات كبيرة سنة 2022، خاصـة تلك المعنية بهوامش الربح المحـددة من طرف وزارة التجـارة الجزائرية، نظراً لارتفاع الطلب عليها، وارتفاع الأسعار كان فـي جميـع حلقات السلسلة التجارية ويعود ذلـك إلى عدة عوامل، منها زيادة التعريفة الجمركية على بعض من السلع، فيضطر التاجر الى تقليل حجم مشترياتها، ما يعني ارتفاع

(1) لؤي احمد، الجزائر تطرح الموازنة الأضخم في تاريخها لعام 2023.. هل تدعم اقتصاد البلاد؟، موقع الجزيرة نت، في 2022/11/13، في: https://2u.pw/HZfmnq

التكاليف الثابتة، التي تنعكس بدورها على سعر المستهلك في النهاية بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النقل التي أثرت مباشرةً بأسعار السلع في الجزائر.[1]

ووفقا لبيانات سوق السلع العالمي الصادرة عن منظمة العمل الدولية في مارس الماضي، فإن أسعار القمح والنفط ارتفعت بمعدل نحو 50 في المئة مقارنة بالعام السابق، كما أن أسعار الحبوب الأخرى تشهد ارتفاعا.[2]

7- التطورات الاقتصادية

بلغت قيمة صادرات الجزائر من المحروقات حتى شهر ماي 2022 نحو 21.5 مليار دولار، كما تضاعفت أهمية الجزائر كدولة مصدرةً للطاقة نتيجة للأزمة التي تشهدها أوروبا عقب فرضها عقوباتٍ كبيرة على روسيا، الأمر الذي جعلها تستحوذ على جزء من مكانة روسيا كثاني مورّد أساسي للغاز إلى أوروبا، بحيث تصدّر الجزائر نحو 90 مليون متر مكعب يوميًا إلى أوروبا، في حين تراجعت روسيا إلى المرتبة الثالثة بنحو 80 مليون متر مكعب يوميًا. وقد شهد سعر خام الجزائر المعروف بـ«صحارى بلاند» ارتفاعًا هائلًا محطمًا بذلك كل يوم الأرقام القياسية منذ سنة 2014، حتى وصل بتاريخ التاسع من مارس 2022 إلى مستوى قياسي لامس 136 دولارًا للبرميل ليصبح أحد أغلى خامات النفط في العالم، وكانت الجزائر، قد قررت مضاعفة حصة إنتاجها من النفط ليبلغ ابتداءً من شهر أوت 2022، مليون و55 ألف برميل يوميًا بحسب تصريحٍ لوزير الطاقة والمناجم محمد عرقاب.

وبلغت عائدات صادرات النفط الجزائرية، خلال الخمس أشهر الأولى من عام 2022 نحو 21.5 مليار دولار، وذلك مقارنة بنحو 12.6 مليار دولار في نهاية شهر ماي من العام

(1) حمزة كمال، أسعار السلع الغذائية المستوردة تحلّق في الجزائر، موقع العربي الجديد، في 2022/06/11 في: https://2u.pw/ggftac

(2) التضخم: ما هو؟ ولماذا ترتفع أسعار السلع والخدمات؟، موقع عربي NEWS، في 20022/08/13، في: https://2u.pw/tMJcm4

الماضـي بزيادة بلغـت نحو 70 %محققة انتعاش هو الأفضل علـى مدار الأعوام الثمانية الماضية.

ولـم تكـن أسعار النفط الملتهبة الفائدة الوحيدة التـي جنتها البلاد من حرب اوكرانيا، إذ قفـزت الجزائـر سريعًا إلـى المرتبة الثانية لأكبر مصدري الغـاز لأوروبا عبر الأنابيب، متفوقة على روسيا، وذلك بعد أن أصبح يتدفق عبر الأنابيب الجزائرية العابر للبحار نحو أوروبـا نحـو 90 مليون متر مكعب يوميًا، في حين تراجعت روسيا إلى المرتبة الثالثة بنحو 80 مليون متر مكعب يوميًا.[1]

8- منحة البطالة

فـي 30 أفريـل 2022 تم تخصيـص اعتماد جديد بأكثر من 80 مليـار دج في ميزانية سنـة 2022 للمساهمة في جهاز منحة البطالـة حسب المرسوم الرئاسي رقم22- 158 والمتضمن إحداث باب وتحويل اعتماد إلى ميزانية تسيير وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

وجـاء في المرسوم: «يحدث في جدول ميزانية تسيير وزارة العمل والتشغيل و الضمان الاجتماعـي، بـاب رقمـه 44-13 و عنوانـه «مساهمـة في جهـاز منحة البطالـة». وعلى هـذا الأساس، يخصص لميزانية سنـة 2022 اعتماد قدره 80.228 مليـار دج يقيد في ميزانيـة تسييـر وزارة العمل والتشغيـل الضمان الاجتماعي، ويتكفل وزيـر المالية ووزير العمـل والتشغيـل والضمان الاجتماعـي بتطبيق هذا المرسوم كل فيمـا يخصه.[2] ويمكن للمستفيديـن مـن منحـة البطالة الحصول على منحـة شهرية بـ13 ألـف دج وعلى بطاقة «الشفاء» للاستفادة من خدمات الضمان الاجتماعي.

(1) عبد القادر بن مسعود، مصائب قوم عند «تبون» فوائد.. هكذا أنعشت حرب أوكرانيا اقتصاد الجزائر، موقع ساسه POST، 2022/06/31، في: https://2u.pw/1fXBXe

(2) منحة البطالة: صدور مرسوم حول استفادة فئات جديدة، موقع الشروق اونلاين، في2022/07/14، في: https://2u.pw/4YfhL3

9- قانون الاستثمار

أمر الرئيس تبون بوضع «الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار» تحت سلطة رئيس الوزراء مشروع قانون الاستثمار الجديد يسمح بتحويل أوسع لأرباح المستثمرين الأجانب وبفرض عقوبات على المعرقلين للاستثمارات، حيث ينص القانون على محاربة البيروقراطية بقوة القانون، وتحديد آجال منح التراخيص وإنشاء الشركات كما يمنح أكبر قدر من الضمانات للمستثمرين، فلطالما اشتكى مستثمرون جزائريون وأجانب من ثقل الإجراءات البيروقراطية للوكالة الوطنية لدعم الاستثمارات التي تتولى مهمة دراسة المشاريع والموافقة عليها من عدمها.

وقد تقرر استحداث شباك وحيد له اختصاص وطني، موجه للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية، كما تم التشديد على تعزيز النظام القانوني لحماية المستثمرين من التعسف البيروقراطي عبر استحداث آلية مستقلة رفيعة المستوى، تضم قضاة وخبراء اقتصاديين وماليين توضع لدى رئاسة الجمهورية وتتولى الفصل في الشكاوى والطعون المقدمة من قبل المستثمرين.[1]

10- النشاط الحزبي

خلال هذه السنة دعت أحزاب المعارضة في الجزائر إلى ضرورة التنسيق في ما بينها من أجل «التصدي» لمضايقات السلطة ومحاولات تهميش جزء من الطبقة السياسية، وأجمعت على أهمية تأسيس تحالفات تسمح بوقف ممارسات السلطة التي تستهدف ما وصفتها بإقصاء المعارضة.

حيث عبر حزب حركة مجتمع السلم عن دعمه أية مبادرات للحوار والعمل مع القوى السياسية والمعارضة الحكيمة، مع ضرورة التفكير في إعادة بناء تجربة العمل المشترك،

(1) حسان جبريل، قانون استثمار جديد.. هل يعيد رأس المال الأجنبي للجزائر؟، موقع وكالة الأناضول، في 2022/05/31، في: https://2u.pw/U2XTDo

كمـا دعـت «جبهـة العدالة والتنمية»، فـي بيان القـوى السياسية والمعارضـة الجادة إلى التنسيـق من أجل إعـادة الاعتبار للفعل السياسي المنظم، ومحـاولات إبعاد دور الأحزاب والفاعليـن السياسييـن عن الساحة وتحييدهم عن الدور المنـوط بهم دستورياً في تأطير المجتمع والمساهمة في تسيير شؤونه العامة.

واعتبـر حزب جيل جديد، أن الإغلاق غيـر المبرر للمجال الإعلامي ومواصلة الحجب عن بعض المواقع، ومحدودية الممارسة السائدة في قطاع الإعلام العام والخاص، وغياب النقاشـات السياسية، كل هذا أسهم فـي خنق القدرة الوطنية على توضيح القضايا وإلهام الأمل وخلق الابتكار وحشد الوعي.

كمـا اعترض حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، على استمرار حالة الإغلاق الإعلامـي والسياسـي الـذي يهدف إلى منـع أي نقاشات سياسية حـول الوضع العام في البـلاد، وحـذر أن الهروب من الواقـع والالتفاف المتكرر علـى الإرادة الشعبية ليسا الحل للأزمـة المتعددة الأبعاد التي تمر بها الجزائر. وفي سياق متصل اعتبر الناشط السياسي حليـم بـن بعيبش، أنـه من الممكـن تأسيس تحالف لأحـزاب المعارضة مـن أجل إحداث التوازن من خلال تكوين قوة سياسية موازية لأحزاب الموالاة، ويكون هناك صوت مسموع للمعارضة وذلك من أجل الرد على الاعوجاج الذي بدأ يظهر.[1]

فيجانب آخر تتأهب معظم الأحزاب السياسية إلى عقد مؤتمراتها خلال السنة الجارية بعد مرحلة دقيقة ميزها الحراك الشعبي وأربعة مواعيد انتخابية منها الانتخابات الرئاسية التي جرت يوم 12 ديسمبر 2019، وستكون أهم التشكيلات في البلاد سواء في المعارضة أو الموالاة مع موعد لانتخاب قيادة جديدة أو تجديد الثقة في القيادات الحالية، اذا يستعد حزب «جبهة التحرير الوطني»، الذي يحوز أكبر كتلة في البرلمان، لعقد مؤتمره العام الـ11 قبل نهاية السنة الجارية.[2]

(1) علي ياحي، المعارضة في الجزائر تبحث عن التحالفات لتفعيل العمل السياسي، موقع عربية – IND PENDDENT، في 2022/03/03، في: https://2u.pw/e0rKUs

(2) عثمان لحياني، ثلاثة من أكبر الأحزاب الجزائرية تستعد لعقد مؤتمراتها العامة العربي الجديد، في 2022/09/26، في: https2//:u.pw1/ZfubO

كذلك يستعد كل من حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وجبهة القوى الاشتراكية وحركتي حمس والبناء، الى عقد مؤتمراتها بداية السنة القادمة، وللإشارة فإن وزارة الداخلية قد رفعت دعوى لدى مجلس الدولة من أجل وقف نشاط حزب الاتحاد من أجل التغيير والرقي وحزب العمال الاشتراكي بسبب وجودهما في وضعية غير قانونية، وقد حكم مجلس الدولة بتجميد حزب العمال الاشتراكي وغلق مقراته، كما تعكف حكومة أيمن بن عبد الرحمان على إعداد وتحضير قانون جديد خاص بالأحزاب السياسية الموجود حاليا على مستوى الأمانة العامة للحكومة لمطابقته مع أحكام الدستور الجديد.[1]

11- انضمام الجزائر إلى مجموعة بريكس

منتدى بريكس منظمة دولية مستقلة يقول أعضاؤها إنهم يشجعون على التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي فيما بينهم، وهي تمثل 40 % من مساحة العالم، وتسهم بربع إجمالي الناتج المحلي العالمي بينما يبلغ عدد سكانها نحو 40 % من سكان العالم.[2]

وهي منظمة تجمع خمسة دول هي البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب أفريقيا، قامت بانشائها روسيا حيث تم عقد أول اجتماع وزاري للمجموعة بدعوة من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في 20 سبتمبر 2006 على هامش أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد أخذت البريكس اهتماما أكبر من السابق بعد الحرب الأوكرانية والتشتت الحاصل في النظام العالمي والاتجاه نحو تكتلات جيو-سياسية وجيو-اقتصادية أو جيو-استراتيجية. خصوصا بعد الاجتماع الذي ضم تقريبا عشرين دولة بينهم السعودية، الجزائر، إندونيسيا، وماليزيا. وأصبحت هذه المنظمة تضاهي وتوازي منظمات مثل مجموعتي السبع والعشرين. وفي مطلع شهر أوت، حيث ألمح الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون إلى إمكانية انضمام الجزائرلمجموعة بريكس، ويأتي هذا التلميح في وقت

(1) محفوظ نحناح، مؤتمرات الأحزاب سنة 2022: التجديد أو التمديد، سبق برس، في 2022/03/01، في: hhttps://2u.pw/aPrVvN
(2) الجزائر تطلب رسميا الانضمام إلى مجموعة بريكس، موقع الجزيرة نت، في 2022/11/08 في : https://2u.pw/0Zu0zw

تتسم فيه علاقة الجزائر مع بعض الأطراف الأوروبية بالتأزم مثل الحال مع إسبانيا، فيما أن علاقتها مع فرنسا متأرجحة.[1]

تشخيص الواقع الحالي

1 - الاستقرار السياسي

كما توقعنا في السيناريو الاول لتقرير سنة 2021 حيث أنه بالرغم من استكمال المسار الدستوري وعودة الشرعية الدستورية لا تزال المؤسسة العسكرية الحليف أساسي للنخب السياسية الحاكمة، بحيث لا يمكن لأي رئيس جمهورية في الجزائر مهما كانت شرعيته وما هما كان منتخبًا بطريقة ديمقراطية أن يُحدث تغييرا أو إصلاحات واسعة ما لم يكن مسنودا ومتعاونا مع المؤسسة العسكرية باعتبارها أقوى مؤسسة في الدولة وأكبر فاعل في النظام السياسي الجزائري، وعليه فان الاصلاحات، الاجتماعية والاقتصادِية كانت كافية لتأجيل عودة الحراك أو حدوث انفجار اجتماعية وهذا ما ساهم في احداث استقرار سياسي.

ويعرف ريتشارد هيجتون الاستقرار السياسي بأنه قدرة النظام السياسي على التكيف من خلال التعامل مع الأزمات بشكل ناجح وإدارة الصراعات داخل المجتمع بطريقة تمكنه من السيطرة عليها والتحكم فيها وذلك باستخدام أسلوب كفؤ للإقناع مستندًا إلى الشرعية السياسية.[2]

وإذا كان النظام السياسي الجزائري يعيش في وسط أزمات متعددة على مستوى الجبهة الاجتماعية والاقتصادية فان أولوية الحكومة الجزائرية سنة 2022 كان لتحقيق الاستقرار

(1) ما هي مجموعة «بريكس» ولمَ تريد الجزائر الانضمام لها وما التداعيات على علاقتها مع الغرب؟، موقع France 24، في 2022/09/30، في: https://2u.pw/fTfe8K

(2) هيجتون ريتشارد، نظرية التنمية السياسية، حمدي عبد الحميد، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان،2001، ص 225

السياسي باسترجاع الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة وذلك من خلال محاولة القطيعة مـع الممارسات السياسية والأساليب والأدوات الموروثة عن النظام السابق من جهة، ومن خـلال محاربـة الفساد وخلق سياسات اجتماعيـة واقتصادية تخفف من حدة الأزمات من جهة أخرى.

فعلى مستوى الجبهة الاجتماعية كانت هناك قرارات مهمة لتهدئة الاوضاع خاصة اتجاه فئـة الشباب الذي أصبح عرضة لعدة تهديدات حديثـة كالمخدرات، من خلال استحداث منحـة البطالة، وبتوظيـف المتعاقدين فـي الادارات العمومية في إطـار الادماج وبرنامج الشبكـة الاجتماعية وكذلك بإدماج الاساتذة في قطاع التربية والتعليم، كما قامت السلطة بمجموعـة من الإجراءات بغية التحكم في الاسعار والاسواق، لتحسين الظروف المعيشية للمواطن، بعد أن ساهم وباء كوفيد19 والحرب في أوكرانيا في ارتفاع أسعار السلع كالنفط والغاز والمواد الغذائية وكذلك تقلص إنتاج القمح في كل من أوكرانيا وروسيا بالإضافة الى الجفاف الذي شهدته بعض مناطق العالم.

ورغم هذه القرارات لازالت هناك هشاشة وضعف في بناء ثقة المواطن في نظامه وفي سياسـة الحكومـات، إذ أن الثقة عامـل تمكن الدولة من الدخول في عمليـة التغيير العام والإصلاح الشامل التي تشمل كل المجالات والقطاعات الحيوية كالتربية والتعليم والصحة والصناعـة والفلاحـة وهذا ما يرسخ الأمـن والاستقرار والسلم، فلازالـت هناك عراقيل موضوعيـة وأخـرى مفتعلة لبناء الثقة، وهي معركـة الحكومة في المرحلة القادمة، فهناك محـاولات في التغير السياسي في بنية منظومة الحكـم بعد انتخاب الرئيس عبد المجيد تبـون من خلال استحداث مؤسسات جديدة كالمرصد الوطني للمجتمع المدني، المجلس الأعلى للشباب والمحكمة الدستورية، وكذلك بإشراك المجتمع المدني في تنظيم وتأطير العمليـة الانتخابيـة غير أن اساليـب وادوات ممارسة الحكم وطريقـة وشكل اتخاذ القرار لازالت تشبه ادوات النظام البائد.

2 - ركود العمل الحزبي

شهـدت الأحـزاب السياسية ركـودا رهيبا حيث تراجـع نشاطها وقل أداءهـا وبياناتها وتراجـع تواصلها مـع المجتمع سواء ميدانيا أو عبر فضـاءات التواصل الاجتماعي، فبعد استقـرار النظام تعيشـ الساحة السياسية في الجزائر حالة مـن الفتور وتراجع نشاطات الأحزاب، خاصة ما تعلق بأحزاب المعارضة التي باتت تكتفي ببيانات محدودة في التعاطي مـع قـرارات وإجراءات السلطة، غير أن هذا الوضع فتح المجال لمحاولات إعادة الاعتبار للعمـل السياسي ولممارسة المعارضة الديمقراطية، وشهدت أحاديث الأحزاب المعارضة خلال سنة 2022 بعض النشاطات المتفرقة، تخللتها بيانات ودعوات إلى مواجهة سلوكيات تمييع العمل السياسي، فقوى المعارضة بعد فترة انخرط جزء منها في المسار الانتخابي واستحقاقاتـه، عاشت فترة ركود لكـن طرح مسألة الحريات يبدو أنها دفعتها إلى التحرك والنشاط للتأثير في قرارات السلطة وفعل شيء ما، خاصة أنها قضايا تتقاطع فيها مطالب هـذه الأحزاب، مستفيدة من الفشل في تحويل فرصة الحراك الشعبي إلى محطة لانتقال ديمقراطي بسبب الخلافات السياسية.

وليس من المتوقع أن تحدث مؤتمرات هذه الأحزاب حراكا جديا في الساحة الجزائرية، بسبـب الضوابط وظروف البيئة السياسيـة في الجزائر، والتي تضع الأحزاب على هامش القـرار والخيـارات السياسية للبلاد، خاصة بعدما نجحـت السلطة في إعادة ترتيب بيتها واستعـادة زمـام المبـادرة بعد الهزة الحـادة التي أحدثهـا الحراك الشعبـي عام 2019، فالمؤتمـرات المقبلـة للأحـزاب علـى أهميتها ودورها فـي المشهد العـام إلا أن الثوابت السياسيـة فـي الجزائر لا تعطي هامشا كبيـرا لتأثير الأحزاب في صناعـة القرار، سواء كانت من أحزاب الموالاة أو المعارضة.

هـذه المؤتمـرات قد تكون مهمة لقواعد الأحزاب وقياداتها لتثبيت نفسها أو خياراتها، لكنهـا ليست بذات أهمية بالنسبة للتأثيـر على السلطة أو الواقع السياسي، فتغيير رؤساء الأحزاب السياسي وقادتها لن يغير من الواقع شيئا، ومع ذلك يبقى دور الاحزاب محوريا

وأساسيا في خلق التوازن السياسي وتشكيل الهيكل الحكومي وطبيعة إدارة وتنظيم شؤون الدولة، فالدور الاستشاري للأحزاب والتشارك في اتخاذ القرار بين السلطة والأحزاب مهم جدا في بناء نظام سياسي تعددي.

3- انتعاش اقتصادي

يلاحظ أن الملف الاقتصادي هو الملف الحاسم الذي تسير عليه الجزائر خاصة أن تبون أعلن أن سنة 2022 ستكون سنة اقلاع اقتصادي، فالاستقرار السياسي كان له تأثير إيجابي على المجال الاقتصادي الذي يسير نحو تحقيق الاستقرار هو كذلك، فعلى مستوى التجارية الخارجية ارتفع حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات إلى نحو 7 مليارات دولار، وهذا يساعد على تأسيس منظومة اقتصادية فاعلة تساهم في التخفيف من الاعتماد على المحروقات كمصدر وحيد للدخل والبحث عن بدائل أخرى لخلق الثروة مثل المؤسسات الناشئة بالدخول فيما يسمى الصناعة التحويلية لخلق مؤسسات لا تستورد المادة الأولية، هذه المؤسسات تشكل حلقة مهمة في عملية التنمية والبناء الاقتصادي وكذلك إعادة بعث المؤسسات الاقتصادية المتوقفة وتفعيلها لتغطية النقص الموجود خاصة في بعض المواد الغذائية الأساسية.

وبسبب مجموعة القوانين المنظمة للاستثمار التي أصدرتها الجزائر أصبح المناخ خصبا والظروف مناسبة والامكانات متاحة للمستثمرين المحللين والأجانب على السواء لتنفيذ مشاريع تساهم في تحقيق التنمية، وذلك بمحاربة البيروقراطية ورقمنة الاجراءات، وهذا ما يعزز الشفافية والوضوح ويغري المستثمرين.

أما بالنسبة لأسباب ارتفاع ميزانية الجزائر لعام 2023 فتعود إلى عوامل موضوعية اجتماعية بالدرجة الأولى، إذ أن وثيقة الدولة الجزائرية تستلزم القيام بالتحويلات الاجتماعية (لدعم الاجتماعي)، وكذلك ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة عامة أصبح مكلفا

وارتفع كثيرا في ميزان الحكومة، واختيارها تثبيت الأسعار حتى لا ينهار الاقتصاد، وحتى تحافظ على القدرة الشرائية الجزائريين الضعيفة، كذلك حدث التعافي في الاقتصاد من مخلفات أزمة كوفيد وارتفعت اسعار المحروقات بعد اندلاع الحرب أوكرانيا وهذا ما يبرر العودة إلى نمط الاستهلاك السابق ومنه ارتفاع تكاليف الميزانية.

توجهات الجزائر اتجاه الأطراف الإقليمية

تمكنت الجزائر مؤخراً من السيطرة على الجبهة الداخلية مما جعلها تكسب مكسباً كبيراً لأمنها واستقرارها الداخلي، والذي أسهم في تفعيل حراك دبلوماسيتها والبعث بعقيدة جديدة، فالحراك الدبلوماسي الذي تعرفه السياسة الخارجية الجزائرية يعتبر بمثابة حتمية طرحتها عقيدة جديدة في ظل التحديات الأمنية التي تواجهها ومحيطها الإقليمي، مما دفع إدارة الرئيس عبد المجيد تبون إلى تجسيد مفهوم جديد لسياسة خارجية جزائرية نشطة واستباقية جعلتها تسترجع دورها الحيوي في المحافل الدولية وتتموقع كقوة فاعلة إقليمياً، حيث نجح الرئيس عبد المجيد تبون ووزير خارجيته السيد رمطان لعمامرة في إعادة تفعيل سمعة الدبلوماسية الجزائرية القائمة على إحلال السلم والأمن الدولين ولعب دور الوسيط الوثيق في القضايا الإقليمية والدولية الذي عرفته في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي.[1]

إن الجزائر دولة ليست بمعزل عن هذه التغيرات والتقلبات التي فرضتها عليها البيئة الدولية، والتي تشكل محدداً من محددات سياستها الخارجية ضمن علاقة ثنائية ومتبادلة التفاعل ترتكز على عنصرَي التأثير والتأثر، الأمر الذي جعلها ملتزمة بإرساء محاولات تتماشى مع هذه التقلبات، وفقاً لما تقتضيه مصالحها وأهدافها في هذا المجال. ويمكننا التفريق بين مستوين من الدبلوماسية:

(1) عبد النور، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية، على موقع مركز دراسات الشرق الاوسط (اورسام)،في 2022/06/29، في: https://2u.pw/sbj9i7

1 - على المستوى العربي والافريقي

أصبح جوار الجزائر مقلقاً في ظل الأوضاع الأمنية الراهنة في منطقة الساحل الإفريقي بسبب الأزمة الليبية التي تفرض عليها حراسة الحدود بين البلدين والممتدة على ألف كيلومتر، مما يعني أعباء ومصاريف إضافية كان يمكن استعمالها في التنمية، كذلك الانسداد السياسي في تونس وعدم الاستقرار السياسي والأمني في دول الساحل الإفريقي وغرب إفريقيا، أضف إلى ذلك التوتر المستمر مع المغرب خاصة بعد قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين العام الماضي والتي تزامنت مع الأزمة الدبلوماسية مع إسبانيا، وكان من أثارها القرار المستفز للوزير الأول الإسباني بيدرو سانشيز، بتغير الموقف الإسباني تجاه قضية الصحراء الغربية، والذي دفع الجزائر للرد ووقف معاهدة الصداقة والتعاون المبرمة بين البلدين من جانب الجزائري عام 2002.[1]

فالحراك المكثف لوزير الخارجية لعمامرة على الصعيدين المغاربي والعربي لم يتوقف نشاطه سواء مع الملف التونسي منذ انقلاب الرئيس قيس سعيّد على الدستور في 25 جويلية2021 أو مع الأزمة الليبية وتخفيض شدة التصعيد مع المغرب، وقد حرصت الدبلوماسية الجزائرية، التي غابت إلى حد كبير عن الشؤون العربية لعدة سنوات، على إظهار نفوذها في هذه المناسبة بإطلاق عبارة «لم الشمل» على هذه القمة في محاولة لإظهار وحدة الصف العربي. وجاءت مبادرة المصالحة بين الفصائل الفلسطينية في الجزائر من أجل معالجة خلافاتهم شبيهة بتألق الدبلوماسية الجزائرية حينما احتضنت المجلس الوطني الفلسطيني لإنهاء الانقسام بين الفصائل الفلسطينية سنة 1987.

لقد مثلت القمة فرصة للدول العربية وللجزائر خصوصا، من حيث التعبير عن الموقف من الوضع المتأزم للنظام الدولي، حيث دعا البيان الختامي إلى معالجة هذه الاختلالات في بنية النظام الدولي ضمن مقاربة تضمن التكافؤ والمساواة بين جميع الدول وتضع حدا لتهميش الدول النامية، مع التأكيد على ضرورة مشاركة الدول العربي في صياغة معالم

(1) عبد النور تومي، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية، مركز دراسات الشرق الاوسط،2022/06/29، في : https://2u.pw/XtViPP

المنظومة الدولية الجديدة بوصفها دولا منسجمة وموحدة.وهكذا نجد أن الجزائر عادت نسبيا الى دورها الريادي والمحوري في المنطقة العربية باعتبارها ركيزة أساسية للحفاظ على الأمن القومي العربي والقيام بدور فاعل ومؤثر في كل القضايا العربية.

أما على الصعيد الإفريقي، فالجزائر تنظر لأمنها القومي من عمق دول الساحل الإفريقي واستقرارها، فجنوبًا يتصاعد التوتر الأمني في مالي منذ الانقلاب الذي حصل على الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا في أوت 2020، وقد أكد تبون في أكثر من مناسبة أن الجزائر معنية باستقرار الوضع في مالي و أنه يمكنها التدخل في مالي عسكريًا، وفي هذا الاطار تم عقد عدة لقاءات مع السلطة العسكرية الجديدة بباماكو. كما لعبت الجزائر دورا حيوياً داخل الاتحاد الإفريقي، وتمكنت من تشكيل طاقم افريقي مشكل من سبعة دول لرفض قرار إدخال دولة الاحتلال الصهيوني في الاتحاد الإفريقي للحفاظ على مبادئ الاتحاد ودعم الدولة الفلسطينية العربية حيث تم سحب صفة العضو المراقب منه، رفقة كل من جنوب إفريقيا وبعض دول الأعضاء الأخرى و تعليق القرار الذي اتخذه رئيس مفوضية الاتحاد موسى فقي في 22 جويلية بمنح الكيان الصهيوني صفة مراقب في الاتحاد الإفريقي.[1]

2- على المستوى الدولي

أرست عقيدة الدبلوماسية الجزائرية الجديدة بقواعد سياسة خارجية براغماتية المصالح ليست فقط قائمة على قاعدة تدوير الزوايا، بل بالبحث عن أداة فنية تحمل رسائل مباشرة يتم تصديرها لدعم الانتشار الناعم إقليمياً ودولياً، ويجب إدراك هذا الجانب المهم لسياسة خارجية حديثة تضع السياسة الخارجية الجزائرية تتماشى وموقع القوة الناعمة.

(1) بلال تلامعلي، الجزائر تنجح في طرد «إسرائيل» من الاتحاد الإفريقي، على موقع الاخبارية في 2022/02/06، في: https://2u.pw/7RcQQP

فبعد اندلاع حرب اوكرانيا نجد الجزائر الناحية السياسية والاستراتيجية الحليف الأوثق لموسكو مغاربياً وعربياً وأفريقياً، وهذا ما يبرز بشكل تقليدي في التصويتات على مستوى الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويتاكد ذلك من خلال الاعتراض على تعليق عضوية روسيا لدى في مجلس حقوق الإنسان أثناء جلسة التصويت التي عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة.[1]

لكن الجزائر تخلفت عن إصدار أي بيان يخصّ الحرب الروسية في أوكرانيا، أو حتى الدعوة إلى التزام الحلول الدبلوماسية، والأسباب سياسية قد تكون مرتبطة بطبيعة العلاقات التي تربط الجزائر بروسيا في مجال التعاون العسكري من جهة، ولطبيعة المواقف والعلاقات مع أوروبا من جهة أخرى، فاتخاذ اتخاذ موقف قد يفهم منه أو من سياقه تبريراً للعدوان الروسي على أوكرانيا، ولا سيما أنّ الجزائر تدعو في سياساتها الخارجية إلى ضرورة احترام سيادة الدول ورفض كل أشكال الاحتلال وتتجنب أخذ موقف خشية من تأثر علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي وواشنطن.[2] خاصة أن الأوروبيون يبحثون عن مصادر جديدة للإمدادات وزيادة الواردات من الجزائر.

من جهة أخرى فان الجزائر من خلال انضمامها إلى دول البريكس تسعى إلى توسيع قاعدتها الاقتصادية ونفوذها السياسي، في أن تكون عضوا في مجموعة تضم الصين وروسيا وتشكل 41 بالمئة من سكان العالم و24 بالمئة من الاقتصاد العالمي و16 بالمئة من التجارة العالمية. كما إن الصين هي أكبر مستورد للطاقة في العالم وهذا يعني أنها قادرة على استيعاب كل صادرات الجزائر من الغاز والنفط، وأن تخصص جزءا من استثماراتها لصناعة النفط والغاز الجزائريين.[3]

وهذا نجد أن الجزائر تجد نفسها في نظام عالمي آخذ في التحول بسرعة من نظام

(1) عمر روابحي، تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الجزائر، شؤون الشرق الأوسط،المجلد2، العدد6 ماي/ مايو 2002، ص 28

(2) عثمان لحياني، لماذا لم تتخذ الجزائر موقفا من الحرب الروسية في اوكرانيا، موقع العربي الجديد، في : https://2u.pw/fKMxZp

(3) ما هي مجموعة «بريكس» ولمَ تريد الجزائر الانضمام لها وما التداعيات على علاقتها مع الغرب؟، موقع فرانس 24، في: https://2u.pw/fTfe8K

أحـادي تقـوده الولايات المتحدة إلـى نظام متعدد القوى تقوده الصيـن وروسيا. وما أزمة أوكرانيا إلا مظهر من مظاهر هذا التحول، إضافة إلى ذلك تعتقد الجزائر أن لديها القدرة الاقتصادية والسياسية لأن تحول نفسها إلى أكثر من مجرد دولة مصدرة للنفط والغاز.

التـــــوقعات المـــــستقبلية

بالنسبـة للتوقعات المستقبلية على المستوى المحلي وبعد استقرار الاوضاع السياسية – لصالح النظام السياسي المدعوم من المؤسسة العسكرية– والتحكم في الجبهة الداخلية مـن خلال قرارات لامتصاص البطالة وتحسين القدرة الشرائية نسبيا للمواطنين بالزيادة النسبيـة في الرواتب من جهـة، ومن جهة أخرى وبسبب ارتفاع أسعار البترول وزيادة قيمة الصـادرات، وبالتالـي مزيـد من الانتعاش الاقتصـادي، يرجح أن تبقـى الاوضاع كماهي بترسيخ مزيد من الاستقرار السياسي ومزيد من شراء السلم الاجتماعي من خلال القيام بإجـراءات واصلاحـات أخرى خاصة على صعيد الجبهة الاجتماعية، وعليه يبقى الانتقال الديمقراطـي والتغيـر السياسي مؤجل خاصة مع ضعـف العمل الحزبي وعدم قدرته على التأثير في قرارات السلطة وإحداث تغيير على مستوى النظام السياسي، أما على المستوى الدولـي فيرجـح مزيد من تفعيل الدبلوماسية من أجل تأدية أدوار أكبر مع مزيد من النفوذ الاقليمي والتحكم والتأثير في أهم القضايا عربيا وافريقيا ودوليا.

تقرير حول حالة المغرب

2022-2021

مجموعة التفكير الاستراتيجي

إعداد: أ. محمد الهلالي*

(*) الصفة : رئيس المركز المغربي للدراسات والابحاث المعاصرة
دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام

- التجارب للمهنية
- خبير في القانون
- مدير مركزي للشؤون القانونية.
- التجارب العملية
- رئيس مؤسس لمنظمة التجديد الطلابي
- كاتب عام لحركة التوحيد والاصلاح ونائب لرئيسها سابقا
- عضو المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية .
- تجارب علمية وبحثية
- رئيس المركز المغربي للدراسات والابحاث المعاصرة
- المشرف العام عن تقرير الحالة الدينية بالمغرب .
- المشرف العام عن مجلة تحولات معاصرة التي يصدرها المركز

تعرض هذه الورقة خلاصة تركيبية لأهم الأحداث والتفاعلات التي ميزت الحالة المغربية خلال سنتي 2021 و2022، في مراعاة تامة للإطار المنهجي الذي يحكم صياغة مساهمة المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة في «التقرير الاستراتيجي العربي» الذي تصدره مجموعة التفكير الاستراتيجي.

وتسعى الورقة إلى تقديم صورة تقريبية لحالة المغرب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقيمية، وذلك بتتبع أبرز مؤشرات هذه الحالة سواء التي عكستها التصنيفات الدولية للمغرب خاصة على مستوى مقياس الديمقراطية والتنمية البشرية أو على مستوى أداء الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والفرقاء الاجتماعيين، وكذا من خلال رصد التفاعلات في النقاش العمومي.

وفي هذا الصدد، ستركز الورقة على معطيات الوضع السياسي والديمقراطي للمغرب، مع عرض لأبرز المؤشرات الاقتصادية ثم المعطيات الاجتماعية الكبرى، قبل إعطاء ملمح عن أهم السجالات الثقافية والقيمية التي شهدها المغرب خلال الفترة المذكورة.

أولا: على المستوى السياسي والديمقراطي

1 - حالة المغرب في مؤشر الديمقراطية

حسب التقرير الصادر في 30 نونبر 2022، عن مؤسسة التحليل والأبحاث البريطانية «ذا إيكونوميست إنتلجنس»، فإن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وضمنها الدول المغاربية، تحتل مكانة متدنية في الترتيب الدولي في مؤشر للديمقراطية[1].

ويعد هذا المؤشر أداة «لقياس حالة الديمقراطية استنادا على 60 مؤشر تتوزع

(1)- مجموعة الاكونوميست البريطانية مؤسسة التحليل والابحاث، وحدة الاستقصاء تقرير مؤشر الديموقراطية لسنة 2021 صادر في 30 نونبر 2022.

على خمس محاور تضم العملية الانتخابية والتعددية والحريات المدنية وأداء الحكومة، والمشاركة السياسية والثقافة السياسية.

ويتم تصنيف الدول، حسب النقط المحصل عليها إلى ديمقراطية كاملة عند الحصول على نقطة تتراوح بين 8 إلى 10، وإلى ديمقراطية ناقصة إذا كانت النقطة تتراوح بين 6 وأقل من 7.9، أما الدول التي تحصل على معدل يتراوح بين 4 و 5.9 فتدرج ضمن الأنظمة الهجينة التي تجمع بين بعض خصائص الديموقراطية والاستبداد، وأخيرا الأنظمة السلطوية التي تحصل على معدل يقل 3.9»[1].

وقد جاء في هذا التقرير[2] أن 18 دولة عربية من أصل 20 تتدرج ضمن النظام الاستبدادي، والاثنين المتبقين ضمن الأنظمة الهجينة، وعدم وجود أي دولة في فئة الديمقراطيات الناقصة، بعد انزياح تونس إلى النظام الهجين إثر الأحداث التي شهدتها بعد إلغاء الدستور وتجميد البرلمان وحل الحكومة وعدد من الهيئات الدستورية منها المجلس الأعلى للقضاء والهيئة المستقلة الانتخابات وجمع جميع السلطات في يد رئيس الدولة قيس سعيد الذي بدأ يشرع بموجب المراسيم، فيما يعتبره أنصاره تصحيح مسار الثورة بعد 25 يوليوز، فيما يؤكد خصومه أنه انقلاب على الثورة بدعم من القوى الصلبة في الدولة والخارج [3].

ومع ذلك، ظل التقرير يرتب تونس في صدارة الدول العربية، وفي المرتبة 75 عالميا في مؤشر الديمقراطية، والمغرب وصيفا في الرتبة 96 عالميا ضمن صنف الديمقراطيات الهجينة، وذلك بمعدل 5.04 على عشرة.

وتصنف باقي الدول ضمن النظام الاستبدادي وعلى رأسها فلسطين 3 عربيا و109 عالميا، والكويت 4 عربيا و110 عالميا، ولبنان 5 عربيا و111 عالميا، والجزائر 6 عربيا

(1) لمزيد من المعطيات ينظر IAog/knil.tsetrohs//:sptth
(2) مجموعة الاكونوميست البريطانية نفس التقرير الصادر في 30 نونبر 2022.
(3) ينقسم الفرقاء بين أقلية سياسة داعمة أبرزهم حزب حركة الشعب ومكونات معارضة تتشكل في تحالفين يجمعها الموقف المعارض للانقلاب على الثورة ويفرقها الموقف من المنظومة السابقة ومن الاسلاميين

و113 عالميا، وقطر 7 عربيا و114 عالميا.

وقد سجل المغرب تراجعا طفيفا في معدل تصنيفه لهذه السنة بسبب ما حصل عليه من تنقيط في مجال الحريات المدنية بمعدل 4.12، وفي مجال الأداء الحكومي بمعدل 4.64، كما تجاوز المتوسط بقليل في مجال المشاركة السياسية بمعدل 5.63، وبمعدل 5.56 في مجال الثقافة السياسية، مما جعل معدله العام دون المتوسط[1].

وما يميز ترتيب المغرب في مؤشر الديموقراطية هو أنه كان في مرحلة تقدم طفيف ما بين سنتي 2014 و2019 بوصوله إلى معدل انتقل من 4.99 إلى معدل 5.10، لكنه تراجع ابتداء 2020 بمعدل 0.06 بحصوله على 5.04 فقط، واستقر في هذا المعدل سنة 2021.

من جانب آخر يمكن تلمس ملامح الحالة السياسية والديمقراطية في أداء الفاعلين، من خلال الوقائع السياسية التالية:

2 - على المستوى السياسي

أ - انتخابات جديدة تنهي صدارة الإسلاميين

أشرت انتخابات 8 شتنبر2021 لدخول المغرب إلى مرحلة سياسية جديدة عنوانها البارز هو نهاية تصدر الإسلاميين للمشهد السياسي بعد عشرية من قيادة العمل الحكومي وعشريتين من قيادة المعارضة المؤسساتية.

وقد أسفرت نتائج هذه الانتخابات الأخيرة عن تصدر حزب التجمع الوطني للأحرار (102 مقعد) بنسبة 25.82 في المائة، وتلاه حزب الأصالة والمعاصرة (87 مقعدا) بنسبة 22.03 في المائة، وحزب الاستقلال (81 مقعدا) بنسبة 20.51 في المائة، ثم حزب

(1) https://shortest.link/hcaO

الاتحـاد الاشتراكـي (34 مقعـد) بنسبة 8.61 فـي المائة، وحزب الحركـة الشعبية (28 مقعـدا) بنسبة 7.09 في المائة، وحزب التقدم والاشتراكية (22 مقعدا) بنسبة 5.57 في المائـة، وحـزب الاتحاد الدستـوري (18 مقعـدا) بنسبة 4.56 فـي المائة، وأخيرا حزب العدالـة والتنمية (13 مقعـدا) بنسبة 3.29 في المائة. بعد أن كان يحتل المرتبة الأولى بـ 107 و125 مقعدا في انتخابات 2011 وانتخابات 2016 على التوالي[1].

وقـد تباينت المواقف بشأن هـذه الانتخابات، بين مشكك في سلامتها ونزاهتها، وعلى رأسهـم حزب العدالة والتنمية التي جرى تنظيمها في ظل الحكومة التي يرأسها، وبين من اعتبرها تكرس التناوب الديموقراطي على السلطة وتكرس حقيقة أن الاستقرار السياسي لا يرتهن بالانتقال الحكومي.

وفي هذا الصدد، اعتبر حزب العدالة والتنمية «أن نتائج الاستحقاقات الانتخابية لـ08 شتنبر 2021، نتائج غير مفهومة وغير منطقية ولا تعكس حقيقة الخريطة السياسية»[2].

وقـد أشاد العاهـل المغربي في خطابه أمـام أعضاء البرلمان بمناسبـة افتتاح الدورة الأولـى مـن السنة التشريعية الأولى من الولاية الحادية عشـرة بهذه الانتخابات وبالأجواء التـي نظمت فيها لأنهـا «كرست انتصار الخيار الديمقراطـي المغربي، والتداول الطبيعي على تدبير الشأن العام. فالأهم ليس فوز هذا الحزب أو ذاك، لأن جميع الأحزاب سواسية لدينا»[3].

وأن التغييـر السياسي لا يؤثر على مسار التحول الديمقراطي الذي يظل هامشيا، رغم أن الاختيـار الديمقراطـي بات من الثوابت الجامعة التي تستنـد عليها الأمة المغربية في حياتها العامة حسب نص الدستور.

مـن جهـة أخرى، فإن الموقـع الجديد الذي يحتلـه الإسلاميون المشاركـون يحيل من

(1) ttp://www.elections.ma/elections/communales/resultats.aspx?Id=UshdiNun64qlGNgh/73atw==&IE=1#

(2)- حزب العدالة والتنمية، الأمانة العامة بلاغ صادر عن الاجتماع الاستثنائي المنعقد بتاريخ **09 شتنبر 2021**

(3) https://shortest.link/hcel

الناحية الرمزية على البداية الأولى لقبول مشاركتهم الانتخابية الرسمية بحوالي 13 مقعدا برلمانيا، بما يعنيه ذلك من تقليص لوسائل عملهم وتحجيم لإمكانات التعبير السياسي عن المواقف داخل المؤسسات وانتقاص لفرص العمل العام.

إن هـذه الانتخابات التي تمت فيها إزاحـة الإسلاميين بشكل ناعم عن صدارة المشهد باستعمـال غيـر مسبـوق للمال السياسي والإعـلام الخاص، ورغم الانتقـادات التي وجها اليهـا، فقـد كرست حقيقـة سياسية مهمة وهي أنه إذا تمـت التضحية بالإصلاح، فقد تم كسـب رهان الاستقـرار من خلالاليسر الذي رافق عملية الانتقال الحكومي رغم الهشاشة الديمقراطية والنكوص السياسي الذي شهدته البلاد خلال هذه المرحلة.

ب - حكومة الجمع بين الثروة والسلطة

على إثر المصادقة الرسمية على النتائج الانتخابية، استقبل العاهل المغربي يوم الجمعة 10 شتنبر 2021 عزيز أخنوش رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار الذي تصدرالانتخابات وعينـه رئيسا للحكومـة ومكلفا بتشكيلها، وذلك بالرغم من الجـدل السياسي والدستوري حول إلزامية التقيد الملكي باختيار الرجل الأول في الحزب المتصدر للانتخابات وحجية العـرف الدستوري خلال الولايتين السابقتيـن، خاصة أمام الرفض الواسع لشخص رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار وفي طريقة وصوله إلى رئاسته، وكذا لما سبق أن عاشه من أثناء مقاطعة محطات الوقود التي يملكها وما شهده تدبيره لقطاع الفلاحة من احتجاجات علـى إثر ما سجلته تقارير المجلس الأعلـى للحسابات من اختلالات في المؤسسات التي يشـرف عليهـا، والتي دفعت رئيس الحكومة المغربية السابق عبد الإله بنكيران إلى توجيه انتقـادات حادة للأمين العـام لأخنوش، في فيديو مباشر بثه على صفحته الرسمية بموقع فيسبـوك، حيـث وصفه بأن «لا شخصية سياسية له ولا يصلح لكي يكون رئيسا للحكومة»، علاوة على أن «الشبهات» تحوم حوله[1].

(1) https://shortest.link/hcf4

وبعد مشاورات قصيرة مع الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان، اعتذر عن حضورها كل من حزب العدالة والتنمية وحزب الاشتراكي الموحد، أعلن رئيس الحكومة المكلف عن توصله إلى تكوين تحالف حكومي يضم 269 مقعدا في مجلس النواب، من مجموع 395 مقعدا. ويضم هذا التحالف أحزاب التجمع الوطني للأحرار (قائد التحالف) الذي يحظى بـ 102 مقعد في البرلمان، وحزب الأصالة والمعاصرة بـ86 مقعدا، والاستقلال بـ81 مقعدا.

بينما وجدت باقي الأحزاب التي لم يعرض عليها الانضمام إلى الحكومة نفسها في موقع المعارضة.

كما أعلن التحالف الحكومي التوصل إلى تحالف سياسي تم خلاله تقاسم رئاسة الاغلبية في تسيير مجالس الجهات والأقاليم والمدن الكبرى بين أحزاب الحكومة الثلاثة بشكل تم فيه لأول مرة تركيز السلطة في يد أقل عدد من الأحزاب السياسية وهيمنة أحزاب الحكومة على مجالس الجماعات الترابية.

وبتاريخ 7 أكتوبر 2021، عين العاهل المغربي الحكومة الجديدة التي ضمت 24 وزيرا، مع إعلان التأكيد على أنه سيتم في وقت لاحق تعيين كتاب للدولة في بعض القطاعات الوزارية[1].

وفي 13 من نفس الشهر حصلت الحكومة المعينة على ثقة مجلس النواب (الغرفة الأولى) بـ 213 صوتا من أصل 395، مقابل معارضة 64 صوتا، وامتناع عضو واحد عن التصويت.

وبعد أسبوع واحد فقط، أجري أول تعديل حكومي أعفيت بموجبه نبيلة الرميلي وزيرة الصحة والتغطية الاجتماعية التي كانت تشغل في نفس الوقت منصب عمدة مدينة الدار البيضاء، وإعادة تعيين الوزير السابق السيد خالد آيت طالب الذي حلت محله[2].

(1) بلاغ الديوان الملكي بتاريخ 7 أكتوبر 2021 منشور في الموقع الإلكتروني لوكالة المغرب العربي للأنباء
(2) بلاغ الديوان الملكي في 14 اكتوبر 2021.

ومـع تعييـن الحكومة، عـاد النقاش بشكل قوي حـول السياسـي والتقنوقراطي ووزراء السيادة وتمثيلية المرأة والشباب، ومكانة ودور الأحزاب السياسية في العمل السياسي.

هـذا المشهد السياسي، تم التسويق لـه إعلاميا على أساس أنه يمثل حكومة الكفاءات ويراعـي الانسجـام الحكومي الذي سوف يعالـج اختلالات العشريـة المنصرمة ويتراجع عـن القرارات التي اتخذتها الحكومتين السابقتيـن وتنفيذ الوعود الانتخابية، خاصة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، وذلك بالرغم من تأكيد العديد من الخبراء والسياسيين وعلـى رأسهـم السيـد عبد اللطيف الجواهري والـي بنك المغرب أنها مبالغـة وتؤدي إلى العزوف الانتخابي[1].

ولـم يمضـ أكثر من أربعة أشهر عـن مباشرة الحكومة الجديـدة لمهامها حتى اندلعت الاحتجاجـات الشعبيـة وتعالت الأصوات المطالبة برحيل رئيـس الحكومة على إثر موجة الغـلاء غير المسبوقـة التي عرفتها أسعـار المحروقات وأسعار بعض المـواد الأساسية. وبعـد سلسلة من الاتهامـات بوجود اختلالات تلاحق رئيس وأعضـاء الحكومة ومنتخبيها فـي البرلمان والمجالس البلدية في مواضيع تتعلـق بالفساد وتضارب المصالح واستغلال الأزمة والتربح الشخصي من عرقلة الاستثمارات وإسناد المناصب للأقارب والأزواج. وقد جاءت مضامين هذه الانتقادات في خطاب رسمي للعاهل المغربي عندما انتقد «العراقيل المقصودة، التي يهدف أصحابها لتحقيق أرباح شخصية وخدمة مصالحهم الخاصة. وهو ما يجب محاربته[2].

جـ. معارضة مشتتة

أظهرت المشاورات حول تشكيل الحكومة حرص أغلب المكونات السياسية على التواجد فـي الحكومـة أو القرب منها، وتلافي الاصطفاف فـي المعارضة بصرف النظر عن نتائج

(1)- تصريحات للصحافة يوم 7 يوليوز 2021
(2)- الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش بتاريخ 30 يوليوز2022

الانتخابات وعن القناعات الإيديولوجية لكل طرف.

وفـي هـذا الصدد أعرب حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عن «ترحيب الحزب بالمشاركـة فـي الحكومة القادمة في حالة تلقيه عرضا مقبـولا»، وأعلن عن «طموحه في تشكيـل حكومة متضامنـة ومنسجمة وقوية على قاعدة أولويـة الاجتماعي ومن أجل دولة عادلـة وقوية». كمـا جاء في البيان الختامي للدورة الاستثنائيـة للمجلس الوطني للحزب. وأضـاف إنـه «إذ يعبر عن طموح مشروع فـي التواجد ضمن الفريـق الحكومي المرتقب، فإنـه يحترم خيارات رئيس الحكومة المكلـف بتشكيلها ويعبر بالمثل عن استعداد الاتحاد الاشتراكي لخدمة البلد من أي موقع كان يسمح له بمرافقة المرحلة الجديدة»[1].

وبعدمـا اتضـح اختيار رئيس الحكومـة المكلف بخصوص تكويـن تحالف مقلص سارع الحزب إلى إعلان «اصطفافه في المعارضة بعد حسم رئيس الحكومة المكلف في مكونات أغلبيته الحكومية»[2].

أمـا حزب العدالـة والتنمية الذي استقالـت قيادته بشكل جماعي علـى خلفية النتائج المتدنيـة التـي حصل عليهـا الحزب ودعـت إلى عقد مؤتمـر استثنائـي لانتخاب قيادة جديـدة، ورغم إعلان اصطفاف الحزب في المعارضة فإن موقفه من الحكومة ظل يطبعه الغموض خصوصـا بعد أن دعت قيادتـه الجديدة أعضاء الحـزب وبرلمانييه إلى التريث وعـدم الدخول في ما أسمتـه بـ «جوقة معارضة الحكومة والتمهـل وعدم التصعيد بحجة التشكيـك في خلفيات هويـة ومرامي من يحرك الحملة ضد رئيس الحكومة خصوصا من الوجـوه التي كانت تدعم رئيـس الحكومة بالأمس قبل أن تنقلب ضده بعد أشهر قليلة من ترؤس الحكومة[3].

كمـا دعـا أعضاء الحزب إلى إمهـال الحكومة سنة على الأقل قبـل المطالبة بتعديلها،

(1)- حزب الاتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية البيان الختامي للدورة الاستثنائية للمجلس الوطني المنعقد يوم الاحد 19 شتنبر 2021
(2)- بيان الحزب يوم الثلاثاء 21 شتنبر 2021
(3)- كلمة مصورة للأمين العام لرئيس الحكومة امام اعضاء قيادته بتاريخ 13 نونبر 2021

وتدخل أكثر من مرة لمعارض الأصوات المطالبة برحيل رئيس الحكومة[1].

غيـر أن هذا الموقـف اتجاه الحكومة ورئيسها، قوبل بهجومـات منسقة من قبل رئيس الحكومـة ووزراء حزبه وذلك بتحميل الحكومتين التي ترأسها الإسلاميون مسؤولية ارتفاع أسعـار المحروقات بفعل إلغاء الدعم العمومي لبعضـ المواد الأساسية وتحرير أسعارها، واتهام الحزب بتعطيل الزمن التنموي خلال عشر سنوات بالمغرب[2].

هذه الاتهامات اضطرت قيادة الحزب إلى تنظيم ندوة صحفية للرد على اتهامات رئيس الحكومـة والمقارنـة بالأرقام بيـن أداء الحزبين وتوجيه اتهام مضـاد بالبحث عن مبررات للفشل والعجز في أداء الحكومة الجديدة، خاصة أمام المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المتدنية[3].

غيـر أن أبـرز معارضـة للحكومة هي التي تولتـه المجموعة البرلمانيـة لحزب العدالة والتنميـة بمجلسـ النواب بقيادة رئيسها السيد عبد الله بوانـو، وخاصة في موضوع غلاء المعيشـة وغلاء أسعار المحروقات وتضارب المصالح والأرباح الفاحشة التي توصلت إلى خلاصاتها لجنة برلمانية في الولاية السابقة تحت رئاسته.

مـن جانب آخر فقد تولى بعض المؤثرين في مواقع التواصل الاجتماعي القيام بدور المعارضة وممارسة ضغوط إعلامية والكشف عن التجاوزات الحكومية إلى جانب بعض المواقف التي تعلنها هيئات غير ممثلة في البرلمان، تتصدرهم جماعة العدل والاحسان والهيئـات المنضويـة في إطار مـا يسمى بالجبهـة الاجتماعية المغربيـة المكونة من فيدراليـة اليسار الديمقراطي والنهج الديمقراطـي والكونفدرالية الديمقراطية للشغل والجمعية المغربية لحقوق الإنسـان والجامعة الوطنية للتعليم/ت.د وحركات اجتماعية مثـل التنسيقيـة الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد وجبهة الدفاع عن لسمير

(1)- عرض الامين العام للحزب في افتتاح المجلس الوطني للحزب المنعقد يوم السبت 19 فبراير 2022
(2)- تصريح السيد عزيز اخنوش رئيس الحكومة في الدورة الرابعة لجامعة لشباب حزبه بتاريخ 10شتنبر 2022
(3)-عرض مطول للسيد الوزير المنتدب السابق في الميزانيةورئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية في الندوة الصحفية للرد عن اتهامات رئيس الحكومة بتعطيل التنمية في العشرية المنصرمة المنعقدة بتاريخ 28 شتنبر 2022

وعدد من الهيئات المدنية الديمقراطية[1].

أحزاب سياسية: ضعيفة

عرفت الأحزاب السياسية المغربية أحداثا وتطورات أثرت صورتها على أدائها لأدوارها في تأطير المواطنين أو في تمثيلهم في الهيئات المنتخبة.

وقد تراوحت هذه الأحداث بين الصراع بين الأجنحة حول المواقف والتوجهات كما هو الشأن بين تيار السيد محمد الساسي وتيار الأمينة العامة للحزب الإشتراكي الموحد، والصراع على الزعامة كما هو المثال في حزب الاتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية بين الكاتب الأول السيد إدريس لشكر والقيادات المحسوبة على تيار المرحوم الزايدي، وكذا في حزب الحركة الشعبية بين المحسوبين على المين العام السيد امحمد العنصر والقيادات المحسوبة على تيارالزعيم المحجوبي أحرضان ثم بين تيار التمديد لولاية ثانية وتير التجديد داخل حزب العدالة والتنمية.

كما تشهد الأحزاب صراعات أخرى على الامتيازات والمناصب بمناسبة تزكية المرشحين للمناصب الانتخابية والمهام الانتدابية والتي تعم مختلف الأحزاب وأن بدرجات متفاوتة.

كما تعاني الأحزاب أيضا من فقدان الاستقلالية والتدخل في شؤونها الداخلية والتحكم في إرادتها سواء من قبل السلطة او من قبل جماعة المصالح التي تمولها، وتتحول بعضها على واجهة لتصريف مواقف السلطة وأداة لمواجهة أحزاب بعينها.

وفي هذا السياق شهدت مجموعة من الأحزاب السياسية تغيرات على رأس قياداتها بدءا بحزب العدالة والتنمية الذي انتخب قيادة جديدة برئاسة الأستاذ عبد اله بنكيران في المؤتمر الاستثنائي[2] الذي دعت إليه القيادة المستقيلة على خلفية النتائج التي حصل عليها

(1)- بلاغ تأسيبسي عن الجبهة صادر في 28 دجنبر 2019 منشور في الجرائد المحلية الورقية والإلكترونية
(2)- المؤتمر الاستثنائي لحزب العدالة والتنمية المنعقد ببوزنيقة بتاريخ 30 أكتوبر 2021

الحزب في انتخابات 8 شتنبر 2021، لأسباب ذاتي أرجعها البعض إلى مواقف الحزب من بعض القضايا من قبيل التراجع عن اللغة العربية في تدريس العلوم في المراحل ما قبل الجامعة وضلوع أمينه العام بصفته رئيسا للحكومة في التوقيع على اتفاقية التطبيع مع الكيان الصهيوني إلى جانب ضعف التعامل مع بعض القضايا التي شغلت الرأي العام من قبيل تقنين زراعة القنب الهندي وغيرها، ثم لأسباب موضوعية أرجعها البعض الآخر إلى إرادة مسبقة لأطراف داخل الدولة لإنهاء تصدر الإسلاميين للمشهد السياسي وإزاحتهم عن مواقع التدبير في الحكومة المجالس المنتخبة استجابة لسياق دولي ولضغوط بعض الشركاء العربين والعرب.

كما عقد حزبا كل من حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (اشتراكي قومي) وحزب التقدم والاشتراكية (يساري شيوعي) مؤتمريهما، حيث تجديد انتخاب الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي لولاية ثالثة[1] وانتخاب السيد محمد نبيل بن عبد الله لولاية جديدة، رغم أن قوانين الأحزاب تنص على ضرورة تحديد هذه الولايات الانتدابية في ولايتين.

كما عقد حزب الاتحاد الدستوري (ليبرالي يميني) مؤتمره الوطني وانتخب السيد محمد جودار أمينا عاما جديدا للحزب خلفا لمحمد ساجد[2]، كما انتخب حزب الحركة الشعبية (ليبرالي أمازيغي) محمد أوزين خلفا لامحند العنصر الذي عمر على رأس الحزب لأكثر من 30 سنة[3].

على المستوى الديبلوماسي

تميز السلوك الديبلوماسي المغربي في المراحل الأخيرة بالميل إلى الصرامة والتعامل بالمثل مع مختلف البلدان على خلفية الموقف من قضية الوحدة الترابية للبلاد.

(1)- الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، المؤتمر الوطني الحادي عشر ببوزنيقة بتاريخ 29 يناير 2022
(2)- حزب الاتحاد الدستوري المؤتمر الوطني السادس بالدار البيضاء بتاريخ 1 اكتوبر 2022
(3)- حزب الحركة الشعبية المؤتمر الوطني 14

وقد جاء هذا السلوك ترجمة لما ظل يتردد في خطابات أعلى سلطة بالبلاد، إذ تم التأكيد في إحداها أنه «وأمام هذه التطورات الإيجابية، التي تهم دولا من مختلف القارات، أوجه رسالة واضحة للجميع، إن ملف الصحراء هو النظارة التي ينظر بها المغرب إلى العالم، وهو المعيار الواضح والبسيط، الذي يقيس به صدق الصداقات، ونجاعة الشراكات. لذا، ننتظر من بعض الدول، من شركاء المغرب التقليديين والجدد، التي تتبنى مواقف غير واضحة، بخصوص مغربية الصحراء، أن توضح مواقفها، وتراجع مضمونها بشكل لا يقبل التأويل»[1].

جاءت هذا الصرامة بعد التطورات التي شهدها ملف الصحراء بعد الاعتراف الامريكي بالسيادة المغربية على الأقاليم الجنوبية للمغرب.

وعلى هذا الأساس، شهدت علاقات المغرب الخارجية بعض التوترات مع ألمانيا الاتحادية في منتصف شهر غشت 2022 إثر زيارة لوزيرة الخارجية الالمانية إلى الرباط وإعلان تطابق موقف بلادها مع سياسة الاتحاد الأوربي الذي يدعم مفاوضات سياسية بين الأطراف ترعاها الأمم المتحدة[2]، دخلت العلاقات مع الجارة الإسبانية في نفس النفق وعلى خلفية نفس الموقف إلى أن تراجعت إسبانيا هي الأخرى عبر رسالة بعث بها رئيس الحكومة الإسبانية إلى العاهل المغربي يعلم فيها عن تأييد اسبانيا للموقف المغربي في ضرورة الحل السياسي للنزاع المفتعل حول الأقاليم الجنوبية[3]، مما ساهم في طي صفحة الخلاف واستئناف العلاقات بين البلدين وذلك بموجب بيان مشترك صدر عقب مباحثات بين العاهل المغربي ورئيس الحكومة الاسبانية السيد «بيدرو شانشيز» بتاريخ 7 أبريل 2022 بالرباط[4].

وفي نفس المنحى اتجهت العلاقات بين المغرب وفرنسا، إذ على الرغم من تواصل تصويت فرنسا في مجلس الامن بالإيجاب لفائدة الموقف المغربي، إلا أن المغرب ظل

(1)- الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى 68 لثورة الملك والشعب بتاريخ 20 غشت2022
(2)- عن الموقع الالكتروني للقناة التلفزية الالمانية بتاريخ 25 اغسطس 2022
(3)- جريدة البايس الاسبانية يوم الاربعاء 23 مارس 2022
(4)-https://shortest.link/hchb

ينظـر إلـى الموقف الفرنسـي على أنه غيـر كاف ويكتنفه الغموض وينتظـر أن يخرج من المنطقـة الرمادية، وهو ما انعكس على العلاقات الثنائية في عدة مجالات أبرزها تقليص فرنسـا لعدد التأشيرات لفائـدة المسافرين المغاربة وتهديد المغرب بإنهاء احتكار فرنسا لبعض الصفقات المتعلقـة بإقامة البنيات التحتية كالقطار السريـع بين مراكش وأكادير، وتوقيف التعاون معها بشأن الهجرة، كما هددت فرنسا بسحب بعض استثماراتها في بعض الصناعات الغذائية.

غيـر أن زيارة وزيرة الخارجيـة الفرنسية بتاريخ 15 دجنبر 2022 وإعلانها انتهاء أزمة التأشيرات وتحضيرها لزيارة الرئيس الفرنسي في الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 2023، جعـل نظيرهـا المغربـي يعلـق أن هـذا القرار رغـم أنه جاء مـن جانب واحـد إلا أنه في الاتجـاه الصحيح بما يعني أن المغـرب ينتظر الأهم بشأن وضوح موقف فرنسا من قضية الصحراء[1].

أماعلى الصعيد العربي والإسلامي وإلى جانب العلاقات المقطوعة برا وجوا مع الجزائر على خلفية التطورات الأخيرة حول الصحراء عندما أنهى المغرب ما اعتبره أعمال عدائية لجبهـة البوليساريو علـى الطريق الدولي الرابط بين المغرب والـدول الإفريقية في معبر الكركرات، تواصل انقطاع العلاقات مع إيران بسبب اتهام المغرب لها وللجماعات المسلحة المرتبطة بها بالدعم العسكري للأعمال لانفصالية بالمغرب.

أمـا الجديد فهـو تمدد هذا التوتر إلى العلاقات مع تونس علـى خلفية معاملة الرئيس التونسـي لزعيم جبهة البوليساريو معاملة رؤسـاء الدول في الاستقبال الذي خصه به في قمة منتـدى التعـاون اليابانـي الإفريقي «تيـكاد 8» التي احتضنتها تونـس يومي 27 و28 غشت 2022، والتي قاطعها المغرب وأعلن سحب سفيره من تونس[2].

وفي منحى معاكس شهدت العلاقات مع دولة كينيا اختراقا نوعيا في موقفها من قضية

(1)-. الموقع الالكتروني للقناة الفرنسية France 24 بتاريخ 15 دجنبر 2022
(2)- بلاغ وزارة الخارجية والتعاون المغربية يوم 26 اغسطس 2022 منشور في الموقع الإلكتروني لوكالة المغرب العربي للأنباء وفي الصحف المغربية

الوحـدة الترابيـة للمغرب إثر انتخاب رئيـس جديد كان أولى قراراتـه هو سحب اعتراف بـلاده «للجمهورية الصحراويـة» قبل أن تضغط بعض الأطراف السياسية الكينية الداعمة للبوليساريو من أجل سحب الرئيس لتدوينته دون أن يعلن عن قرار جديد[1].

على المستوى الحقوقي

تميـزت هـذه المرحلة بعودة الجـدل الحقوقي على خلفية بعض وقائع الاعتقالات في صفـوف بعض الإعلاميين والمدونين والسياسيين المعارضين، الذين رافقوا هذه المرحلة بنبرة نقدية حادة.

وفـي هذا الصدد، تم إصدار بيانات وتقارير رصدية من قبل جمعيات حقوقية[2] ولجنة الدفاع عن المعتقلين بسبب الرأي أو الموقف السياسي أو المتابعين على خلفية ممارستهم لحرية التعبير.

ومـن بين هـؤلاء المعنيين المعتقل ناصر الزفزافي وباقي معتقلي حراك الريف وجرادة والصحفيين، وأبرزهم مديرجريدة أخبار اليوم توفيق بوعشرين ورئيس تحريرها الصحفي سليمـان الريسوني، وكذا الصحفي عمر الراضي، ثم النقيـب المحامي والسياسي محمد زيان، والمدون ياسر العبادي نجل الأمين العام لجماعة العدل والإحسان، وناشطها الدكتور محمـد باعسـو. ثم استمرار متابعة الدكتور وأستاذ التاريخ المعطي منجب في حالة سراح بعد إضراب طويل عن الطعام.

ومن القضايا التي يتناولها الرصد الحقوقي والمتعلقة بحرية التعبير واستقلال الإعلام؛ قضيـة شراء المؤسسات الإعلاميـة من طرف بعض رجال الأعمال المقربين من السلطة، والتحكم في الخط التحريري للصحافة التي عرفت بنبرتها النقدية، وذلك عبر آلية عقود

(1)- جريدة العمق الالكترونية بتاريخ 25 شتنبر 2022

(2)- الجمعية المغربية لحقوق الانسيان التقرير السنوي المعروض على الرأي العام في الندوة الصحفية المنعقد بمقر الجمعية بتاريخ 5 غشت 2021

الإشهـار والدعـم العمومي، أو مـن خلال العقوبـات المالية ومتابعـة الصحفيين بموجب القانون الجنائي.

وقـد صنفت منظمة صحفيون بلا حـدود المغرب في المرتبة 135 عالميا في المؤشر الدولي لحرية الصحافة.

وقـد جـاء في تقرير هذه المنظمة لسنة 2022 تحـت عنوان الاستقطاب يدخل حقبة جديـدة أنـه «لم يكـن واقع الصحافـة مقلقا إلـى هذا الحد فـي شمـال افريقيا (دون احتساب مصر) حيث تشهد ثلاث بلدان تدهورا مخيفا في هذا الصدد.

ويتعلـق الامر بكل من الجزائـر حيث تتراجع حرية الصحافة بشـكل مثير للقلق بينما أصبحـت الاعتقـالات تطال الصحفيين بشكل معتاد، والمغرب حيث لا يزال ثلاثة من أبرز رموز الصحافة قابعين في السجون رغم كل الضغوط «.

وقـد سجـل نفس التقرير «تراجعا كبيرا في المغرب علـى مستوى استقلال الصحافة بينما تنامت الضغوط على وسائل الاعلام في سياق القضايا الثلاثة المتعلقة بالصحفيين توفيـقبوعشريـنوعمـرالراضـيوسليمـانالريسونـي»[1].

وما يعطي لهذه القضايا الحقوقية زخمها الإعلاني على قلة عددها مقارنة مع المراحل السابقـة هو كونها تجري في ظل الدستور الجديد وبعد الإصلاحات التي شهدها المغرب بعـد الربيـع الديمقراطي الذي شهد إعلانـات وتعهدات سياسيـة وحقوقية متقدمة على المستوى النظري والقانوني.

(1) https://shortest.link/goJ8

ثانيا: حالة المغرب الاقتصادية والاجتماعية

1 - المؤشرات الاقتصادية

إن أهـم ما ميز الوضع الاقتصادي بالمغـرب هو اعتماد نموذج تنموي جديد تم إعداده مـن قبـل لجنة من الخبراء يرأسهـا السيد شكيب بنموسى وزيـر الداخلية الأسبق وسفير المغرب في فرنسا وقتئذ بعد إجرائها لمشاورات واستشارات العمومية ولقاءات مع جميع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين[1].

ولقـد سجل الاقتصاد المغربي خلال نهاية ولايـة حكومة الدكتور سعد الدين العثماني انتعاشا ملموسا، رغم الآثار غير المسبوقة للأزمة الصحية والاقتصادية العالمية الناجمة عن انتشار جائحة كوفيد 19، وتراجع الاقتصاد العالمي عموما.

وفـي هذا الصدد، حقـق المغرب نسبة نمو هي الأعلى علـى الصعيد الجهوي والقاري بنسبـة أكثـر 5.5 في المائة سنة 2021، ليؤكد تقريـر بنك المغرب أن نسبة النمو الفعلية وصلت إلى 7.9 في المائة.

ويعـزى هـذا النمو إلى ارتفاع عائـدات القطاع الفلاحي بما فاق 17 فـي المائة، وإلى ارتفـاع الصـادرات بنسبة 25 فـي المائة، خاصة في قطاع الفوسفـاط وقطاعات صناعة السيارات، والنسيج، والصناعات الإلكترونية والكهربائية.

كمـا شهـدت الاستثمارات الأجنبية المباشـرة ارتفاعا بما يقـارب 16 في المائة، وهو مـا يعادل 2.5 من الناتج الداخلـي الإجمالي. وزادت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بحوالي 46 في المائة[2].

(1)- وقد نشر التقرير للعموم في كتاب تحت عنوان النموذج التنموي الجديد، تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع التقرير العام، أبريل 2021

(2)- وردت هذه المعطيات في الخطاب الملكي لافتتاح الدورة الأولى من الولاية الحكومية الجديدة بتاريخ 8 أكتوبر 2021

وفي ذات المنحى الإيجابي، تحسنت الأصول الاحتياطية الرسمية لبنك المغرب بنسبة 3.2 في المائة، مما وفر احتياطات مريحة، من العملة الصعبة، تعادل سبعة أشهر من الواردات. كما تم التحكم في نسبة التضخم، في حدود 1 في المائة خلال نفس الفترة[1].

وقد احتل المغرب المرتبة الأولى مغاربيا و5 عربيا 67 في مؤشر الابتكار لعام 2022 ضمن الفئة 6 بحصوله على 28.8 درجة[2]. إلى جانب البلدان التي يفوق فيها الأداء مستوى التنمية بالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا محققا تقدما بـ 10 درجات مقارنة من ترتيبه لسنة 2021 بموجب نفس المؤشر[3].

أما عجز الميزانية فقد تم تقليصه إلى 5.9 في المائة وتراجعت ديون الخزينة من 72.2 إلى 68.9 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي، مع انخفاض مكونها الداخلي إلى 53.1 في المائة ومكونها الخارجي إلى 15.9 في المائة.

غير أن هذه الأرقام التي تمثل طفرة في الانتعاش الاقتصادي في سياق أزمة عالمية بسبب جائحة كوفيد19 والحرب الروسية الأوكرانية سوف تعرف هبوطا حادا حسب توقعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وكذا حسب بنك المغرب المركزي والمندوبية السامية للتخطيط، إذ إن نسبة النمو المسجلة في الربع الأول من سنة 2022 بلغت 0.3 في الربع الأول من سنة 2022 ويرتقب أن تصل إلى 0.8 في المائة في متم السنة بسبب تراجع نمو القطاع الزراعي الناتج عن الجفاف، وكذا بسبب ارتفاع فاتورة المواد الغذائية بنسبة 7.8 في المائة، والمواد غير الغذائية بنسبة 3.4 في المائة.

أما نسبة التضخم فيتوقع أن تصل إلى 8 في المائة، وهو ما جعل بنك المغرب يرفع سعر الفائدة الأساس بـ 50 نقطة إلى 2 في المائة ثم إلى 2.5 في المائة[4].

(1)- عرض السيد إدريس الأزمي الوزير المنتدب السابق في الميزانية في ندوة صحفية للرد على اتهامات رئيس الحكومة بشأن تعطيل الزمن التنموي بالمغرب لمة 10 سنوات بتاريخ 20 شتنبر 2022
(2)- مؤشر الابتكار العالمي 2022 ملخص عملي النسخة العربية ص 12
(3)- نفسه ص5
(4)- عرض السيد إدريس الأزمي الوزير المنتدب السابق في الميزانية نفس المرجع المشار إليه اعلاه

2 - المؤشرات الاجتماعية

حسب التصنيف الأممي المعنون بـ «زمن بلا يقين.. مستقبل بلا استقرار» الصادر سنة 2022 عـن الأمم المتحدة، فقد تراجع المغرب بنقطتين في مؤشر التنمية البشرية برسم سنة 2021.

ويعتمـد التقرير في تصنيفـه على عدد من المؤشـرات، منها متوسط الدخل ومستوى المعيشة ومعدل الفقر ومعدل العمر ومعدل السنوات في التعليم ومستوى الصحة وغيرها مـن المؤشـرات. وجاء ترتيب المغـرب في المرتبة 123 من أصـل 191 دولة ضمن خانة التنمية البشرية المتوسطة بمعدل 0.968 من أصل نقطة واحدة[1].

وفي هذا الصدد بلغ متوسط عمر المغاربة 74 سنة منها أكثر من 76 للإناث وأقل من 72 بالنسبة للرجال.

ووصلـت سنـوات الدراسة في التعليم إلى 14.2 سنـة، 13.9 بالنسبة للإناث و14 سنة للذكـور، بينما لايتجاوز المعدل الفعلي للسنوات التي يقضيها المغاربة في التعليم إلى أقل من 5.9 سنة منها 5 سنوات للإناث و6.9 بالنسبة للذكور.

أمـا متوسـط حصة الفرد من الناتـج المحلي الإجمالي فلا تتجـاوز 7303 دولار منها 11300 للرجال و3200 للنساء.

أمـا علـى صعيد الفقر متعدد الأبعاد فـإن 1 في المائة من المغاربـة يعانون من الفقر الشديد، بينما تصل نسبة المهددين به إلى أزيد من 10 في المائة منهم[2].

وحسب المندوبية السامية للتخطيط بالمغرب (هيئة حكومية) فإن 3.2 ملايين شخص إضافي انضموا إلى «لائحة الفقر أو الهشاشة» جراء تبعات الجائحة وآثار أزمة التضخم.

(1)- الأمم المتحدة تقرير التنمية البشرية2022 لمحة عامة زمن بلا يقين حياة بلا استقرار، رسم مستقبلنا في عالم متحول ص 25

(2)- نفس المرجع

وخلصت المندوبية السامية للتخطيط إلى أن المغرب فقد ما يقرب من 7 سنوات من التقدم المحرز في جهود القضاء على الفقر والهشاشة، مشيرة إلى أن «وضعية الفقر والهشاشة بالمغرب قد تراجعت فعليا إلى مستويات سنة 2014 ».

ويعود ارتفاع عدد الفقراء بالمغرب حسب نفس الدراسة إلى جائحة كورونا بنسبة 45 في المائة، وإلى ارتفاع الأسعار عند الاستهلاك بنسبة 55 في المائة الباقية.

وقالت الدراسة إن الانكماش في مستوى المعيشة والآثار السلبية لجائحة كوفيد19، فاقموا من الفقر والهشاشة وزادوا من الفوارق الاجتماعية بشكل ملموس.

وتوقعت الدراسة ارتفاع معدل الفقر المطلق من 3 في المائة خلال سنة 2021 إلى 4.9 % في المائة، في 2022، ومن 1 إلى 1.7 في المائة بالمناطق الحضرية، ومن 6.8 في المائة إلى 10.7 في المائة، في الوسط القروي.

وقالت الدراسة إن التجار وعمال القطاع الزراعي كانوا الأكثر تضررا من تداعيات أزمة وباء كورونا، حيث انخفض مستوى معيشة الأسر بنسبة 2.2 في المائة سنويا ما بين 2019 و 2021 [1].

وعلى صعيد آخر، يحتل المغرب المرتبة 87 في مؤشر مدركات الفساد لعام 2021 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية[2]، ويركز على رصد مظاهر الفساد كالرشوة واختلاس المال العام، واستغلال السلطة لمصالح شخصية، والمحسوبية في الخدمة المدنية.

كما تقيس بعض البيانات الآليات الموضوعة لمكافحة الفساد مثل آليات محاسبة المسؤولين الفاسدين وقدرة الحكومة على تطبيق آليات تعزيز النزاهة، ووجود قوانين كافية حول الإفصاح المالي ومنع تضارب المصالح.

(1)- المندوبية السامية للتخطيط دراسة حول مستوى المعيشة صادرة في أكتوبر 2022 ومنشورة بالموقع الإلكتروني للمندوبية
(2)- الموقع الالكتروني لمنظة transparency الدولية https://www.transparency.org/news/ar/cpi-2021-highlights-insights

وقـد حصـل المغرب على 39 نقطة وجـاء في المركز الثاني مغاربيـا و87 عالميا بعد تونس بـ 44 نقطة والرتبة 70 عالميا، تليها موريتانيا 28 نقطة من 100، ثم الجزائر بـ 33 نقطة في الرتبة الرابعة مغاربيا الـ117 عالميا. لقد تراجع المغرب بمقتضى هذا الترتيب بنقطة واحدة قياسا لسنة 2022 التي حصل فيها على 40 نقطة[1].

ويعـزى هـذا التراجع إلى مجموعة من المعطيات، منها تجميـد اللجنة المختصة بتتبع مدركات الفساد برئاسة الحكومة وتأخير تفعيل الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها. ذلك بالإضافة إلى سحب الحكومة لمشروع قانون الإثراء بلا سبب (من أين لك هذا؟)، وتعطيل هيئات الحكامة (مجلس المنافسة بوصفه هيئة للحكامة من مهامها محاربة التركيـز الاقتصادي ومحاربة تضـارب المصالح والتواطؤ على الأسعـار) وكذا المعطيات التي كشفت عنها تقارير المجلس الاعلى للحسابات وتقارير المهام الاستطلاعية بالمغرب.

3 - المؤشرات القيمية والثقافية

عـاد المجـال القيمـي والثقافي بالمغرب بعـودة الجدل بخصوص موضوعات الحرية الجنسيـة خارج الزواج، والإجهاض، والشذوذ الجنسـي، وزواج القاصرات، والتعصيب في الإرث، وتقاسـم الثـروة المكتسبة خلال الزواج، وتعدد الزوجات ومسؤولية الرجل عن ابنه البيولوجـي المثبتـة علاقته به بموجـب البصمة الوراثيـة وقد تأطر هـذا النقاش بثنائية الحريـات الفردية المحميـة بموجب الاتفاقيـات الدولية والحرمـات الشرعية المحصنة بالدستور والقانون.

كمـا شكلت الانفلاتات القيمية في بعض الإنتاجات السينمائية والتلفزيونية والتعبيرات الغنائيـة في المهرجانات الفنية مصدرا لانقسام في الـرأي العام في وفي سائل التواصل الاجتماعي.

(1)- نفسه

وفـي هذا الصـدد تعالت الأصوات الغاضبة على إثر بث مسلسـل تلفزيوني على القناة الثانية في شهر رمضان لسنة 2022، حول مسلسل المكتوب الذي يعالج قضية «الشيخات» وهي نوع من المغنيات الشعبيات التي تمزج بين الغناء والرقص.

وقـد تصاعد هذا الجـدل وخاصة بعد الهجوم الإعلامي الـذي تعرض الداعية ياسين العمري الذي يحظى بمتابعة كبيرة في أوساط الشباب[1] بعد تعليقه على بث هذا النوع من العمل التلفزي في شهر رمضان وعلى تقديم الشيخة على أنه قدوة في المجتمع.

وقـد تأطر النقاش بهذا الخصوص حـول من يعتبر هذا العمل منكرا وفاحشة وبين من يعتبره فنا وتراثا جديرا بالحماية والتثمين.

وقد تعمق هذا الانقسام على إثر برمجة فيلم روائي طويل بعنوان «أزرق القفطان» بمهرجان مراكش للسينما، للمخرجة مريم التوزاني، زوجة المخرج نبيل عيوش، المتخصص في هذا النوع من الإنتاجات السينمائية الإباحية.

ويهـدف الفيلم إلى تمرير رسائل تدعو للتطبيع مع المثلية والشذوذ الجنسي والتسامح مع وضعيـة تكون فيهـا المرأة متزوجة وتحب زوجها وتتنازل عن حقوقها مع زوجها المثلي الذي دخل في علاقة غرام مع رجل[2].

وغير بعيد عن هذا السياق، يعيش المغرب على إيقاع تقاطبات مجتمعية فكرية وثقافية حـول النموذج الأسـري، خاصة بعد أن عاد النقاش العمومي حـول قضايا المرأة والأسرة إلـى المربـع الأول، إثر مطالبات بمراجعة مدونة السرة والدعـوة إلى ملاءمة أحكامها مع القانون الدولي من قبل البعض ومطالبة البعض الأخر بملاءمة بعض مقتضياتها مع أحكام المذهب المالكي.

وفـي هذا الصدد، جـاءت دعوة العاهل المغربي إلى إصلاح جديـد لمدونة الأسرة في

(1)- تصريح الداعية ياسين العمري بتاريخ 18 أبريل 2022
(2)- تصريح الدكتور احمد أويحمان رئيس المرصد المغربي لمناهضة التطبيع لجريدة هوية بريس الإلكترونية

إطار سقف يؤكد فيه أنه «بوصفي أميرا للمؤمنين فلن أحلل ما حلل الله ولن أحرم ما أحل الله سيما في المسائل التي تؤطرها نصوص قطعية قرآنية»[1].

وتنحصر موضوعات السجال المجتمعي أساسا حول قضايا السن الأدنى للزواج ووضعية الأبناء المولودين خارج الزواج وإثبات النسب وعدم إفلات الأب البيولوجي من المسؤولية عن ابنه البيولوجي المثبت بالبصمة الوراثية وعلاقة ذلك بالنسب الشرعي، ثم سؤال القطعي والظني في قضايا الإرث وحدود وضوابط التعصيب، وخاصة في بعض الموضوعات من قبيل السكن الرئيسي للأسرة، ثم حضانة الأبناء في علاقتها بالمصلحة الفضلى لهم بعد زواج الأم، والتشارك في الثروة المكتسبة أثناء الزواج واعتبار جهد رب البيت بمثابة عمل يساهم في تنمية ثروة الأسرة وشرعية الطلاق الشفوي وعلاقته بحماية حقوق الاطراف.

من جهة أخرى، شكل تألق الفريق المغربي لكرة القدم في منافسات مونديال 2022 بقطر وما واكبه من تعبيرات وسلوكات في أداء اللاعبين والجمهور المغربي في الملاعب وخارجها مصدرا لنقاش عمومي يحتفي بعدد من القيم المرجعية، منها قيم التضامن والوحدة والاعتزاز بالهوية والانتماء الإسلامي والعربي من خلال الإعلاء من شأن قيمة النية ورضا الوالدين وشكر النعمة بعد الإنجاز.

لكن هذا الاحتفاء بالقيم الإسلامية والوطنية تضايقت منه بعض الأوساط الداخلية والخارجية من خلال التهجم على بعض اللاعبين على خلفية اختياراتهم القيمية والدينية واتهامهم بالتطرف، كما جاء في تقرير قناة تلفزيونية ألمانية أوّلت رفع سبابة ثلاث لاعبين مغاربة على أنه يماثل سلوك نشطاء «داعش» قبل أن تقدم اعتذارها عن ذلك، ثم تلاه اتهام موقع إلكتروني محلي للمهاجم المغربي زكرياء أبو خلال بأنه سلفي يخترق الفريق الوطني ويجره نحو السجود عقب إحراز الأهداف أو التأهل، وهو ما لقي استهجانا واسعا من قبل الرأي العام وصل صداه إلى حد إصدار ملك البلاد برقية تشهد بخصال وأداء اللاعب

(1)- الخطاب الملكي بتاريخ 30 يوليوز 2022 بمناسبة ذكرى جلوسه على العرش

المغربـي زكرياء أبو خلال[1]، أجبرت علـى إثره المنشأة الإعلامية على تقديم اعتذار عما ارتكبته في حق هذا اللاعب.

وفـي نفس السيـاق تواصل الجـدل القيمي والثقافـي والمرجعي حول حالـة الاندفاع فـي العلاقـة مع الكيان الصهيوني وبداية الانتقال مع وضـع «التطبيع» إلى وضع الاختراق الصهيونـي بكل تداعياتـه القيمية والمرجعية والثقافية، فضلا عـن التداعيات السياسية والأمنيـة[2]. فبعد التطبيع الاقتصـادي والفلاحي والحديث عن اختـراق الزراعات الأكثر استهـلاكا للماء، تداولت بعض الأوساط الاقتصاديـة والاجتماعية معطيات حول تصاعد نفـوذ الشـركات الصهيونيـة في مجـال زراعـة القنب الهنـدي وفي مجـال التنقيب على المحروقات[3].

(1)- برقية ملكية موجهة إلى اللاعب المغربي مؤرخة في 21 دجنبر 2022 منشورة في المواقع والجرائد المحلية.
(2)- بلاغات وبيانات المرصد المغربي لمناهضة التطبيع
(3)- معطيات تنقلها تقارير اعلامية محلية عن ما تنشره الصحافة في الكيان الصهيوني من قبيل ما نشرته جريدة هسبريس المغربية في 8 دجنبر 2022.

ثالثا: الإسلاميون والمشهد السياسي والاجتماعي

سنقتصر في هذا المحور على جماعة العدل والإحسان وحركة التوحيد والإصلاح.

1 - جماعة العدل والإحسان

لم تخرج جماعة العدل والإحسان في تفاعلها مع الوضع السياسي والاجتماعي بالمغرب عن ثوابت سلوكها السياسي والاجتماعي وظلت وفية لرؤيتها السياسية العامة، مع تغيير طفيف في بعض التفاصيل لا يخلو من دلالة.

وفي هذا الصدد، ركزت الجماعة على التذكير بثوابت اختياراتها ومواقفها مع جنوح عملي للتعامل بمرونة مع الواقع، وخاصة في الموقف من الملكية التي لم تعد للجماعة مشكلا معها كنظام حكم وإنما في السياسات التي تصدر عنها[1]، وكذا في الموقف من إمارة المؤمنين التي أصبح الخطاب بشأنها أكثر وضوحا عندما حرصت الجماعة على توضيح أدبياتها حول الخلافة الراشدة على منهاج النبوة بوصفها مرحلة تاريخية قادمة في مآل الصيرورة والسيرورة التاريخية للأمة[2].

وفي تفاصيل مواقف الجماعة من الوضع العام أكدت الجماعة أن «العنوان الأبرز لهذه المرحلة هو العودة القوية للسلطوية في أسوأ تجلياتها، من انتهاك صارخ للحقوق والحريات، وتنكيل ممنهج بالمعارضين، واستفراد متعمد بالسلطة». وأضافت «أن المؤسسة الملكية في المغرب تحتكر جل السلطات، وتتحكم في من يمارس البعض الآخر، وتعطي الأفضلية في الأداء للمؤسسات المعينة على المنتخبة». «بدءا من التحكم في السياسات العامة للدولة ومرورا بالتعيين في المناصب السامية في المؤسسات ذات الصبغة الإستراتيجية، وهيئات الحكامة،... وانتهاء بالتحكم في مخرجات نموذج تنموي يرهن مستقبل البلاد»[3].

(1)- حوار صحفي مع السيد محمد العبادي الامين العام للجماعة مع بتاريخ 18 أبريل 2018
(2)- محاضرة للسيد فتح الله أرسلان حول الإسلاميون والربيع العربي في 17 ماي 2014 بثته قناة الشاهد التابعة للجماعة
(3) التقرير السياسي 2019-2022، الدائرة السياسية لجماعة العدل والإحسان.

وأضافت أن «الأمر استفحل أكثر بعد انتخابات 2021 التي جاءت بحكومة «شبكة مصالح» مقنعة بطابع حزبي للتغطية على هذا المنطق التسلطي في تدبير شؤون البلاد، والتي لا دور لها غير تنفيذ التعليمات الصادرة من الجهات العليا، فهي مجرد مؤسسة صورية للتسويق الخارجي ولتحميلها المسؤولية في حالات الفشل[1].

ورغم ما يظهر من حدة نقدية للأوضاع العامة بالبلاد في خطاب الجماعة، إلا أن ذلك لم يمنع بعض المراقبين من تسجيل تحول مهم في بعض جوانب الخطاب السياسي للجماعة وبداية الانخراط في تفاصيل الحياة السياسية والانتقال من رفض جذري للنظام إلى نقد الاختيارات والممارسات والاكتفاء بانتقاد ما تسميه بالنواة الصلبة للنظام وهيمنة السلطة المعينة على المؤسسات المنتخبة الهيمنة على اختصاصات الحكومة والبرلمان والانتقال من توصيف النظام بالجبري والملك العاض إلى نقد الفساد والاستبداد، وكل هذا يؤشر إلى التحول من المعارضة من خارج النسق إلى ملامح خطاب التهييء للاندماج.

ومن سمات خطاب التهيؤ للاندماج مواقف الجماعة من الانتخابات والحكومة والسياسات العمومية حيث قالت إن»المسلسل الانتخابي يجرى في سياق خاص، تمثل على الخصوص في سن قانون الطوارئ الصحية الذي حد من الحركية الاجتماعية والمدنية، ونعتت الإطار العام السياسي والقانوني المؤطر «للعملية الانتخابية بأنه تحكمي يهدف إلى التحكم المسبق في نتائجه. «والضبط القانوني القبلي من خلال تغييرات لا مثيل لها في التجارب الدولية المقارنة؛ خاصة ما يتعلق بالقاسم الانتخابي على أساس المسجلين. «وبعودة أكبر إلى الأساليب الفاسدة لتحقيق نتيجة انتخابية محددة».

إلى جانب «الاستعمال الواسع والخطير للمال، و»حشد ونقل للناخبين إلى مراكز الاقتراع»، و»دعم السلطة لمرشحين معينين على حساب مرشحين آخرين، و»منع العديد من المرشحين من التوصل بمحاضر التصويت»[2]..

(1)- نفسه
(2)- نفس المرجع

لتخلص إلى أن «النتيجة مرة أخرى هي انتخابات موسومة بالسمات السابقة نفسها، وبشكل مزيد، بما «يؤكد أن الانتخابات كما تجري ببلدنا لا علاقة لها بالنزاهة والحياد والتداول على السلطة، بل تجري للحصول على شرعية ديمقراطية وهمية، وإضفاء طابع ديمقراطي صوري على نظام سياسي غير ديمقراطي. كما تجري لإدماج نخب وتدجينها وتوظيفها في تجديد السلطوية، ومعاقبة نخب أخرى وإبعادها بعد أن استنفدت الغرض المرسوم لها».

أما بخصوص الموقف من «الحكومة التي يتم التسويق على أنها نابعة من إرادة الشعب «فإنها حكومة عاجزة تتفرج على معاناة المغاربة وتتركهم فريسة للوبيات المصالح والفساد بما يؤكد أن برنامجها الحقيقي هو القضاء على ما تبقى من كرامة عند المغاربة».[1].

من جهة أخرى، فقد تمحورت أهم أنشطة الجماعة العامة حول الاحتجاج ضد التطبيع وضد غلاء الأسعار والانخراط في الاحتجاج ضد استمرار «البيوت المشمعة» وضد اعتقال السياسيين والصحفيين على ذمة قضايا أخلاقية. وفي هذا الصدد شاركت في «الجبهة الاجتماعية» التي إلى جانب بعض قوى اليسار الجذري وفي لجان الدفاع عن المعتقلين والتنسيقيات المحلية. وقد كان لبعض أعضائها وقيادييها المحليين نصيبا من المتابعات على خلفية قضايا تعتبرها سياسية وتكيفها سلطة الاتهام على أساس أخلاقي.

كما خلدت الجماعة الذكرى الأربعين لتأسيها بمقاربة تروم الانفتاح على الآخر وتقييم مسارها ومسيرتها بعيون الآخرين من خلال تنظيم ندوات عرفت مشاركة تيارات متنوعة من الإسلاميين واليساريين[2].

كما حرصت على تقاسم أعمالها التربوية المتعلقة بمجلس النصيحة العام مع العموم من خلال بث أشغاله على المواقع الإلكترونية للجماعة في جرعة إضافية من الانفتاح على المجتمع.

(1) التقرير السياسي السنوي عن «حالة المغرب»، موقع الجماعة نت، 18 يوليوز 2022.
(2)- تم تنظيم ندوة علمية بتاريخ 5 نونبر 2022 وبثها على الموقع الالكتروني للجماعة

وقـد تزامنت هذه الفعاليات مع الذكرى العاشرة لرحيل مؤسسها وانتخاب أمينها العام الجديد الذي قضى عشر سنوات على رأس الجماعة.

كمـا شهدت الجماعـة خلال هذه المرحلة بداية الخروج العلني لمضامين نقاش داخلي حول العديد من المفاهيم المؤسسة في الخيارات التأسيسية للجماعة سواء على المستوى التربـوي أو علـى المستوى السياسي، ومن ذلك مفهوم الصحبة والمصحوب الحي والبناء الجديـد وسؤال الوفاء لتراث الشيخ المؤسـس، والتساؤل عن اختفاء بعض المفاهيم التي ميـزت قاموس الجماعة الفكـري والسياسي، وخفوت بعض مواقفهـا السياسية المعهودة مـن قبيل موقفها من الملكية وإمارة المؤمنين وتوصيفاته السابقة للنظام بأنه نظام جبري وملـك عاض وحديثهـا المكثف عن الخلافة على منهاج النبوة والشـورى والوراثة والقومة والزحف واقتحام العقبة.

2 - حركة التوحيد والإصلاح

ركـزت حركـة التوحيد والإصلاح خـلال هذه المرحلـة أنشطتها على العمـل الداخلي واهتمـت بتعميق التمايز بين الدعـوي والسياسي وأخذ مسافة أكبر عن شريكها السياسي حـزب العدالة والتنمية، وبرفع نبرتها النقدية اتجـاه مواقف واختيارات قيادته خاصة في بعض القضايا ذات الطبيعة القيمية.

بالرغم من حرص الحركة على عدم الانخراط في السجال العمومي حول قضايا الهوية والقيم التي أصبحت موضوع تقارير وتوصيات لهيئات الحكامة الرسمية كقضية الإجهاض والإرث والحريـة الجنسيـة، إلا أنهـا أصدرت مواقـف نقدية متعارضة مـع مواقف حزب العدالـة والتنميـة، خاصة في مواضيع لغـة تدريس العلوم في المرحلـة الثانوية والتطبيع مـع الكيـان الصهيوني، كما حذرت فـي تصريحات رئيسها من مخاطـر التسرع في تقنين زراعـة القنب الهنـدي واستعماله لأغراض طبية وصناعية، وهو القانون الذي أحاله رئيس

الحكومة والأمين العام للحزب الذي تجمعه بالحركة شراكة إستراتيجية، وذلك رغم أن الفريق البرلماني لنفس الحزب تدارك الموقف بتصويتهبالرفضضد هذا القانون على إثر الأزمة الداخلية بين قياداته[1].

وقد عقدت الحركة مؤتمرها الوطني السابع الذي أسفر عن انتخاب قيادة جديدة برئاسة الدكتور أوس رمال واعتماد مخطط استراتيجي جديد والدخول في دينامية تنظيمية لتجديد هياكل الحركة على المستويين الجهوي والمحلي[2].

وقد تمحورت مجمل أعمال الحركة ومساهماتها حول قضايا ترشيد التدين وترسيخ القيم وتعزيز الاستقامة في المجتمع، والانخراط في جهود مكافحة التطرف بكل أشكاله وإشاعة الوسطية والاعتدال وتعميق الاختيارات المغربية في التدين والتمذهب، وتعزيز الاجتهاد والتجديد الفكري والشرعي ودعم الإنتاج العلمي وتنشيط الحركة الفكرية.

كما ركزت أدوارها الإصلاحية في الدفاع عن الثوابت الوطنية والقيم الجامعة، ودعم جهود إصلاح التعليم والنهوض بالأسرة والإعلام والثقافة وحقوق الإنسان ضمن نسق الأصالة المغربية، المتشبثة بالثوابت الدستورية، المستندة إلى المرجعية الإسلامية وبالملكية الدستورية وبالوحدة الترابية والاختيار الديمقراطي، ورفض أي تجزيء لها أو مساس بها سواء من الداخل أو الخارج، باعتبارها عوامل قوة وإشعاع للمغرب، وتشكل مرتكزاتِ وأسس أيِّ مشروع تنموي أو إصلاحي.

كما انخرطت الحركة في جهود الدفاع عن الوحدة الترابية للمغرب، واستنكرت الاستفزازات الانفصالية ومن يدعمها من دول وجهات أجنبية، وأكدت على حاجة المنطقة المغاربية إلى استعادة خطاب الوحدة والتعاون والتضامن ورفض التجزئة والنزاع والتوتر، وثمنت علاقات الأخوة التي تجمع بين الشعوب المغاربية والإفريقية والعربية والإسلامية ودعت إلى تعزيزها.

(1)- رئيس فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب في كلمة تفسير التصويت المخصصة للمصادقة على مشروع القانون رقم 21.13 المتعلق بتقنين الاستعمالات المشروعة للقنب الهندي

(2)- حركة التوحيد والاصلاح المؤتمر الوطني السابع المنعقد ببوزنيقة

كما نوهت الحركة بالقيم الإسلامية للمجتمع المغربي وبارتباط المغاربة بالقرآن الكريم والسنة النبوية وبمكانة العلماء والقراء في وجدان المجتمع المغربي، ونبهت إلى خطورة استفزاز قيم المغاربة، داعيةإلى الدفاع عن الهوية والقيم ومناهضة دعوات الانحلال والتفسخ والتطرف.

وأدانت ما تتعرض له القيم النبيلة والفطرة السليمة للإنسان من هجوم، سواء تعلق الأمر بازدراء الأديان وإشاعة الإلحاد أو بدعوات الشذوذ الجنسي والحريات الجنسية وتشجيع الإجهاض[1].

كما دعت الحركة إلى حماية الاختيار الديمقراطي، والقطع مع الفساد بمختلف أشكاله ومستوياته، واحترام الحريات وحقوق الإنسان، وإطلاق سراح معتقلي الرأي والمعتقلين السياسيين، وتحقيق الحماية الاجتماعية الحقيقية للمواطنين والمواطنات تجاه غلاء الأسعار، وتوفير العيش الكريم من خلال ضمان الخدمات الأساسية وخاصة في مجال الصحة والتعليم وتوفير الشغل، باعتبارها مطالب وشروط ضروريةً لتحقيق السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي وضمانةً لنجاح أي نموذج تنموي هادف.

كما أكدت الحركة على الحاجة لتدارك اختلالات المنظومة التعليمية، وإعادة الاعتبار للغة العربية باعتبارها اللغة الرسمية في التدريس إلى جانب العمل على تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، والانفتاح على اللغات الأجنبية الحية ضمن اللغات المدرَّسة، والتراجع عن التمكين للفرنسية في التدريس في مخالفة صريحة للدستور، كما شددت على الحاجة لإيلاء المزيد من العناية للقيم في الوسط المدرسي ومحيط المؤسسات التعليمية.

ولم يفت الحركة أن تجدد ارتباطها بالقضية الفلسطينية مع الدعوة إلى تكاثف جهود القوى الحية للأمة لمناهضة المشروع الصهيوني الذي يخترق المجتمعات والدول ويزرع فيها بذور الخراب والضعف، وإلى تنمية الوعي بالمقاومة وبمركزية فلسطين والسعي إلى

(1)- حركة التوحيد والإصلاح المؤتمر الوطني السابع البيان الختامي الصادر بتاريخ 18 دجنبر 2022

تحريرها، كما دعت الأنظمةَ العربية المطبعة إلى العودة إلى جادة الصواب، وإلغاء اتفاقيات التطبيع وإنهاء الرهان على العدو التاريخي للأمة، وأدانت التواطؤ الدولي والصمت الأممي في التعامل مع جرائم الكيان الصهيوني؛ وأدانت ازدواجية المعايير في التعامل مع القضايا الدولية.

ونظرا لما تشهده الدول والشعوب العربية والإسلامية، في ظل حالة الفوضى وانسداد الأفـق السياسي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي خاصة في الدول العربية التي شهدت ثورات مضادة لإرادات شعوبها، فقد دعت الحركة جميع القوى الحية والفاعلة للأمة لوضع شروط مصالحات شاملة، وطالبت بإطلاق سراح المعتقلين من العلماء والدعاة والنشطاء المدنييـن والسياسيين، واستئناف مسارات الإصلاح والنهوض وتحقيق الحرية والكرامة والعدالـة الاجتماعيـة، وتوحيد جهود الأمـة لمواجهة القوى المتربصـة بها وفي مقدمتها الكيان الصهيوني.

لكـن بعض المراقبين يسجلـون عن الحركة حالة الإنكفاء التـي دخلت فيها خلال هذه المرحلـة وتقليصهـا لمستـوى حضورهـا في العمل العـام، دون أن تفسر مـا إذا كان ذلك اختيارا وترتيبا للأولويات أو حالة ضعف وتراجع في الأداء.

كما أن نبرة الخطاب الذي تضمنته كلمة رئيسها وكذا في البيان الختامي للمؤتمر الأخير، تكشـف عن طبيعة العلاقة مع السلطة وتؤشر لخطاب جديد تساؤل بشأنه بعض الباحثين ما إذا كان يدشن لمرحلة ما بعد الاندماج السياسي للإسلامين أو يعكس مجرد حالة عابرة تعكس حالة التقاطع بين اختيارات السلطة في بعض القضايا القيمية والاستراتيجية وبين قناعات وثوابت الحركة.

ومـا يؤاخـذه المراقبون حول الحركة هو خفوت ادائها العـام وغياب موقفها ورايها في قضايـا عامة اعتـادت ان تكون في صـدارة التدافع المجتمعي بشأنهـا، كما، غابت وجهة نظرهـا بشأن المناكفاتبين اعضائها الذين يشغلـون مواقع قيادية في الحزب الذي تعتبره شريـكا سياسيـا لها، على خـلال ما جرى في نزاع مماثل في مرحلـة سابقة في المنظمة

النقابية التي تعتبرها شريكها الاجتماعي والتي وصلت الى حد اقالة بعض اعضائها الذين تصرفوا بما يخالف قرار الهيئات الرسمية لهذه النقابة.

كمـا غابـت المواقف الرسمية للحركة من بعض القضايا التـي شغلت الاوساط العلمية والحـركات الاسلامية ومنهـا ما شهده الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين على اثر استغلال اوساط جزائرية رسمية ودعوية وعلمية وسياسية لتصريحات الدكتور احمد الريسوني أول رئيس للحركة بعد الوحدة وخليفة الشيخ القرضاوي على راس اتحاد العلماء[1]، وما انتهى اليـه ذلـك من استقالة وانسحاب لـه من الاتحاد بعد الضغط عليـه للاعتذار عن مواقف صـدرت عنه بصفة شخصية واعلـن تشبثه بها،[2] وتهم موقفه من الصحراء المتنازع عنها بين المغرب والجزائر.

(1)- رسالة استقالة الدكتور أحمد الريسوني من رئاسة الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين بتاريخ 28 أغسطس 2022
(2)- بلاغ انسحاب الدكتور الريسوني من الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين بتاريخ 4 شتنبر 2022

السودان:

فراغ دستوري
ومتاهات على مسار استعادة الانتقال

مجموعة التفكير الاستراتيجي

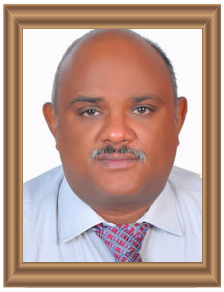

د.مهدي دهب حسن دهب*

(*) الصفة : أستاذ العلوم السياسية المشارك بالجامعة افريقيا العالمية
- استاذ العلوم السياسية بالجامعات السودان، والمتخصص في الجيوبلوتيكا، ومستشار لعدد من المراكز البحوث الاستراتيجية.
- مدرب مدربين في التخطيط الاستراتيجي بمركز التفكير الاستراتيجي بتركيا.
- مستشار لمركز النيل للدراسات الاستراتيجية – مصر
- عضو الهيئة العلمية الاستثمارية لمجلة الدراسات الأفريقية والعربية.
- محكم مشارك في عدد من المجلات السياسية العلمية ببعض الجامعات العربية.
- عضو اتحاد الكتاب العرب.
- عضو الجمعية العربية للعلوم السياسية.
- رئيس تحرير مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة افريقيا العالمية

المقدمة:

يعتبر عام 2022م عام للنسيان لدي الشعب السوداني الذي لم يمر عليه مثل هذه الأوضاع التي مرت بها منذ الاستقلال البلاد حتى في تلك السنوات التي عانت من الحرب الأهلية، حيث شهدت البلاد فراغاً دستورياً وتهدوراً امنياً واقتصادياً وحالة من العزلة الدولية التي زادت الأوضاع سواءاً نتيجة لمغامرات قيادات الجيش الذين انقلبوا على السلطة الانتقالية في 25 اكتوبر 2021م ،الأمر الذي أدخل السودان في حالة من التوهان وفقدان البوصلة من قبل أطراف العملية السياسية في التوصل لصيغة لحكم البلاد، واستعادة مسار الانتقال الديمقراطي الذي توقف على خلفية انقلاب المؤسسة العسكرية على الحكومة الانتقالية، ودخول البلاد في نفق مظلم نتيجة للفراغ الدستوري الذي حدث بعد تسلم الجيش مقاليد الامور وفشل المؤسسة العسكرية في تعيين رئيس خلفاً لرئيس الوزراء عبدالله حمدوك الذي قدم استقالتة في الاسبوع الاول من يناير 2022م.

وترتب عن ذلك اخفاقها في تشكيل حكومة انتقالية تتولى إدارة شؤون البلاد، ولعل السبب في اخفاق المؤسسة العسكرية في تشكيل الحكومة، رفض المجتمع الدولي للخطوات التي أطلقت عليها القوات المسلحة «التصحيحية»، بالاضافة إلى فقدانها التكيف القانوني لان عملية تغيير الحكومة الانتقالية وعزل رئيس الوزراء حسب الوثيقة الدستورية لعام 2019م تعديل 2020م لايتم الا بموافقة المجلس التشريعي الانتقالي بأغلبية الثلثين وهو الذي لم يتم تشكيله منذ نجاح الثورة وحتى الانقلاب عليها في اكتوبر 2021م، كما أن ضغوطات المعارضة بشقيها السياسي ولجان المقاومة نجحت في افشال كل مساعي العسكر في تأطير الانقلاب وشرعنته، مما حدى بالمكون العسكري الاكتفاء بتيسر دولاب العمل اليومي عبر وكلاء الوزرات ورؤساء الادارات المتماهية معهم، ولعل الوزير الوحيد الذي ظل في منصبه بعد الانقلاب هو وزير المالية جبريل خليل «قائد حركة العدل

والمساواة» الذي شغل هذا المنصب بعد توقيع اتفاقية جوبا للسلام في اكتوبر 2020م وتشكيل الحكومة في مطلع في عام 2021م.

أسفر عن حالة الفراغ الدستوري غياب تام للمؤسسية، تولت الحركات المسلحة والدعم السريع والجيش مقاليد الأمور بالبلاد، ولإضفاء الشرعية لسطوتهم المطلقة عيّن قائد الجيش البرهان مجلس سيادي من بعض المدنيين بالاضافة الي العسكريين السابقين من المجلس بملامح من النظام القديم نظام30 يونيو 1989م، وبعض الشخصيات المؤمنة بالتطبيع مع اسرائيل من أجل توظيفهم للخروج من مأزق الانقلاب عبر بوابة التطبيع،الأمر الذي جعل المجلس السيادي ضعيفاً لا يملك مقومات تولي زمام الأمور ومجابهة تحديات الفترة الانتقالية، وانتهى بهم المطاف بتسريح المدنيين في 4 يوليو2022م وحل المجلس في 25 اكتوبر وإعلان حالة الطوارئ تتمهيداً للتوقيع اتفاق جديد مع المدنيين،واعفاء بعض قيادات الجيش المتطرفين مثل (الحوري) رئيس تحرير صحيفة القوات المسلحة ومدير التلفزيون القومي وبعض الشخصيات الاخرى المعروفة بميلوهم لنظام الانقاذ والذي أعادهم قائد الجيش الفريق البرهان الى العمل بعد ان أعفتهم لجنة تفكيك نظام 30 من يونيو 1989م واسترداد الأموال العامة من مناصبهم.

انعكس هذا الواقع على حياة الشعب الذي ظل يعاني خلال السنوات الخمسة الأخيرة من تردي الأوضاع المعيشية بل أن بعض المناطق في السودان واجهت شبه المجاعة، في ظل توقف عجلة الانتاج وارتفاع الاسعار، وعلى الرغم من أن الاقتصاد السوداني في عام 2022م شهد انخفاضاً مستمراً في معدلات التضخم ووصلت إلى أدني مستوى لها خلال العاميين،إلا أن ذلك لم يحدث أي تأثير على أسعار السلع وظل إرتفاع الأسعار السمة الملازمة للاقتصاد،الشئ الذي أثر على حياة الشعب السوداني حيث بدأت الأوضاع الاقتصادية تؤثر عليهم بل وتغيير في السلوك الجمعي وعلى الأمن الإجتماعي، وتنامي معدلات الجريمة والسرقة والسطو بصورة ملفتة لم يعتادها المجتمع السوداني.

وبطبيعة الحال ظلت البلاد تعاني من إنفلات أمني كبير خاصة على مستوى الأمن الإجتماعي والتعايش السلمي بين مكونات المجتمع، في مناطق مضطربة بصورة مستمرة مثل ولاية غرب دارفور التي شهدت مواجهات دامية بين بعض المكونات القبلية المحلية أدى إلى مقتل العديد من المواطنين،كما إستمر القتال القبلي في ولايتي كسلا والنيل الأزرق للعام الثالث على التوالي بين المكونات الاجتماعية،حيث ارتكتبت فيها جرائم ترتقي إلى جريمة الإبادة الجماعية، كما حدث في النيل الأزرق من حرق وسحل بعض المواطنين من قبل قبائل ظلت في حالة من العداء منذ فترة.

المحور الأول: المتغيرات السياسية وتطورات الأوضاع:

على الصعيد السياسي ظلت الأوضاع السياسية والأمنية بالسودان في غاية الاضطراب نتيجة للإنقلاب العسكري وسيطرة الجيش وتعطيل الأطر الدستورية وفقدان الشرعية، الأمر الذي إنعكس على أداء المؤسسات وعلى القوى السياسية التي انغمست في خلافات سياسية وظلت تبحث عن سبل من أجل إسقاط الانقلاب والعودة بالفترة الانتقالية الى مسارها المدني الديمقراطي.

شغلت الساحة السياسية في السودان خلال عام 2022م بعض القضايا السياسية الجوهرية المهمة لإنجاح عملية الانتقال الديمقراطي،مثل قضيتي كيف تحكم البلاد ومن يحكم ويكمل الفترة الانتقالية، ووضعية الجيش في العملية السياسية وهيكلة الوحدات العسكرية،و ترتب عن ذلك جدل حول الحاضنة المدنية الثورة وتعريف القوي المدنية،وعودة انصار النظام السابق، وتفكيك التمكين لنظام الـ30يونيو1989م.

الفراغ الدستوري ومسألة الانتقال الديمقراطي:

ظلت حالة الفراغ الدستوري وعدم إكتمال مؤسسات السلطة الانتقالية مستمرة في السودان بحلول عام 2022م، حيث لم تفلح النخب السياسية التي سيطرت على مقاليد الأمور بعد الثورة في الاتفاق على مجلس تشريعي وبرلمان للثورة نتيجة للخلافات الكبيرة بين القوى السياسية فيما بينها من ناحية ومع المؤسسة العسكرية المهيمنة من ناحية أخرى، وإزدادت الأوضاع السياسية سوءاً بعد إلغاء قائد القوات المسحلة الفريق البرهان الوثيقة الدستورية التي كانت تمثل مرجعية قانونية تحكم الفترة الانتقالية،كما قام بحل واعتقال بعض القيادات السياسية بما فيهم أعضاء بالمجلس السيادي،وبالتالي آلت الأمور السياسية إلى المكون العسكري الذي قام بحل المجلس السيادي ومجلس الوزراء دون أن يتمكن من تعيين رئيس وزراء مدني وحكومة إنتقالية،وذلك لإفتقاد المؤسسة العسكرية للسند قانوني يكفل لها اختيار الآلية التي تحكم بها البلاد منفرداً،حيث كان عملية اختيار وعزل رئيس الوزراء من صلاحيات المجلس التشريعي الإنتقالي الذي لم يتشكل طيلة فترة الشراكة بين المدنيين والعسكر،وهو الشئ الذي قاد البلاد على هيمنة مطلقة لقائد الجيش الفريق البرهان والذي منح لنفسه صلاحيات واسعة في ادارة شؤون البلاد،واتخاذ قرارات مصيرية ليست من اختصاصات حكومة انتقالية مثل توقيع اتفاقية استثمار بعقود انتفاع طويلة كما حدث في ميناء ابوعمامة بشرق السودان الذي منح لموانئ ابوظبي، بالاضافة الى ملف التطبيع مع اسرائيل.

بعد فض الشراكة مع المدنيين بدى البرهان متخبطاً في سياسته، خاصة بخصوص تعديل الوضع الانقلابي القائم والحصول على الشرعية والتأييد الداخلي، ومن أجل تحقيق ذلك سعى إلى إيجاد حاضنة سياسية بتقوية شركاه من قيادات الحركات المسلحة والجبهة الثورية وبعض المدنيين،الذين إنشقوا عن قوى الحرية والتغيير وشكلوا قوى الحرية والتغيير التوافق الوطني، والذي تحول لاحقاً إلى التوافق الوطني-الكتلة الديمقراطية بعد توقيع اتفاقية مع حزب الاتحادي الديمقراطي الأصل برئاسة محمد عثمان الميرغني، الذي عاد من القاهرة من أجل تأسيس هذه الكتلة ليكون منافساً لقوى الحرية والتغيير

المجلس المركزي،وتم الاعلان عن هذا التحالف في يوم الخميس 3 نوفمبر2022م،ويضم التحالف حزب الاتحادي الأصل بقيادة جعفر نجل السيد الميرغني الذي تم تعينه من قبل الكتلة رئيساً لها،كما تضم الكتلة الحزب الجمهوري بقيادة حيدر الصافي،وجزء من الحركات المسلحة التابعة للجبهة الثورية مثل حركة العدل والمساواة بقيادة وزير المالية جبريل ابراهيم وحركة تحرير السودان بقيادة منى اركو مناي وقيادات من شرق السودان يتقدمهم محمد الامين ترك رئيس المجلس الأعلى لنظارات البجا والعضو السابق للمؤتمر الوطني بشرق السودان.

المبادرات ومساعي الخروج من المأزق:

بعد اجراءات الجيش أوخر أكتوبر من العام الماضي دخل السودان في نفق مظل وانسداد الأفق السياسي، وهو الشئ الذي جعل كافة أطراف العملية السياسية تشعر بخطورة الأمر وتؤمن بضرورة إيجاد حلول من أجل ابعاد مخاطر الحروب وضياع البلاد،طرحت مبادرات من أجل المضي قدوماً للأصلاح السياسي،وعلى الرغم من أختلاف الرؤي في من يحكم البلاد وكيف تحكم إلا أن الجميع كان مؤمناً بضرورة اتفاق القوى السياسية واعادة الجيش إلى ثكناته،حيث طرح في مطلع 2022م،مبادرات عديدة للحل من دول الجوار والايقاد والبعثة الأممية وبعض المؤسسات الجامعية ورجال الأعمال، إلا أن أشهر هذه المبادرة التي وجدت حظها من الإهتمام هي:

مبادرة فولكر بيرتس:

تم إطلاق المبادرة في 8 يناير 2022م من قبل البعثة الأممية في السودان، لذلك عرف ايضاً بالمبادرة الأممية، للوصول لتسوية سياسية للأزمة التي تمخضت عن الانقلاب العسكري في 25 أكتوبر 2021، والذي أطاح بالأوضاع الدستورية الحاكمة للفترة الانتقالية

في البلاد،وقد أيدت المبادرة مجموعة من الدول المهتمة بالشأن السودان على رأسها دول الترويكا (أميركا وبريطانيا والنرويج) والاتحاد الأوروبي،بالاضافة إلى دعم المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي، كما وافقت عليها بعض القوى السياسية الوطنية وفي مقدمتها قوى الحرية والتغيير، كما قبلها الجيش بحذر[1].

وكان منهجية المبادرة تقوم على الحوار فردياً بصورة غير مباشرة مع كل القوى الرئيسة للوقوف على رؤاها وتصوراتها، والتي أطلقت عليها «أصحاب المصلحة» الرئيسيون من المدنيين والعسكريين بما في ذلك الحركات المسلحة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمجموعات النسائية ولجان المقاومة[2].

وعلى الرغم من تأييد معظم القوى الثورية الحية لهذا الاتفاق تم شيطنتها ورفض من قبل التيار الاسلامي العريض المدعوم من قبل المؤتمر الوطني وتخوين كل القوى السياسية التي أيدتها،ومقاومتها بمظاهرات شعبية واطلاق مبادرة مناوئة لها سميت بمبادرة الجد.

مؤتمر قوى لحرية والتغيير لتقييم الفترة الانتقالية:

عقد قوى الحرية والتعيير بالشراكة مع صحيفة الديمقراطي ورشة علمية تعتبر الأولى من نوعها يتم تنظيمها من قبل تحالف سياسي لتقديم النقد الذاتي لتجربته السياسية في المشاركة في الحكم، و انعقدت الورشة تقييم الفترة الانتقالية في الفترة ما بين 20 إلى 24 يوليو 2022م، بدار نقابة المحامين بالخرطوم، وبعد نقاشات استمرت لمدة أربعة خرج المشاركين من القوى السياسية بالمخرجات الآتية:

- إرتكبت قوى الحرية والتغيير من الأخطاء التي تتحمل جزء منها وقعت اثناء الشراكة في الفترة الإنتقالية مع حكومة العسكرشة إلى عديد من الأخطاء الى تحمل الحرية

(1) /www.alhurra.com/different-angle/
(2) 2 /www.aljazeera.net/amp/politics

والتغيير جزءا منها وهذه الأخطاء تمثلت في الآتي:

- عـدم وضع لإصـلاح الأمني العسكري كأولوية قصوى لهـا وقبولها أن يتولى المكون العسكري وزاري الدفاع والداخلية عملية إصلاح قطاع الأمن.

عدم ممارسة الضفط في تفكيك التمكين بالأجهزة النظامية(الجيش والشرطة).

-عـدم تفكيك المنظومـة الاقتصادية للشـركات العسكرية والأمنية التـي تهيمن على غالبية موارد البلاد.

- الإنغـلاق وعـدم الإنفتاح على الخبرات والعقول السودانيـة غير الحزبية مما أضعف الإنتقال وأعاق إصلاح الخدمة العامة.

- تـرك القضاء والنيابـات والمصارف ومفاصيل الخدمة المدنية تحت سيطرة عناصر النظام السابق، مما مكنهم من تقويض المؤسسات العدلية وتمكين مخططات الثورة المضادة والانقلاب علة الفترة الإنتقالية.

- التركيز على العاصمة واهمال إجراء التغييرات الديمقراطية في الولايات.

- عـدم الاهتمـام بالإعـلام والتواصل مع الجماهيـر مما هيأ لحمـلات التضليل التي نظمتهـا القوى المعادية للثورة، بالتواطؤء مع جهـات أجنبية محترفة كمرتزفة فاغر الروسية،و تشويه ثورة ديسمبر ورموزها والقيادات الديمقراطية المدنية[1].

مبادرة الجد «مبادرة أهل السودان»:

أطلـق المبـادرة الشيخ المتصوف الطيب الجد في 21 مايو، وسميت بمبادراة نداء أهل السـودان للوفاق الوطنـي لتكون مبادرة مناوئة لمبادرة البعثـة الاممية-مبادرة فولكر، مما

(1) إعداد وتحرير: رباح الصادق المهدي،ورشة تقييم الفرة الانتقالية: أوراق ومداولات،الخرطوم،الديمقراطي،الطبعة الأولى 2022م،ص5

أكسبها دعم الاسلاميين من أنصار النظام السابق،حيث إنخرطوا فيها على المستوى القيادي وظهر في بعض اجتماعاتها قيادات الموتمر الوطني من أمثال ابراهيم غندور،الذين ظلوا ينظموا مظاهرات ضد مبادرة فولكر في محاولة منهم لافشالها.

قدمت المبادرة توصيات لها في يوم 14 أغسطس 2022م لتكون خارطة طريق للخروج من أزمة البلاد السياسية، ومن أبرزها:

-استكمال الفترة الانتقالية على لاتتجاوز 18 شهراً بعد تولى حكومة مدنية مستقلة محددة المهام وتكون من أولوياتها تحقيق تطلعات الشعب في حكم ديمقراطي راشد عبر انتخابات حرة ونزيهة.

-العمل على وقف التدهور الاقتصادي وبسط الأمن وهيبة الدولة وتحقيق العدالة الانتقالية والسلام[1].

- ترسيخ مبدأ التداول السلمي للسلطة والدفع نحو طريق تحقيق الديمقراطية عبر الانتخابات التي تمثل أساس الشرعية السياسية، وتهيئة المناخ الديمقراطي وكفالة الحقوق والحريات السياسية[2].

رفضت المبادرة لتأييدها من قبل المؤتمر الوطني ومشارك رموز النظام السابق وقيادته فيها،وأطلاق هتافات تعود إلى عهد النظام البائد وهو الأمر الذي وأدها في مهدها ولم تجد التأييد من القوى الثورية ولجان المقاومة.

مبادرة نقابة المحامين:

اطلقت المبادرة من قبل اللجنة التسيرية للنقابة المحاميين السودانيين والتي تضم قيادات من تجمع المحاميين الديمقراطيين ومحاميين وطنيين في ورشة نظمت في

(1) www.aljazeera.net/amp/news/2
(2) abaadpress.com/

فنـدق كوارال بالخرطوم يوم 27 سبتمبر2022م بعنوان «مشروع الدستور الانتقالي»،والتي حظيـت بدعم كبير من قوى الحرية والتغيير ولجان المقاومة وتجمع المهنيين،كما حظيت بدعـم الأتحـاد الأوربـي و13 دولـة أخرى مأمليـن في ذلك مخرجـاً للازمـة السياسية السودانية،ووصف الأتحاد الاوربي المبادرة بأنهاا تمثل طاراً ذو مصداقية وشمولية لقيادة المفاوضـات السياسية في البـلاد، كما دعمت السفارة الأميركية فـي الخرطوم،وحظيت مبـادرة النقابـة بدعم أكبر من دعم أي مبادرة قدمت،وتـم أرسال نسخة للمكون العسكري للتشاور عليها والاتفاق على تشكيل حكومة انتقالية بقيادة مدنية في السودان[1].

ومن أبرز بنود التي وردت في مشروع الدستور الإنتقالي:

- تشكيل حكومة كفاءات مدنية.
- مجلس سيادي تحت سيطرة المدنيين.
- العمل على إصلاح القوات النظامية.
- إلغاء كل قرارات الخامس والعشرين من أكتوبر بعد استيلاء الجيش على السلطة.

رفضت بعض القوى المناوئة للثورة لهذه المبادرة بحجة أنها مصنوعة خارجياً ومستوردة مستقليين في ذلك الدعم الكبير الذي وجده المبادرة من الدول الغربية والترويج للمبادرة الجـد، إلا أن المبـادرة أصبحـت مرجعية للقوى الثورية التي وقعـت على الاتفاق الأطاري فـي مطلع ديسمبر بعد إجـراء تعديلات على خلفية ملاحظات أبدتها المؤسسة العسكرية عليها.

الاتفاق الاطاري:

وقع على الاتفاق الاطاري 5 ديسمبر2022م من اجل صياغة رؤية لاعادة الحكم المدني

(1) https://asharq.com/latest-news/78aNp544Yjnt3UQnqeEpUR/

واطـلاق العمليـة الديمقراطية في السودان بسلطة مدنية كاملة، بين قوى الحرية والتغيير المجلس المركزي وبين قيادات الجيش والدعم السريع،مع رفض بعض مكونات قوى الحرية والتغيير مثل حزب البعث العربي الاشتراكي الأصل والحزب الناصري،اعتراضاً على بعض النقـاط الإجرائيـة وعلى طريقة التفاوض وعلى بعض البنود التي تـم تعليقها لمشاورات لاحقة يتم التفاوض حولها مثل تفكيك التمكين.

وردت فيـه بعض المبادئ العامة لترسيخ العدالـة وآليات للحد من الافلات من العقاب والتأكيد على جيش مهني ملتزم بعقيدة عسكرية قومية وإقامة سلطة مدنية،ومن أبرز بنود الاتفاق[1]:

- يتولي رأس الدولة منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة.
- مـدة الفتـرة الانتقاليـة 24 شهراً تبدأ مـن تاريخ تعيين رئيـس للوزراء،وتنظيم عملية انتخابيـة شاملـة بنهايتهـا على أن يتم تحديـد مطلوباتها والتحضير لهـا في الدستور الانتقالي، لتكون ذات مصداقية وشفافية وتتمتع بالنزاهة[2].
- إطلاق عملية شاملة لصياغة الدستور تحت إشراف مفوضية صياغة الدستور.
- تحديد هياكل السلطة الانتقالية لتشمل المجلس التشريعي والمستوى السيادي ومجلس الوزراء.
- تنفيذ اتفاق سلام جوبا مع تقييمه وتقويمه.
- تعزيز حق جميع المواطنين بالمشاركة المدنية وتقويم مستويات الحكم الانتقالي.
- تحييد الجيش وتنقيته من الوجود السياسي الحزبي ليصبح جيشاً مهنياً.
- ترسيخ مبدأ العدالة والمحاسبة بما فيه آليات العدالة الانتقالية.

(1) www.alarabiya.net/amp/arab-andworld
(2)https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1577927

تم توجيه إنتقادات من بعض القوي السياسية بما في ذلك بعض الاحزاب التي تنمي لتحالف قوي الحرية والتغيير، مثل حزب البعث العربي الاشتراكي الاصل الذي أنسحب من التحالف بحجة أن الأتفاق يشرعن الانقلاب لا يسقطه، كما طالبوا بضرورة تقديم المتورطين في الانقلاب للمحاكمة،والعمل على إزالة التمكين وتفكيك بنية الدولة العميقة،كما رفضه الحزب الشيوعي الذي قام بتأسيس تحالف أطلق عليه تحالف التغيير الجذرية والذي ضم بجانب الحزب الشيوعي جزء من تجمع المهنيين وبعض المفصولين من الشرطة واسرة الشهداء الرفضين الحوار مع العسكر وهو تحالف يطالب بتفكيك بنية الانقلابات والتوزيع العادل للثروات.

وعلى الرغم من التوقيع على الاتفاق الاطارى إلا أنه من الملاحظ أن قائد الجيش الفريق البرهان لم يتخلى عن تكتيكاته القائمة على سياسة كسب الوقت والبحث على مبررات للتنصل من التزاماته،كما يستخدم ورقة انصار النظام السابق لخلق فوبيا عودتهم لدي الشعب السوداني،حيث درج على التقارب معهم للخروج من أي مأوق سياسي يقع فيه،مقابل اطلاق سراحهم وإعادتهم للخدمة العامة واعادة اموالهم لهم،بعد أن صودرت منهم بواسطة لجنة ازالة التمكين واسترداد الاموال العامة.

المحور الأول: المتغيرات السياسية وتطورات الأوضاع:

المحور الثاني: الأداء الإقتصادي وفقاً للأحصائيات والتقديرات الرسمية:

شهدالسودان في عام 2022م ازمة اقتصادية طاحنة نتيجة لجالة العزلة الدولية ووقف الدعـم من قبـل المؤسسات الدولية ومجموعـة دول أصدقاء السودان الـذي تأسس على خليفة تشكيل الحكومة الانتقالية في عام 2020م، مما ادى الى حالة من الشلل الاقتصادي ووقـف الانتـاج وارتفاع كبيـر في الاسعار السلعـة وزيادة أسعـار العقارات،على الرغم من انفخاض معدلات التضخم الشهري ليصل لادنى مستوى له منذ عامين في نوفمبر بنسية 88.8 % بعد ان انتهى العام الماضي (2021م) في ديسمبر بنسبة 318.2 %، كما ارتفع سعـر صرف العملة السودانية مقابل العملات الأجنبية حيث وصل سعر الدولار الامريكي الـى مـا يقارب ال 600 جنيه في أعلى سعر له خلال العام، وظل متأرجحا بين 570 جنيه الى 580 جنيه مقابل الدولار الامريكي، بزيادة كبيرة عن سعرها العام الماضي(2021م) والذي كان يتأرجح ما بين 436 جتيه و453 جنيه مقابل الدولار الأمريكي[1].

1- الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات الرئيسـية للعام 2017-2022م وفق الاسعار الثابتة لسعر السوق

في عام 2022م تراجع مساهمة القطاعات الرئيسية عما كان عليه في عام 2021م،مع زيادة طفيفة لمساهمة قطاع الزراعة في عام 2022م حيث بلغ مساهمته في 9،144 مليون جنيه مقارنة بـ 9،135 مليون جنيه في عام 2021م،مع تراجع مساهمات قطاعي الصناعة والخدمـات عـت العام السابـق، حيث بلع مساهمـة القطاع الصناعي فـي الناتج المحلي الاجمالي 7،704مليون جنيه مقارنة مقابل 7،760 مليون جنيه في عام 2021م،كما تراجع

(1) ادارة الاخصاء بنك السودان،التشرة الاقتصادية،اكتوبر2022م

ايضاً مساهمة قطاع الخدمات حيث بلغ جملة مساهمة القطاع 17،849 جنيه في 2022م بينما بملغ مساهمة قطاع الخدمات في 2021م 18،069 مليون بفارق 1720 مليون جنيه.

الجدول رقم (1)

يوضح الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات الرئيسية للعام 2017-2022م

وفق الاسعار الثابتة لسعر السوق

(SDG Millions)

النشاط الاقتصادي ECONOMIC ACTIVITY	2017	2018×	2019	2020	2021	2022
قطاع الزراعة Agriculture Sector	9.900	10،296	10،181	9،308	9،135	9،144
قطاع الصناعة Industry Sector	7،481	7،689	7،572	7،775	7،760	7،704
قطاع الخدمات Services Sector	18،298	18،700	18،445	18،549	18،069	17،849
الناتج المحلي الاجمالي **Gross Domestic Product**	35،679	**36،684**	**36،198**	**35،632**	34،964	34،697

Source :- Central bureau of Statistic

ووفق البيانات المرصودة في خلال الستة أعوام الاخيرة للنشاط الاقتصادي في السودان، يتضح أن أفضل الأعوام في مساهمة القطاعات الرئيسية في الناتج القومي الاجمالي سجل في عام 2018م،حيث بلغ جملة مساهمة قطاع الزراعة وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات فيه 36،684 مليون جنيه بينما سجل اقل قيمة للناتج الاجمالي في العام 2022م بمبلغ 34،697 مليون جنيه[1].

(1) المركز القومي السوداني للإحصاء،الناتج الاجمالي المحلي للقطاعات الرئيسية،دسيمبر2022م

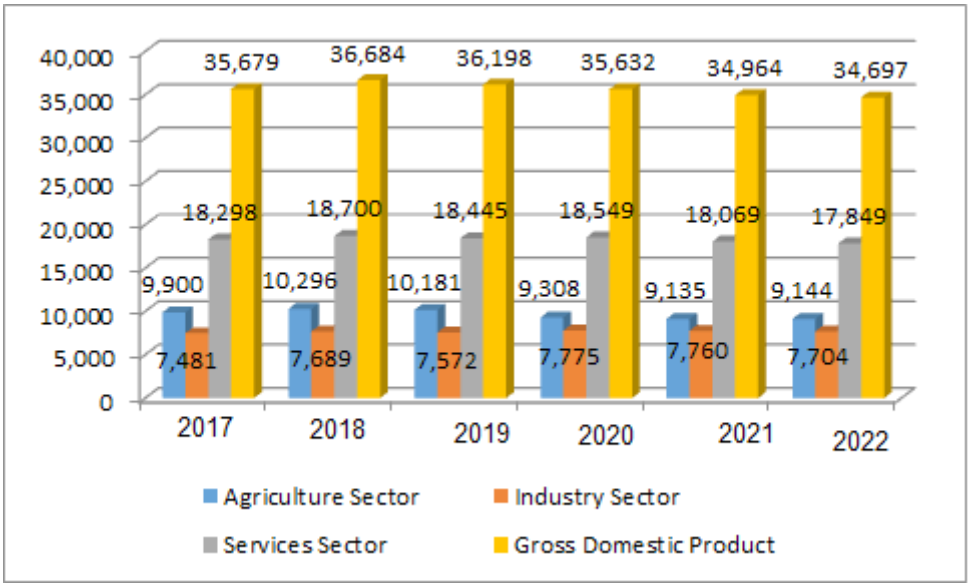

المصـــدر: مـــن تصريف الباحث وفـــق الإحصائيات الرسمية للمركـــز القومي السوداني للإحصاء دسيمبر2022م

ويلاحـــظ في خلال الاربعة سنوات الاخيرة ظـــل قطاع الخدمات متفوقاً في المساهمة فـــي الناتج المحلي الاجمالي على القطاعـــات الأخرى، بينما إحتل قطاع الصناعة المرتبة الثانيـــة، وقـــد يعود ذلك إلى إهتمـــام الدولة بالتعدين والتصنيع خاصة مـــن قبل المؤسسة العسكريـــة من خـــلال الاستثمار فـــي الذهب وتصنيـــع المنتجات الغذائيـــة خاصة اللحوم والالبان التي تقوم بتصديرها لبغض دول الجوار مثل مصر والسعودية والامارات.

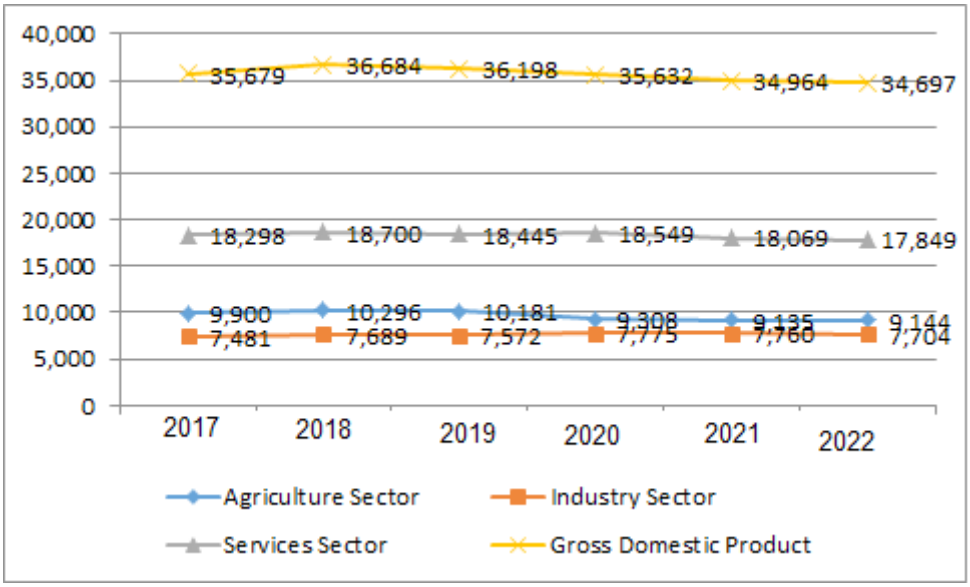

الشكل رقم (2)

يوضح الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات الرئيسية للعام 2017-2022م

وفق الاسعار الثابتة لسعر السوق

المصـــدر: مـــن تصريف الباحث وفـــق الإحصائيات الرسمية للمركـــز القومي السوداني للإحصاء دسيمبر2022م

2-معدل النمو القطاعات الرئيسية للعام 2017-2022م

سجلـت القطاعـات الرئيسية في عـام 2022م في معدل النمو نقـاط افضل عن عام 2021م، ولكـن بمقارنـة هذه المعـدلات نجد أن عام 2017م يعتبـر الأفضل في معدلات النمو للقطاعات الرئيسية خلال الستة أعوام الاخيرة حيث سجل فيه 4.7 %، ويعد قطاع الخدمات اكثر القطاعات نمو خلال السلسلة الزمنية 2017-2022م[1].

(1)المركز القومي السوداني للإحصاء،،معدل نمو القطاعات الرئيسية دسيمبر2022م

النشاط الاقتصادي ECONOMIC ACTIVITY	2017	2018×	2019	2020	2021	2022
قطاع الزراعة Agriculture Sector	7.9	4.0	-1.1	-8.6	-1.9	0.1
قطاع الصناعة Industry Sector	2.8	2.8	-1.5	2.7	-0.2	-0.7
قطاع الخدمات Services Sector	3.8	2.2	-1.4	0.6	-2.6	-1.2
الناتج المحلي الاجمالي Gross Domestic Product	4.7	2.8	-1.3	-1.6	-1.9	-0.8

الجدول رقم(2)

يوضح معدل النمو القطاعات الرئيسية لعام 2018-2022

المصدر: من تصريف الباحث وفق الإحصائيات الرسمية للمركز القومي السوداني للإحصاء دسيمبر2022م

واجمـالاً يلاحظ أن الأعـوام2020م و،2021م، و2022م سجلت أضعف نقاط للنمو في هـذه الفتـرة، مما يـدل على مدى تدهـور الاقتصـادي السوداني الذي ظل يعانـي من سوء تخطيـط وعدم استقـرار سياسي،وفسـاد اداري وسياسي ومن ضعف فـي بيئة تساهم في جذب الاستثمارات الاجنبية الشئ الذي انعكس سلباً على كافة الانشطة الاقتصادية بالبلاد.

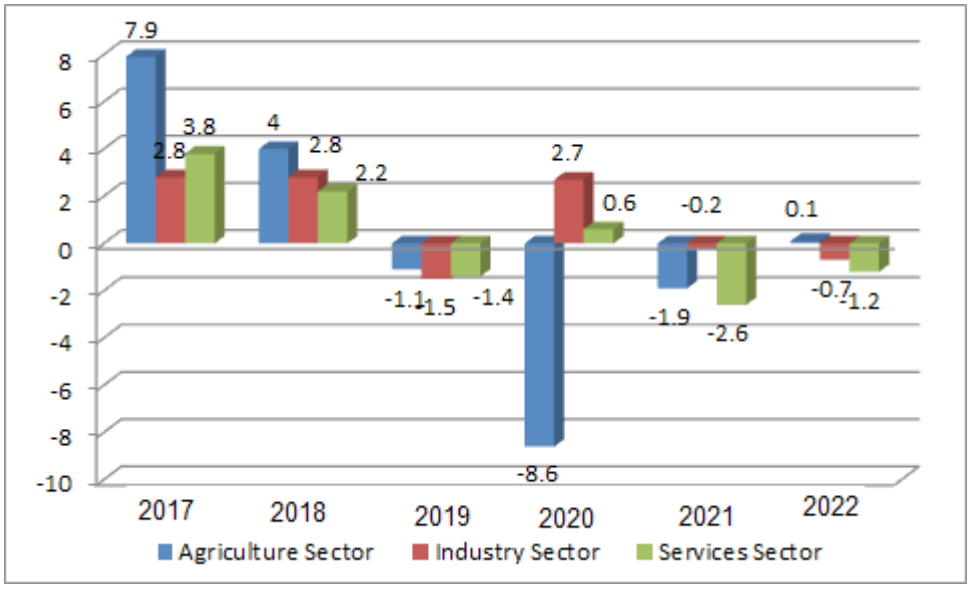

الشكل رقم (3) يوضح معدل النمو القطاعات الرئيسية لعام 2017-2022

المصدر: من تصريف الباحث وفق الإحصائيات الرسمية للمركز القومي السوداني للإحصاء دسيمبر2022م

ويلاحظ من الشكل رقم (3) أن تدني مستويات النمو في هذه القطاعات في عام 2019م نظراً لحالة عدم الاستقرار السياسي في السودان والذي إنعكس سلباً في الآداء الإقتصادي كلياً، بينما تحسنت هذه الأوضاع نوعاً ما في عام 2020م ليعاود للتدهور عامي 2021م وعام 2022م نتيجة للتطورات الاحداث السياسية بالبلاد وتدهور العملة الوطنية مع وقف الدعم الدولي.

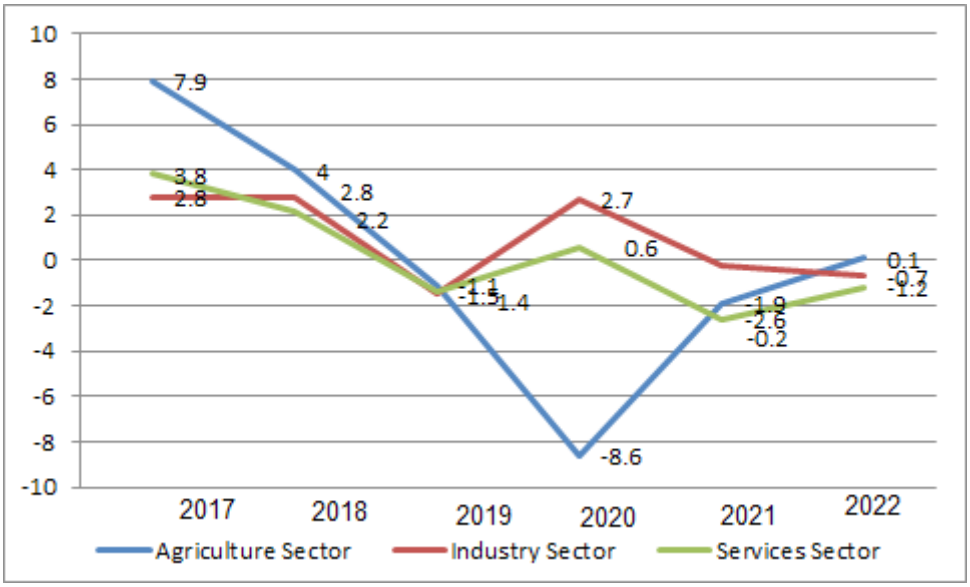

الشكل رقم (4) يوضح معدل النمو القطاعات الرئيسية لعام 2017-2022

المصدر: من تصريف الباحث وفق الإحصائيات الرسمية للمركز القومي السوداني للإحصاء دسيمبر2022م

3- النمو الإقتصادي والتضخم:

انخفضت معدلات التضخم في يناير 2022م إلى 259.8% مقارنة بشهر ديسمبر 2021م الذي كان قد بلغ 318.2% أقل بـ 58.4% نقطة، ليواصل هبوطها حتى وصلت أقل نقطة لها في شهر نوفمبر حيث بلغ 88.8% كأقال معدلات التضخم منذ عامين[1].

(1) مركز القومي السوداني للإحصاء،التضخم،الشهري، دسيمبر2022م

ديسمبر 21	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو
318,2	**259.8**	**258.4**	**263.2**	**220.7**	192.2

يونيو	يوليو	اغسطس	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر
148.9	125.4	117.4	107.3	102.6	88.8

الجدول رقم (3) يوضح معدلات التصخم 2022م

المصدر: من تصريف الباحث وفق الإحصائيات الرسمية للمركز القومي السوداني للإحصاء دسيمبر2022م

ولكـن على الرغم من نزول معـدلات التضخم ظلت أسعار السلع والخدماتت في ارتفاع مستمـر، مع إستقرار سعر الصرف وقيمـة العملة لمعظم فترات العام بعد ان قفزت قيمة الجنيـه السوداني مقابل الدولار الامريكي متارجحاً ما بين570-580 جنيه للدولار، وظل الكساد ثمة مصاحبة للاداء الاقتصادي للبلاد خلال الخمسة أعوام الأخيرة،لضعف العملة المحليـة وقلة الإستيـراد والتصدير نتيجة للعزلة الدولية ورفض المؤسسات الاقتصادية الدولية التعاون مع السلطة الانقلابية.

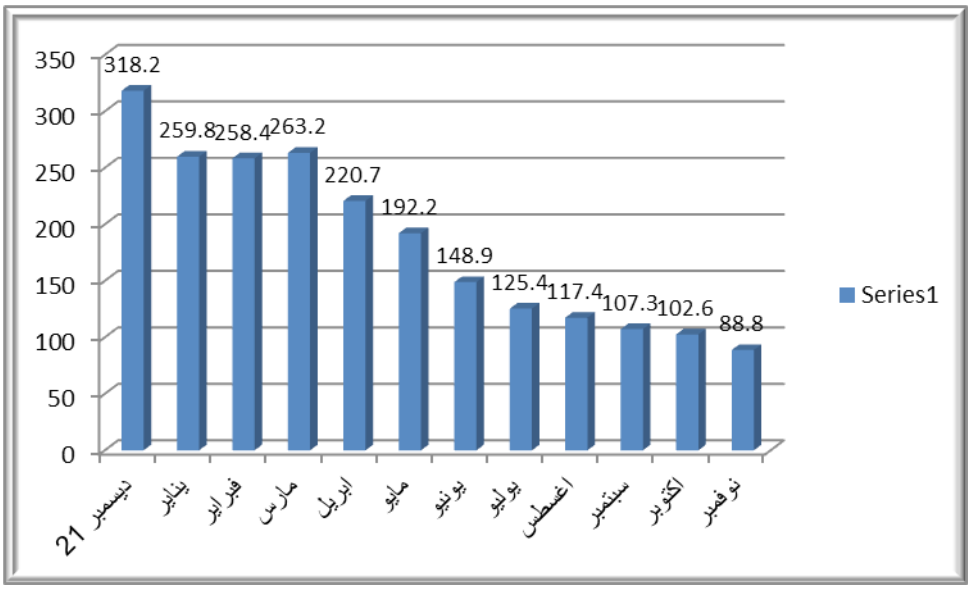

الشكل رقم (5) يوضح معدلات التصخم 2022م

المصدر: من تصريف الباحث وفق الإحصائيات الرسمية
للمركز القومي السوداني للإحصاء دسيمبر2022م

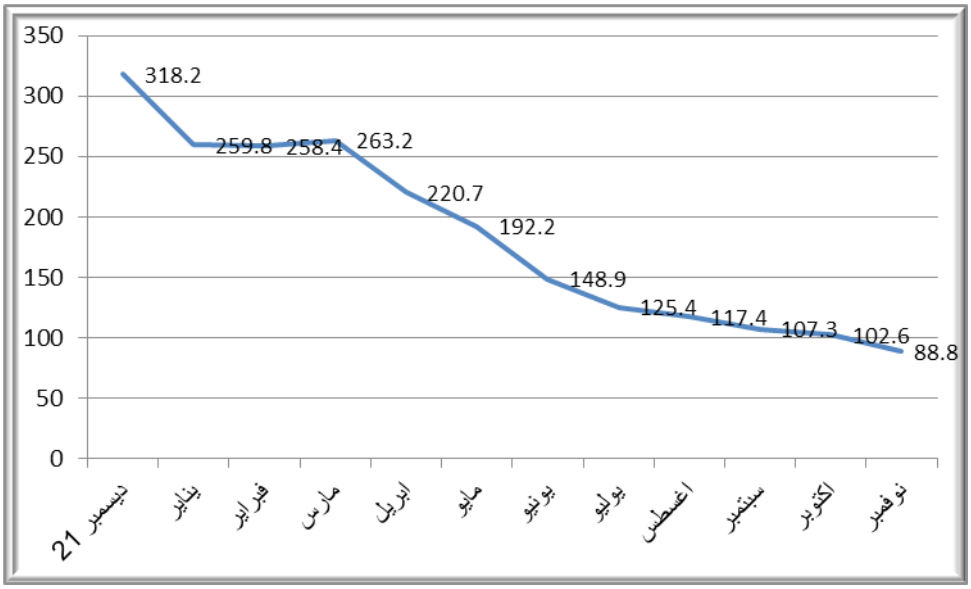

الشكل رقم (6) يوضح معدلات التصخم 2022

المصدر: من تصريف الباحث وفق الإحصائيات الرسمية

للمركز القومي السوداني للإحصاء دسيمبر2022م

2- الميزان التجاري وحركة الصادرات والواردات:

سجل الميزان التجاري في السودان خلال الربع الأول من العام يناير – مارس، عجزاً في الميزان التجاري بلغ 1.2 مليار دولار، وهو ما يقارب نصف حجم التجارة الخارجية، وخلال الربع الثاني بلغت صادرات السلع السودانية من يناير إلى يونيو 2.9 مليار دولار، فيما بلغت الواردات لذات الفترة حوالي 4.4 مليار دولار، بينما بلغ العجز في الميزان التجاري أكثر من 1.5 مليار دولار.

فــي مجمــل التسع شهور الاولى مــن عام 2022م سجل الميــزان التجاري في السودان خلالــه عجزاً بقيمة 3.5 مليــار دولار وفق احصائيات البنك المركــزي السوداني،مسجلاً أعلــى ارتفــاع له خلال الربع الثالث من العام المالي 2022م، وذلك لتدني قيمة الصادرات الــي أدنــي مستوى لها لتبلغ حوالي 3.6 مليار، بينما بلغت قيمة واردات السودان من السلع الخارجيــة خــلال الفترة من ينايــر إلى سبتمبــر 7.1 مليار دولار، وهو أعلــى رقم تسجله الواردات خلال العام نفسه[1].

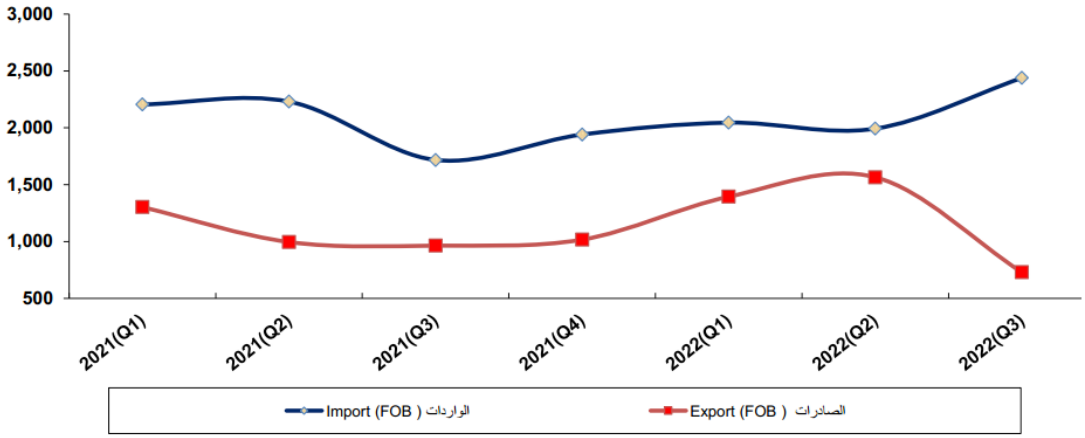

الشكل رقم (7) يوضح الميزان التجاري بملايين الدولارات 2021-2022 حتى الربع الثالث

المصدر: من تصريف الباحث وفق الإحصائيات الرسمية للإدارة العامة للسياسات والبحوث والاحصاء،بنك السودان المركزي الربع الثالث من 2022م ص 13

المحور الثالث : التطورات الإجتماعية :

انعكــس حالــة الاستقطــاب السياسي الحــاد وتنافس القــوى والتيــارات السياسية في الســودان بصورة سلبية علــى الأمن الاجتماعي في بعض المناطق التي كانت تعاني مسبقاً

(1)الإدارة العامة للسياسات والبحوث والاحصاء،بنك السودان المركزي الربع الثالث من 2022م ص 13

من هشاشة الأوضاع الاجتماعية وضعف العلاقات بين مكوناته، مما أدى إلى تنامى موجة الكراهيــة مهدداً مبدأ التعايش السلمــي المجتمعي،وقد تأثرت ولايات النيل الأزرق وغرب دارفور وولاية كسلا بهذه الظاهرة.

الصراع الاجتماعي في النيل الازرق:

انــدلاع قتال عنيف فــي ولاية النيل الأزرق بين قبيلتي الفونــج وقبيلة الهوسا يتهم فيها البعض ضلوع الحركة الشعبية جناح مالك مالك عقار عضو المحلس السيادي فيها،وتشير بعض المصادر إلى أن عقار أراد تغيير هيكل الاداره الاهلية في النيل الازرق بتنصيب أحد افراد قبيلته ناظر لعموم قبائل النيل الازرق،الذي بدوره عين أحد أفراد قبيلة الهوسا أميراً لقبيلتــه وقــام لتأسيس إمــارة للهوسا وفق حدود جغرافية لها، وتــم التصديق له بذلك من قبل حاكم الاقليم بموقع ليكزن مقراً للامارة الهوسا، الأمر الذي أدي إلى خنق المواطنيين ورفضــ تشيــد المبني بدعوى أن قبيلة الهوسا تعتبر قبيلــة وافدة على الولاية ولا يحق لها تعييــن أمــارة لها،وعلى إثر ذلك عقــد الفونج مؤتمراً اطلق عليه احفــاد السلطنة الزرقاء، وتحدثــوا فيــه صراحاً برفضهم منــح أمارة لقبيلــة الهوسا،الأمر الذي حــدى بأمير قبيلة الهوســا الجديد اصدر قرار بمنع نساء الهوسا من العمل بالسوق والاماكن العامة بالولاية، وذلــك بعــد التحرش أحــد المواطنين باحدي نســاء الهوسا، واقامت قبيلــة الهوسا نقاط تفتيش في الشوارع الرئيسية لمنع نساء القبيلة من العمل العام.

وتطــور الأمــر بعد أن استدعى المك الفاتح حسن عدلان مك عموم قبائل النيل الازرق أمير قبيلة الهوسا، واعترض علي طريقة تفتيش المركبات العامة،وأعتبر ذلك أمر مستفزا وقــد يؤدي إلىً توتر الأوضاع والاحتكاك بيــن المواطنين،وقدريقود الى فتنة،كما إعترض على تنصيبه كأمير بحجة أن الهوسا ليسو بمواطنين أصليين في الإقليم حيث أن العموديات والمكوكوية لا تمنح للوافدين، فرفض أمير الهوسا حديث المك وتطور الأمر بسجن المك عــدلان أميــر قبيلة الهوسا، وهــو الأمر الذي دفع أفــراد قبيلة الهوسا بالنيــل الازرق إلى

تنظيم مسيرات ضخمة جابت مدينتي الدمازين والرصيرص وتوجيه انتقادات للمك الفاتح وممثليين الاداره الاهلية بالنيل الازرق، مما أدى إلى اشتباكات قبلية بين القبيلتين الهوسا والفونج ووقوع قتلى وجرحى بين الطرفين، وحسب إحصائيات الامم المتحدة أسفر بلغ عدد القتلى 359 شخصًا على الأقل،وجرح 469 في الفترة مابين يوليو- أكتوبر. كما أبلغت القبائل عن ما يقارب الـ 12،700 حالة فقدان للبضائع والماشية،ونزوح أكثر من 97،000 شخص من وإلى داخل الولاية منذ يوليو 2022[1].

النزوح في السودان لعام 2022م:

تفاقمت هذه الظاهرة في عام 2022م في السودان نتيجة لوقوع كوارث طبيعية متمثلة في الفيضانات وكوارث انسانية ناجمة عن الصراع الاجتماعي والاقتتال القبلي في بعض الاجزاء من السودان،وهو الامر الذي ادي الي نزوح الالاف داخليا بحثاً عن الأمن أو المأوي المفقود، حيث انه رصد منذ بداية عام 2022م أكثر من 177،000 حالة نزوح حديثة في السودان بسبب النزاع بما في ذلك 126،000 شخص نزحوا في دارفور،بالاضافة إلى بنحو 38،000 شخص نزحوا من أجزاء من ولاية النيل الأزرق في يوليو 2022م،بعد اندلاع نزاع بين قبيلتي الهوسا والفونج،و الذي اندلع في 14 يوليو 2022م في مدينة قنيص بمحلية الروصيرص بولاية النيل الأزرق. حيث نزح ما يقدر بنحو 18،541 نازحًا إلى مدينة الدمازين وإلى خارج محلية الدمازين. بالاضافة لنزوح نحو 12،800 شخص إلى ولاية سنار و4،854 شخصا آخرين إلى النيل الأبيض، ونقل حوالي 1،220 نازحا إلى ولاية الجزيرة،هرباً من الصراع القبلي المحتدم بولاية النيل الازرق. كما تشير أحدث التقديرات الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة إلى نزوح أكثر من 21،000 شخص من ولاية غرب كردفان بسبب الصراع الاجتماعي[2].

(1) https://reports.unocha.org/ar/country/sudan
(2) https://reports.unocha.org/ar/country/sudan

الكوارث الطبيعية (الفيضانات):

واجه السودان في عام 2022م ازمات سياسية واقتصادية وأمنية كبيرة كانت لها أثار قاسية على الشعب السوداني ليتفاقم معاناته إلا أن الطبيعة كانت حاضرة لتزيد من معاناته، حيث ضربت الفيضانات مناطق عديدة أدت إلى مقتل وتشريد الآلاف من المواطنين الذين فقدوا مأوهم.

تهطل الأمطار عادة على معظم انحاء السودان بغزارة في الفترة ما بين شهر يوليو إلى سبتمبر، وفي هذه الفترة من عام 2022م، تأثر أكثر من 258،400 شخص بالأمطار الغزيرة والفيضانات،ودمرت الأمطار والفيضانات الغزيرة ما لا يقل عن 16،907 منزل، وتضررت 44،592 منزلًا تقريباً في خمسة عشر ولاية،كما أدت الفيضانات إلى مصرع 100 مواطن وإصابة 96 شخص، منذ بداية موسم الخريف، وفي أواخر أغسطس تجاوزت مستويات المياه في محطات مياه الخرطوم وعطبرة والديم مستويات مخاطر الفيضانات، بينما اقتربت مستويات المياه في شندي بولاية نهر النيل من مستويات مخاطر الفيضانات.[1]

الجدول رقم (4)

يوضح الولايات المتاثرة بالفيضانات في السودان خريف 2022م

الولاية	ولاية الخرطوم	ولاية الجزيرة	ولاية النيل الأبيض	ولاية نهر النيل	ولاية القضارف	ولاية كسلا	ولاية شمال كردفان	ولاية غرب كردفان
المتأثرين	2.741	8.715	34.357	16.572	58.935	25.890	14.830	6.000
الولاية	ولاية وسط دارفور	ولاية جنوب دارفور	ولاية غرب دارفور	ولاية شرق دارفور	ولاية شمال دارفور	ولاية سنار	ولاية جنوب كردفان	
المتأثرين	41.747	30.680	17.354	3.650	2.621	5.379	5.765	

المصدر من تصريف الباحث وفقاً لبيانات وزردت في موقع/https://reports.unocha.org/ar/country/sudan وتمت استراجعها يوم 15 ديسمبر 2022م الساعة 4:20م

(1) https://reports.unocha.org/ar/country/sudan

وتعتبر ولاية القضارف الأكثر تضرراً حيث ببغ المتأثرين بالفيضانات (58،935 نسمة)، وتليها ولاية وسط دارفور وتضرر فيها (41،747 شخص)، بينما تأثرت في ولاية النيل الأبيض (34،357 نسمة)، وكانت ولاية شمال دارفور أقل الولايات تأثراً حيث تأثر فيها بالفيضانات نحو (2،621) نسمة.بالفيضانات، وتأثرت باقي الولايات بنسب متفاوتة[1].

الشكل رقم (8)

يوضح الولايات المتاثرة بالفيضانات في السودان خريف 2022م

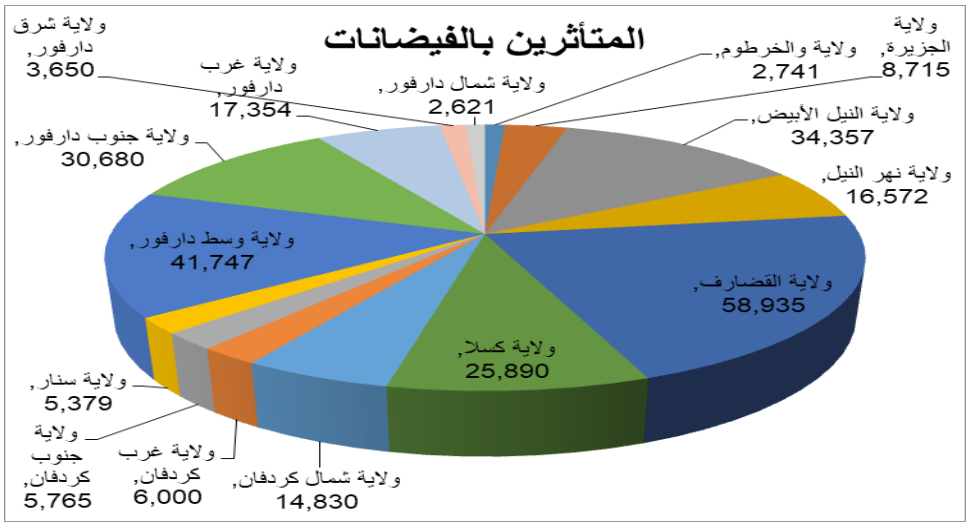

المصدر من تصريف الباحث وفقاً لبيانات وزردت في موقع/https://reports.unocha.org/ar country/sudan وتمت استراجعها يوم 15 ديسمبر 2022م الساعة 4:20م

المحور الرابع الاستقرار الأمني:

شهد السودان في عام 2022م أوضاعاً أمنياً في غاية السوء، خاصة تلط المتعلقة بالجرائم اليومية، حيث واصلت عصابات النقرز الناشطة في عاصمة البلاد في عمليات النهب والسطو والقتل في بعض الاحيان دون أن تسطيع الدولة وضع حد لهذه الظاهرة.

استمرت المظاهرات الرافضة للانقلاب في المدن الرئيسية بتنظيم من لجان المقاومة،

(1) https://reports.unocha.org/ar/country/sudan

التي تعرضت لانواع من القتل والقمع من قبل السلطات، وقد كانت تتسبب هذه المظاهرات في شل الحياة اليومية في بعض الاحيان.

أما على مستوى الامن القومي فقد شهدت الحدود السياسية مع دول الجوار بعض مظاهر عدم الاستقرار الامني خاصة الحدود المشتركة مع اثيوبيا وتشاد،حيث اندلعت فيها مواجهات مسلحة بين الجانب السوداني والاثيوبي والذي وصل زروتها في اواخر شهر يونيو، بعد أن قام أديس أبابا بإعدام 7 جنود سودانيين ومدني سوداني واحد، والتمثيل بجثثهم، بعد تعرض قوة استطلاع تابعة للجيش السوداني لكمين في الفشقة الصغرى قبالة قرية الأسِرّة، بواسطة قوات إثيوبية تدعمها مليشيات مسلحة والتي قامت باختطافهم من داخل الأراضي السودانية وقتلهم، مما حدى الجانب السوداني بتقديم شكوى إلى مجلس الأمن الدولي على خلفية هذه الاعتداءات، فيما تفت اثيوبيا الرسمية قيام جيشها الإثيوبي بإعدام جنود سودانيين، إلا أن الجيش السوداني صرح حسب بيان له بالقول» أن هذا الموقف الغادر لن يمر بلا رد، وسترد على هذا التصرف الجبان بما يناسبه، فالدم السوداني غالٍ دونه المهج والأرواح»[1].

وبعد الحادث توجه رئيس القائد العام للقوات المسلحة السودانية الجنرال عبد الفتاح البرهان، إلى المنطقة والذي اجرى سلسلة اجتماعات مع القيادات العسكرية في المنطقة،ويذكر أن هذه المنطقة تشهد صراعاً في منطقة الفشقة الزراعية الخصبة، الى جانب أزمة سدّ النهضة الإثيوبي.

أما على الحدود مع تشاد فقد شهدت السنوات الأخيرة اشتباكات وأحداث عنف قبلية وفوضى في شهر أغسطس، بعد أن توغلت مجموعات مسلحة من الجانب التشادي إلى داخل الأراضي السودانية بمنطقتي بئر سليمة وعرديبة، ما أدى إلى إزهاق عدد من الأرواح، ونهب عدد كبير من الماشية،حيث اندلعت اشتباكات يوم الاربعاء 3 أغسطس 2022م، بعد تبادل الاتهامات بسرقة المواشي، وراح ضحيتها 18 شخصاً من القبائل العربية، و6 من

(1) www.alaraby.co.uk/politics

الزغاوة في تشاد وجُرح 15 آخرين[1].

إصلاح قطاع الأمن:

وتعتبر هذه القضية من أخطر القضايا في السودان والتي تحمل الطابع الأمني والسياسي ويهدد من امن وسلامة البلاد وحدته، خاصة بعد أن تورطت بعض الحركات المسلحة في أعمال عنف واشتباكات قبلية في دارفور والنيل الأزرق وأصبحت مهدداً أمنياً كبيراً لأمن البلاد، مما يتطلب ذلك وضرورة اعادة هيكلة الحركات المسلحة ودمجها في القوات المسلحة أو تسريحها كما نصت اتفاقية سلام جوبا[2].

أثرت قضية هيكلة وتحسين قطاع الأمن على عرى التعاون الأمني بين الجيش وحلفاءه من الحركات المسلحة والمليشيات، وبصفة خاصة تأثرت علاقة قائد الجيش الفريق البرهان ونائبه في المجلس السيادي الفريق محمد حمدان دقلو قائد الدعم السريع الذي أصبح لديه قوة ضاربة تنافس الجيش ولها طموحات في تطوير واحداته المختلفة بما في ذلك شراء أسلحة تماثل أسلحة الجيوش النظامية مثل صفقة شراء طائرات ومدرعات عسكرية، الأمر الذي أدى إلى نشوب خلافات بين البرهان ودقلو الذي عاد الموطنه دارفور، ويطلق تصريحات مثيرة للجدل يؤيد فيها خصومه السياسيين من القوى السياسية،ويعترف بخطأ المؤسسة العسكرية بقيامها بانقلاب 25 اكتوبر ليزيد من خلافاته مع قائد الجيش البرهان[3].

أثر إختلاف الأراء حول جدوى اتفاقية سلام جوبا وعدالتها على قطاع الأمن في السودان سلباً، وادى إلى حركات مسلحة في منطقة نهر النيل ووسط وشمال وشرق السودان بحجة حماية مصالح مناطقهم من اتفاقية سلام جوبا،الأمر الذي إنعكس على

(1)www.alaraby.co.uk/politics
(2) https://fanack.com/ar/politics-ar/security
(3)ريديس ومركز SOAS لقانون حقوق الانسان،التحول الديمقراطي في السودان لدعم الحياة،يونيو2022م،ص12

الأوضـاع الأمنيـة بالبلاد، حيث بدأت تظهر لأول مرة مظاهر مليشيات مسلحة في محيط العاصمـة الخرطـوم نفسهـا، ولكن كانت الثمـة المشتركة بين هذه الحـركات أن قياداتها جمعيهـا من مـن تم أعفاءهـم وفصلهم من الجيش ويكنـون بالولاء للرئيـس السابق عمر البشير وعلى رأسهم القيادي الاسلامي السابق بالجيش السوداني والمعرف (بود ابراهيم) الـذي خرج في وسائل الأعلام يهدد حكومة العسكر قبل أن يتم إعتقاله من قبل السلطات وأطلاق سراحة بعد قضاء ايام بالمعتقل.

المحور الرابع: العلاقات الدولية :

تراجعـت العلاقـات الخارجية للسودان فـي هذا العام(2022م) وفقـدت كل المكاسب الخارجية التي تحققت بعد الثورة وشراكة المدنيين والعسكر نتيجة مغامرة قيادات الجيش الذين كانوا يتولون ادراة شؤون البلاد وقد تجلى حالة العزلة الدولية في الأتي:

تراجع حماسة اسرائيل في التطبيع مع السودان:

حيث يلاحظ تراجع زيارات الوفود الاسرائيلية للسودان وانخفاض مستوى تمثيل الوفود، وذلـك نتيج لخشية اسرائيـل من الولايات المتحدة الرافضة للانقـلاب وتأييدها لحكومة تشـارك فيهـا المدنيين بنسبـة أكبر،وكذلك خشيتهـا من فقد مؤيديـن محتملين للتطبيع مـن الشعب والقوى السياسية المدنية المعارضـة لسيطرة العسكر،ولم توفد اسرائيل الى السـودان سـوا ثلاثة وفود عسكريـة بصورة سرية في يناير و مطلـع فبراير وابريل،وكانت تكشف عن الزيارات لاحقاً من قبل الاعلام الاسرائيلي وذلك للتباحث حول بعض القضايا الأمنية[1].

ومن ناحية أخرى تجاهلت اسرائيل دعوة البرهان لقمة اجتماع النقب لاصدقاء اسرائيل

(1) Syria.tv/02.04.2022

مـن العـرب و الذي انعقد يوم الاثنين 28 مارس 2022م بمنتجـع (سديه بوكر) في النقب بمشاركة وزراء خارجية الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل والامارات والبحرين والمغرب ومصر واعتذار الاردن عن الحضور[1].

فـي مطلع أبريل كلف رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان اللواء المتقاعد مبارك عبـد الله بابكر، بملف تطبيع العلاقـات بين السودان وإسرائيل، واستكمال عملية التطبيع على جميع المستويات،ويذكر أن بابكر كان قد قام بزيارة إسرائيل سراً عدة مرات كمبعوث من البرهان[2].

تعليق المؤسسات النقدية العالمية التعامل مع السودان:

تراجعـت أيضاً علاقات السودان بالمنظمـات والمؤسسات النقدية العالمية التي رفض الاستمراريـة فـي تقديم الدعم وجمـدت عملية رفع الديون وادراجهـا ضمن قائمة الدول المثقلـة بالديون(مبادرة هيبك) بعـد أن أستطاعت حكومة حمدوك في عام 2021 أن تصل لنقطة القرار للتخلص من متأخراتها من الديون[3]، واشترطت هذه المؤسسات لفك تجميد الدعـم المالي تشكيـل حكومة مدنية فـي البلاد،كما صرح بذلك وزيـر المالية السوداني جبريل إبراهيم بعد عودته من المشاركة في الاجتماعات السنوية للبنك وصندوق الدوليين التي عقدت في منتصف اكتوبر2022م وفشل في اقناعهم برفع قرار التجميد.

وتقديـر المساعـدات المالية المجمدة مـن المؤسسات المالية الدوليـة بنحو مليارين ونصـف المليـار دولار، إضافة إلـى ملايين الدولارات الموجهة لدعـم القطاعات الزراعة والخدمات. كما شمل التجميد المساعدات الإنسانية[4].

(1) www.m.dw.ar/28.03.2022
(2) https://www.altaghyeer.info/ar/202206/12//%
(3) https://www.alrakoba.net/3176725116.10.2022/
(4)https://www.alrakoba.net/3176851119.10.2022/

المحور الخامس: رؤية مستقبلية علي أوضاع السودان:

حفل السودان في عام2022م بأحداث مريعة على المستوى المسنوى الأمني والسياسي والإجتماعي،نجم عنها أوضاع إنسانية وإقتصادية في غاية الصعوبة، ولعل السبب في ذلك فشل النخب والقوى السياسية والأطراف الدولية في التعامل برؤية ومنهجية تستطيع حل العقبات العقبات التي واجهت مسار الإنتقال الديمقراطي،حيث أن أي عملية انتقال لا بد أن تولي أهتمامها لأربع مسارات وهي :

المسار السياسي وهذا يعني أنه من الضروري أن تتولى حكومة شؤون البلاد لتنفيذ عمليات الإصلاح السياسي، ولكن الملاحظ في التجربة السودانية أن الإهتمام كان منصباً على حول كيفية قسمة الحكم دون إيلا أي إهتمام بعملية الإصلاح السياسي،وهو ما اعترفت به قور الحرية والتغيير ورشة خاصة لها لتقييم تجربتها في الحكم.

أما المسار الثاني هو المسار الأمني حيث من المفترض من أي دولة في مرحلة إنتقال ديمقراطي لا بد أن يتم فيها إرساء لآليات نزع الأسلحة من المليشيات تسرح مقاتليها،وهو الأمر فشلت فيه الحكومة الإنتقالية في السودان على الرغم من أن اتفاقية سلام جوبا نتصت على بنود متعلقة بضرورة هيكلة الحركات المسلحة،وهذا الفشل في بند اصلاح قطاع الأمني أضر كثيراً عملية الانتقال الديمقراطي وأدي إلى عدم استقرار أمني واسع ليشمل حتى عاصمة البلاد الخرطوم، بل أن هذه الحركات زادت من وتيريرة تجنيد قوات من أجل الحصول على أجور ورواتب أكثر ومخصصات مالية عوضاً عن تسريح المقاتلين.

المسار الثالث هو مسار الدستوري المتعلق بإجراء إصلاحات قانونية ودستورية، وفي ذلك أيضاً أخفقت الحكومة الإنتقالية في تكملة المؤسسات الدستورية والقامومية والعدلية مثل اعادة المحكمة الدستورية وتكوين المجلس التشريعي.

المسار الاخير هو الإقتصادي حيث يجب أن تسعي مؤسسات الانتقال لتحسين الاقتصاد والظروف المعيشية،ومنح جائزة التحول الديمقراطي التي تنتظرها المجتمعات التي تكون

فـي طـور الإنتقال،وفي ذلك فشلت الحكومـة العسكرية في السودان بعـد انقلاب اكتوبر المحافظـة علـى المكاسـب الاقتصادية التي وجدتهـا الحكومة الانتقالية بعـد الثورة من المؤسسات الدولية ومن الدول الصديقة والمهتمة بالشأن السوداني.

لذلـك يمكن القول أن أي عمليـة سياسية تتم في السودان مستقبلاً ستفشل ما تم يتم فيهـا وضع إعتبار لهذه المسارات الأربعة، وتغييـر منهجية التعاطي مع السلطة بإعتبارها مغنمة وليست وسيلة كما في نظر النخب السياسية.

الخاتمة

دخل اطراف العملية السياسية بالسودان في عام 2022م في حالة من التوهان للوصول إلـى صيغـة لحكـم البلاد،الأمر الذي انعكس علـى تعدد المبادرات التـي تطرح رؤى لحل الأزمـة السياسية،وعلـى الرغم من الإختلاف والتشدد في التمسـك بالموافق إلا أن كافة الأطراف كانت مؤمنة بضرورة التغيير.

اقتصاديـاً شهد السودان ظاهـرة غريبة تتعلق بالاسعار حيث أنها استمرت في الإرتفاع في الوقت الذي كان على نحو موازي كانت معدلات التضخم في حالة انخفاض مستمر مع ثبات سعر الصرف للعملة السودانية.

أمنياً واجهت البلاد مشكلات أمنية كبيرة من إقتتال قبلي وعمليات نهب وسطو وإرتفاع مغـدلات الجريمة المتعلقـة بالسرقات ولعل السبب في ذلك تدهـور الأوضاع الاقتصادية للاسـر وانتشار حالة الفقر، ولايمكن هذه الظواهـر إلا عبر بناء مؤسسات قانونية رادعة وإصلاح قطاع الأمن لدمج وهيكلة الحركات المسلحة والمليشيات القبلية.

موريتانيا 2022..

آفاق الحوار
ومجالات التنافس الانتخابي

مجموعة التفكير الاستراتيجي

الأستاذ محمد سالم*

(*) الصفة: إعلامي وباحث موريتاني
- اعلامي وباحث موريتاني مهتم بقضايا الديمقراطية والأمن في منطقة الساحل.
- نشر دراسات متعددة في مراكز دراسات إقليمية ودولية.

مقدمة

يمكـن تصنيف العام 2022 باعتباره العام الأكثـر سخونة في أداء نظام الرئيس محمد ولـد الشيـخ الغزواني، حيـث يعتبر هذا العام الطريـق السريع إلـى الاستحقاقات البلدية والنيابية والجهوية، كما كان هذا العام ظرفا لأهم التحولات السياسية في مأمورية الرئيس محمـد ولد الشيخ الغزواني، حيـث شهد إعادة تأسيس حزب الاتحاد من أجل الجمهورية، ونجـاح حـوار سياسي موسع حول الانتخابات بعد إخفاق تشـاور آخر استمر التحضير له أكثر من سنة، كما مثل أيضا ظرفا زمانيا لانفراط عقد التهدئة بين النظام وبعض مكونات المعارضة مثل حركة إيرا بقيادة بيرام ولد الداه ولد أعبيدي.

وفي الأداء الحكومي كان هذا العام ميدانا لحصد أكثر الإنجازات التي شرع فيها النظام منذ وصوله إلى السلطة، وبداية لمشاريع أخرى ينتظر أن تكتمل في نهاية مأموريته الأولى، وبيـن هـذا وذاك يطل العام المنتهي على عام آخـر يجمع بين آفاق وعقبات متعددة، حيث ستفـرز الانتخابات الطبقة المنتخبة للسنوات الخمس القادمة، كما سيشهد أيضا تصدير أول دفعـة مـن الغـاز الموريتاني الـذي تراهن عليه البـلاد في تطوير مساراتهـا التنموية وإطلاق إقلاعها الاقتصادي المتعثر منذ عقود

وسيتناول هذا التقرير السنوي حصيلة العام المنصرم عبر المحاور التالية

- المحور السياسي: ويشمل:
- الأداء الحكومي: الحصيلة والإخفاقات
- ملف الانتخابات القادمة ورهانات الأغلبية والمعارضة
- القيادة الجديدة لحزب الإسلاميين بين جدل الموقف السياسي وأزمات الانسجام الداخلي

المحـور الاقتصادي: وسيتنـاول مؤشرات الاقتصاد الموريتاني، مـع التركيز على آفاق الغاز الموريتاني

الأداء الحكومي حصاد الإنجاز... ومسارات الإخفاق

قدم الرئيس الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني في خطابه بمناسبة الذكرى الثانية والستيـن لاستقلال موريتانيا حصيلة واسعـة لإنجازاته خلال العام المنصرم، متحدثا عن باقة من مختلف المشاريع التي أثرت إيجابيا في حياة المواطنين.

وقد توزعت حصيلة الأداء بين المحاور الكبرى لبرنامج الرئيس الغزواني واتي شملت

- ملف التعليم الذي أطلقه ولد الغزواني تحت شعار: المدرسة الجمهورية.
- ملـف التآزر الاجتماعـي: من خلال خدمات العون المباشـر للقرى والسكان الأقل حظا من التنمية
- ملـف المحاور الاقتصادية الكبـرى: وهي محور الصناعة والغـاز، ومحور التعدين ومحور الصيد البحري، وترقية الاستثمار.

ومن بين هذه الإنجازات التي يستعرضها النظام في حقيبة أدائه:

- اكتتاب 8000 عنصر تربوي في حقل التعليم
- بناء 1635 فصلا دراسيا، والاستعداد لاستلام 1500 فصلا آخر مع نهاية 2023
- إطلاق نظام تغذية لصالح 190 ألف تلميذ في 1200 مدرسة
- اقتناء 85000 طاولة مدرسية
- اقتناء 3.200000 كتابا مدرسيا

- إطـلاق صندوق وطني لدعـم المدرسة الجمهورية برأس مـال يصل إلى 20 مليار أوقية
- رفع علاوات وتحفيزات المدرسين وخصوصا في المناطق النائية
- تمويـل مشاريـع لسبعة آلاف من خريجي مدارس التكوين المهني، من بينهم 30 % من النساء، والاستعداد لتمويل مشاريع أخرى ل 6 آلاف خريج آخرين
- تقديـم دورات تدريبيـة لترقية تشغيل حوالي 15 شابا من المتسربين من المدارس من بينهم 50 % من النساء.
- إنشاء 7400 مؤسسة صغيرة لمحاربة البطالة وخلق فرص العمل
- إنشاء ثلاثة مدارس جديدة للتكوين المهني في البلاد
- إنشاء ستة مراكز جامعة، وافتتاح سكنين للطلاب والطالبات 3000 سرير
- اكتتاب 800 عنصر ديني بين إمام ومؤذن
- إطلاق جائزة رئيس الجمهورية لحفظ المتون الشرعية
- إنشاء جامعة المحظرة الشنقيطية
- إنشاء دار المصحف الشريف

وفي مجال الإنتاجية المحلية وخصوصـا في قطاع الزرعة يتحدث النظام عن تطوير نوعي تضمن:

- استصلاح أراض زراعية لصالح قرابة 2800 امرأة ريفية
- استصلاح أراض زراعية لصالح 750 أسرة فقيرة

- استصلاح 6500 هكتار من الأراضي الزراعية لصالح التجمعات القروية في ضفة النهر
- بناء 23 سدا، وإقامة 800 من الحواجز في مناطق الفيضانات
- إنشاء صندوق لدعم التنمية الحيوانية بقيمة 8 مليارات أوقية
- إقامة 37 مصنعا لتعليب الأسماك
- توفير 5200 فرصة عما في ميناء تانيت
- بناء 143 وحدة من سفن الصيد التقليدي
- استفادة 259 بلدة ريفية من الكهرباء
- تزويد 665 بلدة ريفية بخطوط المياه
- رفع قدرات الإنتاجية في الري في مختلف أنحاء البلاد
- رفع القدرة الاستيعابية للمستشفيات وإقامة منشآت صحية جديدة
- منح التأمين الصحي لأكثر من 650 ألف شخص من الفقراء وسكان المناطق الهشة
- إنشاء نظام الميسر لجلب وتوفير الأدوية
- إنشاء الصيدليات المجانية لأصحاب الأمراض المزمنة
- التكفل التام بعلاج أصحاب الأمراض المزمنة
- زيادة رواتب الموظفين بحوالي 20 ألف أوقية جديدة، وزيادة الحد الأدنى للأجور
- زيادة بقيمة 10 آلاف أوقية جديدة لصالح المدرسين

وفي مجال الصناعة والإنشاءات والتعدين

- رفع نسبة النمو إلى 5.30 %
- رفع سقف الإنتاج في مجال الحديد إلى 13 مليار طن
- رفع مداخيل قطاع التنقيب الأهلي إلى أكثر من 360 مليون دولار
- رفع سقف مداخيل قطاع الصيد البحري إلى حوالي 320 مليون دولار
- تشييد ما يقارب 1200 كلم من الطرق الوطنية والمحاور الطرقية الداخلية[1]

وضمن الأداء الحكومي والسعي إلى تفعيله أطلق النظام سلسلة من المنتديات القطاعية سعيا إلى تطوير الأداء وشملت تلك المنتديات النقاشية قطاعات التعليم والعدالة والزراعة والصيد البحري والصناعة والإسكان وغيرها

وأمام هذه الإنجازات التي يباهي بها النظام، فإنه يواجه انتقادات لاذعة بسبب السياسة الاقتصادية للنظام، ويرى خصوم نظام ولد الشيخ الغزواني أن السياسة الاجتماعية للنظام بما تقدمه من عون نقدي مباشر للفئات الهشة، يدفع إلى مزيد من ضعف الإنتاجية ويغرس الاتكالية بينما ينبغي أن توجه هذه المليارات التي توزع سنويا إلى مشاريع منتجة ومدرة للدخل وموفرة لفرص التشغيل.

ولا تخطئ عين المراقب مستوى كبيرا من التسارع في وتيرة الإنشاءات في موريتانيا، إضافة إلى تراجع كبير في وتيرة الجريمة الفوضوية، ونجاح آخر في حماية الحدود من خطر الإرهاب، إضافة إلى توازن وتطوير للعلاقات الدبلوماسية للبلاد، مكن من خفض نسبة المديونية، وانتقال البلاد من الدول ذات المديونية الحادة إلى الدول ذات المديونية المتوسطة،

(1)من نص خطاب رئيس الجمهورية محمد ولد الشيخ الغزواني في الذكرى الثانية والستين لاستقلال البلاد
http://elalem.info/article11714.html

كمـا تتهـم المعارضة النظام بزيـادة منسوب الفساد في الأداء العـام للدولة، مع ضعف شديـد فـي الأداء ويرى حـزب تواصل على سبيـل المثال أن الفساد قد تمـدد أفقيا، وأن النظام لا يملك أي نية لمواجهته بل يشجعه.

وأكثر من ذلك ما زال النظام الموريتاني عاجزا بشكل كبير عن مواجهة ارتفاع الأسعار والذي فاقم منه الرفع غير المتدرج لأسعار الوقود، دون أن يتم التراجع عنها لاحقا بعد أن تراجعت أسعار الوقود عالميا.

ومـا زالـت أزمة البطالـة شغلا شاغلا لعشـرات الآلاف من الشبـاب الموريتاني، وفي ظـل ضعف أداء القطاع العمومي عن استيعاب هـذا الكم الكبير من طالبي العمل، إضافة إلـى محدودية استيعاب القطاع الخاص، ليكون قطـاع التنقيب عن الذهب الميدان الأكثر تشغيلا في البلاد، ولذلك عاد النظام إلى فتح مناطق جديدة أمام المنقبين وإنشاء صندوق تضامني للتأمين الصحي لهم.

وقـد انتعشت خلال الفتـرة الأخيرة هجرة الشباب الموريتاني خارج البلاد، وخصوصا إلـى الولايـات المتحدة الأمريكية بحثا عـن حلم اثراء، وأكثر من ذلك بـات توجيه الاتهام لبعض القطاعات الحكومية بالفساد جزء من يوميات النقاش في موريتانيا بشكل كبير.

حوار وزارة الداخلية...إنقاذ رسمي للتهدئة

استطاعت وزارة الداخلية الموريتانية بعد ماراتون طويل من البحث والنقاش استعادة التهدئة وإدارة كفة حوار اعتبر الأنجح منذ وصول الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني إلى السلطة.

ويأتي هذا الحوار المنظم بديلا عن التشاور السياسي الموسع الذي استغرق التحضير له سنتين من النقاش واللقاءات الفردية والجماعية، قبل أن تنطلق أعماله بداية العام المنصرم، ومع تراكم الخلافات بين فرقاء هذا الحوار، وانسحاب ممثلي القوى العرقية (سياسيو مجموعة الحراطين) فقد هذا الحوار جزء كبيرا من مصداقيته وجاذبيته، كما فقد تلوينه المجتمعي الذي يضفي عليه صفة الشمولية والإجماع، لتقرر رئاسة الجمهورية تعليقه إلى أجل غير مسبوق، وتعيين السياسي المسؤول عن إدارته يحيى ولد أحمد الوقف وزيرا للزراعة بعد أن ظل طيلة سنة وزيرا أمينا عاما لرئاسة الجمهورية مكلفا بملف الحوار السياسي[1].

وقد توفرت للحوار الذي رعته وزارة الداخلية عدة ممهدات وأسباب دفعت به إلى النجاح ومن أبرزها:

- الحوارات الفردية والخاصة بين السلطة الموريتانية ممثلة في رئيس الجمهورية ووزير الداخلية مع السياسيين المغاضبين وخصوصا الرئيس السابق للبرلمان مسعود ولد بلخير الذي عاد إلى طاولة التفاوض بحماس وبوتيرة تفاوضية بعد أشهر من الغضب والتشنج السياسي ووصف الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني بالضعف وعدم الفاعلية، وغالبا ما تكون تصريحات ولد بلخير المتشنجة بداية لموقف تفاوضي يحقق من خلاله مكاسب مادية وأخرى سياسية.

(1)تعليق الحوار السياسي في موريتانيا https://shortest.link/hdcq

وقـد امتـاز هذا الحوار بالشمول من حيث عدد المشاركين فيه من قوى سياسية، حيث شارك فيه 24 حزبا مرخصا من بين 25 وجهت إليه الدعوة، حيث قاطعه حزب التحالف من أجل العدالة والديمقراطية الذي يرأسه السياسي الزنجي صار إبراهيما والذي طالما قاطـع الأنشطـة الحواريـة السياسية، بحجة أنهـا لا تناقش القضايـا الجوهرية المتعلقة بتقاسم السلطة والثروة والحقوق السياسية والثقافية والزنوج.

كمـا غـاب عن الحوار أيضا زعيم حركة إيـرا الحقوقية التي ساءت علاقتها بشكل غير مسبـوق مع نظام الرئيس محمد ولد الشيخ الغزوانـي الذي رفض الترخيص لحزب الرك الذي يرأسه بيرام ولد اعبيدي، ليتحول هذا الأخير إلى داعية صدام مع النظام بعد أشهر قليلة من المبالغة في الثناء عليه ووصفه بأنه «الصديق الذي كان يبحث عنه»

ومن بين الأحزاب المشاركة في هذا الحوار

الحزب الجمهوري للديقمراطية والتجديد

التحالف الشعبي التقدمي

الاتحاد من أجل التخطيط للبناء

الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم

حزب الصواب

حزب حاتم

حزب الإصلاح

حزب تواصل

حزب الفضيلة

حزب الرفاه

حزب الإنصاف (الاتحاد من أجل الجمهورية سابقا(

الحراك الشبابي

حزب الكرامة

حزب الوحدة والتنمية

التحالف الوطني الديمقراطي

الوفاق من أجل الرفاه

حزب الكتل الموريتانية

حزب نداء الوطن

حزب الرباط

حزب البناء والتقدم

حزب الجبهة الجمهورية

حزب الوسط من أجل التقدم

حزب تكتل القوى الديمقراطية

حزب اتحاد قوى التقدم.

إلا أنه امتاز أيضا بسيطرة ملف الانتخابات البلدية والجهوية والنيابية على موضوعه، إضافـة إلى حجم التنازلات أو الظروف التي قدمتها الداخلية من إجل إنجاح هذا الحوار، والحصول على توافقات منطقية، وقد ناقش الحوار المواضيع التالية :

1. النسبية في الانتخابات الجهوية والبلدية؛

2. النسبية في الانتخابات التشريعية؛

3. اللائحة الوطنية للشباب؛

4. وضعية مدينة نواكشوط؛

5. اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات؛

6. الآجال الانتخابية؛

7. الإحصاء الإداري ذو الطابع الانتخابي؛

8. المساهمة في تمويل الحملات الانتخابية؛

9. الحالة المدنية؛

وكان من أبرز نتائج هذا الحوار الوصول إلى توافقات بشأن كل هذه النقاط تركزت في المحاور الآتية

- اعتماد النسبية في شوط واحد في جميع المجالس الجهوية والبلدية، على أن يكون رئيس المجلس الجهوي أو العمدة هو رأس اللائحة الحاصلة على أكبر عدد من الأصوات المعبر عنها وتوزيع المستشارين الجهويين والبلديين بين اللوائح المشاركة طبقا للنتائج المتحصل عليها.

- انتخاب النواب في الجمعية الوطنية بنسبة 50 % طبقا لنظام النسبية و50 % وفقا لنظام الأغلبية ذي الشوطين

- رفع عدد النواب في الجمعية الوطنية من 157 إلى 162 في استحقاقات 2023، فتصبح النسبية 45.68 %، وعليه فإنه قد تقرر رفع هذه النسبة فيما يخص

النـــواب المنتخبيـــن بالنسبية بـ 5 % لتصل إلـــى 50 %، أي زيادة 14 نائبا منتخبا بالنسبيـــة ليصبـــح البرلمـــان 2023 مشكلا من 176 نائبـــا بالتناصف بين نظامي الأغلبية والنسبية 50 % لكل منهما. ريثما ينتهي الإحصاء السكاني.

- استحداث لائحة وطنية للشباب بالتناوب بين الجنسين، تتكون من 11 مقعدا، على أن تتضمن مقعدين على الأقل لذوي الاحتياجات الخاصة.

- رفـع عـدد نـواب العاصمة نواكشوط إلى 21 نائبا بمعـدل 7 نواب عن كل واحدة من ولايات العاصمة الثلاث.

- تشكيل اللجنة المستقلة للانتخابات وتنصيبها قبل 31 أكتوبر 2022، وترك تحديد الآجال الانتخابية للجنة مع مراعاة المتغيرات الانتخابية في فترات الأمطار وارتفاع درجات الحرارة من أجل تنظيم الاقتراع في ظرف غير ضاغط

- تنظيـم إحصـاء إداري ذو طابـع انتخـابي من قبـل اللجنـة الانتخابيـة بالتشاور مع الحكومـة والأحزاب..

- مواقفـة الحكومة علـى تمويل جزء من نفقات الحملة الانتخابيـة وفقا لمسار تشاور لاحق

- تحديـد سقف أعلى لتمويـل الحملات والعمل على منع استخدام المال السياسي في الحملات

- تسهيل حصول المواطنين الشباب البالغين سن التصويت على بطاقة التعريف

- تعهد الحكومة بالشفافية وحياد كافة مؤسسات الدولة في العملية الانتخابية،

- تعهـد الحكومـة بتمكيـن اللجنة المستقلـة للانتخابات من صلاحياتهـا الكاملة وفق القانون.

- تلتـزم الحكومـة بالتشـاور مع الأحـزاب السياسيـة بإنشاء مرصد وطنـي لمراقبة الانتخابات وإعطائه صلاحيات ووسائل تمكنه من الانتشار والحضور على المستوى الجهوي والمحلي

-اتخـاذ إجـراءات ردعيـة ضـد شـراء ذمم الناخبيـن والتأثيـر على تصويـت العمال والموظفين.

-إلزام الإعلام العمومي بتغطية أنشطة كافة المترشحين بالتساوي.

-تعديل القانون الخاص بتعارض الوظائف حتى يشمل وظائف إدارية وفنية جديدة.

-فرز اللوائح الوطنية على مستوى المقاطعات والولايات كما هو الحال بالنسبة للرئاسيات.

- تمكيـن الجاليـات من الانتخاب المباشـر لممثليهم في المناطـق التي يمكن فيها إجراء انتخابات

- نشر اللائحة الانتخابية 30 يوما قبل تاريخ الاقتراع

- استدعاء هيئة الناخبين 60 يوما قبل الاقتراع[1]

ويمكن القول إن حوار الداخلية كان ناجحا لأسباب متعددة منها:

- إرادة رئيـس الجمهوريـة: الذي يعتبر التهدئة مكسبا خاصا له وصفة مائزة لنظامه عن بقية الأنظمة السابقة، مما يجعله حريصا دائما على ترميمها.
- سعـي وزيـر الداخلية إلى استعادة «أمجاد الفتـرة الانتقالية» في 2006 والتي أدار فيهـا أيضـا ومن منصب وزيـر الداخلية حـوارا ناجحا أفضى إلـى انتخابات هي الأجود في تاريخ الانتخابات الموريتانية.
- شعـور القـوى السياسية بنفـاد الوقت، وضـرورة الوصول إلى اتفـاق سريع وقابل للتطبيق.

(1)نص الاتفاق النهائي بين وزارة الداخلية والأحزاب السياسية
https://alakhbar.info/?q=node/43045

- الحـوارات الفردية الخاصـة التي أذابت كثيرا من الجليد قبـل الشروع في الحوار الجماعي.
- استغـلال أفـق الزمـن، حيث انطلـق الحوار فـي 12 يوليو وانتهـى باتفاق في 26 سبتمبـر، ليكون من بين أسرع الحوارات السياسية في موريتانيا، وأكثرها بعدا عن الإعلام قبل نضج مخرجاته.
- تجاوز الخطابات السياسية المتطرفة والسعي إلى توافق سياسي مع القوى الفاعلة والمستعـدة للحـوار، وبهذا لـم يضع علـى المجتمعين وقت كثير فـي انتظار قوى سياسية اختارت فرض شروط وانتظار الاستجابة لها قبل الدخول في الحوار.

إلا أن هذا مخرجات هذا الحوار تواجه هي الأخرى عقبات متعددة، من أبرزها:

- ضعـف التـزام السلطة بالحياد، حيـث ينشط مختلف المسؤوليـن والوزراء وبعض قـادة المؤسسات العسكرية والأمنية في رعايـة أو دعم أو قيادة تحالفات سياسية متعددة، وهو ما قد يضعف إمكانية الحياد والشفافية الكاملة.

- حرصـ النظـام على تحقيق أغلبية مريحـة تكافئ أو تتجاوز آخـر أغلبية برلمانية حققها نظام سلفه الرئيس محمد ولد عبد العزيز، وذلك لإثبات التفاف الجماهير حول إرادة النظام.

- صعوبة التحكم في المال السياسي الموجه لتمويل الحملات وشراء الذمم، وصعوبة إثبات انحياز مؤسسات الدولة في دعم مرشحيها.

اللجنة المستقلة للانتخابات.. إطار توافقي لإدارة مشكل التنافس

وقـد أثمـر حوار الداخلية فعليا تشكيل اللجنة المستقلـة للانتخابات، والتي مثلت فيها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات وفق تمثيلها النيابي، وأثار إسناد رئاستها إلى وزير الداخلية الأسبق الإداري الداه ولد عبد الجليل غضب بعض القوى الشبابية التي رأت

في ولد عبد الجليل رمزا من رموز حقب الفساد وسوء تسيير المشترك الانتخابي، وضمت تشكيلة مجلس حكماء اللجنة كلا من:

الداه ولد عبد الجليل

أب ولد امباري

بابوكار سولي

باب ولد بوميس

بلال ولد ورزك

جينابا تانديا

كومبا سي

لمينة محمد بوي امم

محمد الأمين ولد داهي

محمد المختار مليل

مولاي ولد ابراهيم

ومع استلام عملها بشكل فعلي، بدأت اللجنة التحضير لمسار انتخابي لن يكون الأسهل في تاريخ البلاد، وحددت اللجنة آجال الانتخابات القادمة وفق الجدولة التالية:

- استدعاء هيئة الناخبين يوم 28 فبراير 2023
- انطلاق الحملة الانتخابية يوم الجمعة 28 إبريل .2023
- تنظيم الشوط الأول يوم السبت 13 مايو 2023، وتنظيم الشوط الثاني في 27 من الشهر نفسه.

ولإسناد هذه الآجال القريبة جدا، قررت السلطات الموريتانية تمديد العمل ببطاقات التعريف المنتهية الصلاحية حتى نهاية 2025، كما قررت تسريع وتيرة إصدار البطاقات الجديدة لصالح الشباب الواصلين إلى سن التصويت.

ورغم وسائلها المتعددة، فإن اللجنة المستقلة للانتخابات طالما كانت عرضة لانتقادات لاذعة، باعتبار ضعف مجلس حكمائها الدائم أمام الإحاطة بمختلف تفاصيل وفعاليات العملية الانتخابية، زيادة على استعانتها الدائمة بفريق من الإداريين والمعاونين القادمين من وزارة الداخلية والمرتبطين في كثير من الأحيان بولاءات حزبية وفكرية وانتماءات عشائرية قد تجد طريقها في التأثير على الانتخابات.

انتخابات 2023.. أحلاف الأغلبية وتحالفات المعارضة

استعدادا للانتخابات القادمة، أعاد الرئيس الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني تشكيل الذراع السياسي للسلطة، حزب الاتحاد من أجل الجمهورية، حيث أقال رئيسه السابق المهندس سيدي محمد ولد الطالب أعمر، وعين مكانه وزير التهذيب الوطني السابق محمد ماء العينين ولد أبيه، كما تحول الحزب إلى اسم جديد هو حزب الإنصاف.

ويحسب مراقبون كثير الرئيس الجديد على حلف السياسي الشهير المختار ولد أجاي الذي يرونه العقل السياسي الأهم للنظام، والشخصية الأكثر قدرة على صناعة الزعامات والأحداث داخل النظام، مما اضطر الرئيس محمد ولد الشيخ عبد الله إلى مطالبة الفرقاء السياسيين داخل حزبه بالتوافق وتغليب المصلحة الجماعية على المصالح الفردية، ملمحا إلى أن السلطة قد تقوم بحلول تعوض من لم يتم ترشيحهم لشغل المناصب الانتخابية[1]

ومع انطلاق المسار السياسي الفعلي، بدا أن الشخصية التوافقية المرنة للرئيس

(1) من مضمون خطاب رئيس الجمهورية السيد الغزواني أثناء لقاء مع الإطارات الإدارية والحزبية في مدينة لعيون شرقي موريتانيا بتاريخ 29/12/2022

الجديـد للحـزب، تواجه صعوبات كبيرة فـي إدارة التناقضات المتعددة داخل الحزب رغم سعيـه الحثيث إلى وضع معايير للترشحات عبر تحديد الأوزان السياسية للفرقاء في أهم مدن موريتانيا.

وتعتمد فكرة تحديد الأوزان السياسية على تحليل مفاده أن دوائر : نواكشوط- روصو - نواذيبـو- أزويـرات- كيهيدي هي دوائر تحد بالنسبـة للحزب الحاكم، حيث تنشط فيها القـوى المعارضـة، ويتشتت فيها أنصـار السلطة في تحالفات متصارعـة ومتناقضة، كما تضعف فيها سلطة القبيلة أو الجهة، نظرا لكثرة النازحين إليها من غير سكانها الأصليين، وأمـام هـذه الوضعية قرر الحزب اختبار قـدرات أنصاره من خلال فتـح تنافس لتحديد وترتيب الأوزان الانتخابية عبر تطبيق إلكتروني لتسجيل بطاقات الهوية الشخصية، وعند انتهاء فترة التسجيل سيتم فرز أكبر الكتل التي حققت أعلى نسبة تسجيل باعتبارها الكتل الأكثر والأهم وزنا سياسيا.

وقـد فتح هـذا التنافس بابا واسعا للمتاجـرة ببطاقات الهوية الشخصيـة، إضافة إلى حمـلات مضـادة أخرى ضد فكرة تحديـد الأوزان السياسية معتبريـن أنها تدخل السلطة فـي التزامـات غير منطقية، كما أنها أيضا تضيق هامش التقدير السياسي الذي يحتفظ بـه قيادة البلـد والحزب لنفسها في اختيار وتقديم الأشخاص المرشحين لشغل المناصب الانتخابيـة، رغـم ما تقدمه مـن تطوير نسبـي «للديمقراطية الداخلية» فـي حزب الدولة المحكوم به.

لا صوت اليوم يعلو على صوت المشهد الانتخابي والصراع والتنافس السياسي، ويمتاز الجو السياسي العام في موريتانيا بمستوى كبير من التخندق يبرز من خلال:

- تعدد وتكاثر الأحلاف السياسية داخل حزب الإنصاف الذي يمثل الجناح السياسي داخل السلطة، وقد بلغت هذه الأحلاف والمبادرات عددا لا متناهيا في الانشطار والتنافـس، ورغم سعي السلطـة إلى الحد من هذا التشتت عبـر إجراءات عقابية طالت حلف السفير السابق شيخنا ولد النني (خال زوجة الرئيس الموريتاني) وأحد

أهم العقول السياسية والدبلوماسية في البلاد، حيث أقيل من منصبه مما أدى فعليا إلى تجميد حلفه السياسية، تحالف القوى الوطنية، إلا أن هذا الإجراء العقابي لم يحد من هذه الأحلاف التي ظهر منها الكثير بعد ذلك، وبرزت صراعاتها بشكل غير مسبوق في البلاد.

ومن بين أشهر هذه التحالفات:

- تحالفات الوزراء في ولاية البراكنة: حيث يظهر حلف وزير الإعلام محمد ولد اسويدات متحالفا مع تيار قوي وفعال يرأسه وزير المالية الأسبق المختار ولد أجاي ويدعمه حلف الوزير السابق محمد عبد الله ولد أوداعه، مع تنسيق مع حلف القائد الأسبق لأركان الجيش العقيد المتقاعد عبد الرحمن ولد بوبكر، وذلك في مواجهة حلف آخر يرأسه القائد السابق لأركان الجيوش الموريتانية الفريق الأول المتقاعد محمد ولد مكت وأنصاره.

- حلف الوزير الأول السابق يحيى ولد حدمين في مدينة جيكني في منافسة حلف قوي تقوده مفوضة الأمن الغذائي السيدة فاطمة بنت خطري

- حلف المدير العام للأمن الوطني في موريتانيا الفربق الأول مسقارو ولد لغويزي في مواجهة أحلاف أخرى من بنيها حلف وزير الشؤون الإسلامية الفقيه الداه ولد أعمر طالب.

- تحالف قائد الدرك الوطني الجنرال عبد الله بن أحمد عيشه ورجل الأعمال أحمد سالم ولد بونه مختار بالتعاون أو التنافس مع أحلاف سياسية أخرى تضم ورزاء سابقين وشخصيات دينية ومالية في مقاطعة بوتلميت.

- حلف وزير الدفاع الفريق حننا ولد حننا في مواجهة حلف الجنرال حننا ولد هنون

وتمتـاز هـذه الأحـلاف بطبيعتها الغريبـة حيث تتألف مـن مجموعات مـن التحالفات الصغيـرة، والمبـادرات المتكتلة بشـكل تصاعدي لتصل إلى الشخصيـة القيادية التي قد تكـون فـي بعض الأحيان شخصية سياسيـة أو عسكرية لا تصرح بموقـف السياسي رغم احتضانها الفعلي لهذا التيار ودفعها إلى الصراع مع تيار آخر

.ويضـع تعـدد هذه الأحـلاف عقبات كثيرة جدا أمـام حزب الإنصاف علـى مستويات متعددة من أبرزها :

- تحدي اختيار المترشحين: الذين سيشغلون مئات المناصب الانتخابية في البرلمان والمجالـس البلديـة والجهوية، وهو تحـد سيوقع الحزب في حـرج شديد، لكن لا مناص من حسمه، وفق المزاوجة بين آليات التمثيل الانتخابي، والتقدير السياسي للسلطة في اختيار من سيمثلها ويضمن تحقيق آهدافها في الهيئات المنتخبة.

- معالجـة مشـكل المغاضبين: الذين سيصعب إقناعهم بحشـد أنصارهم وتوجيههم إلى خصومهم المحليين ومنافسيهم داخل الحزب، مما سيدفع السلطة إلى الشروع فـي ترضيات سياسية عبر ما يعرف بتعيينات الحملة وغيرها من وسائل الترضية من أجل الوصول إلى حالة توافقية لإسناد مرشحيها.

وبين هذين الخيارين لن يجد حزب الإنصاف صعوبة كثيرة في حسم أغلبية المقاعد البرلمانية والبلدية نظرا إلى:

- تمتعه بأغلبية حالية لن يكون من الصعب تكرار مثيلاتها في مجتمع قبلي وعشائري تؤمن قياداته المجتمعية بالولاء المطلق للدولة.

- تخلخل قوى المعارضة بشكل كبير، وانتقال كثير من عناصرها القيادية والجماهيرية إلى صف السلطة منذ العام 2019 إلى اليوم.

- وجود إجماع سياسي لرجال الأعمال خلف نظام الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني عكس ما كان سائدا خلال سنوات ولد عبد العزيز، حيث كان بعض رجال الأعمال

المعارضين يستثمرون أموالهم وعلاقاتهم في معارضة النظام..

- آليات متعددة لصناعة المشهد الانتخابي من خلال إغراق بعض المرشحين لدوائر انتخابية بمسجلين من خارجها، وكذا شراء الذمم الذي تتنافس فيه مختلف القوى السياسية في البلاد.

المعارضة...آفاق محدودة وتحالفات هشة

تستقبل المعارضة الموريتانية الانتخابات القادمة بوضعية هشة للغاية تمتاز بما يلي

- تشتت الخطاب السياسي وتناقض المواقف والرهانات.
- الخلافات الشديدة بين أحزاب وتيارات المعارضة
- فقدان الداعم المالي من رجال الأعمال والقوى المجتمعية التقليدية.
- نزيف الانسحابات تجاه السلطة.
- غياب خطاب المظلومية، حيث استطاع الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني استلال كثيـر من أوراق القوة ومـن ضمائر الغضب التي كانـت المعارضة تستخدمها ضد النظام السابق

ويمكن اختصار خارطة المعارضة في التكتلات التالية:

- حـزب تواصل: الذي يمثل اليـوم رأس الحربة السياسية المعارضة في وجه النظام الذي يواجهه في مراكز نفوذه التقليدية، وينافسه أيضا على ناخبيه التقليديين.

ومن بين الفرص السياسية أمام تواصل:

- تصاعد شعبيته في صفوف الشباب والنساء والطلاب في مختلف أنحاء البلاد، وخصوصا في مدنها الكبيرة التي تقل فيها سيطرة القبيلة والجهة.
- حالة من الاستنفار السياسي والاستعداد للحملة بعد اختيار رئيس وهيئات سياسية جديدة.
- إمكانية الاستفادة من تحالفات سياسية متعددة داخل المعارضة منها على سبيل المثال:
- إمكانية التحالف مع القوى السياسية الزنجية في مناطق الضفة.
- إمكانية التحالف مع حركة إيرا المعارضة: في بعض مناطق العاصمة والمدن الكبرى التي تتمتع بوفرة في القوى العمالية غير المصنفة والتي يمثل «الحراطين» نسبة كبيرة منها.
- احتمال الدخول في تحالفات غير معلنة مع أطراف من مغاضبي حزب الإنصاف حيث يمكن أن يوجهوا أنصارهم إلى التصويت لمرشح المعارضة نكاية في خصومهم المحليين

وإلى جانب هذه الاحتمالات فإن تواصل يواجه عقبات منها:

- تركيز حزب الإنصاف الحاكم على مواجهته باعتباره الحزب الأهم في المعارضة
- تراجع خطابه السياسي وجاذبيته الجماهيرية بسبب الانسحابات الكبيرة التي شهدها الحزب خلال الفترة المنصرمة.
- توتر علاقات الحزب مع عدد من أطراف المعارضة وصعوبة مما قد يصعب التنسيق معها.

ويتمتع حزب تواصل لحد الآن بإدارة بلدتين من بلديات العاصمة إحداهما بلدية عرفات التي يسيطر عليها الإسلاميون منذ العام 2006 إلى اليوم، وكذا بلدية توجنين.

ويواجه الحزب تحدي الحفاظ على مكاسبه الانتخابية التي حققها في انتخابات 2018 والتي شملت كتلة برلمانية من 14 نائبا، وسبع بلديات، وعضوية المجالس البلدية في 91 بلدية من أصل من 219 بلدية موريتانية، إضافة إلى تمثيل نسبي في 11 من أصل 13 مجلس جهوي في عموم البلاد، كما يواجه الانتخابات بحصيلة انتساب تصل إلى 130 ألف ناخب.

ويبدو حفظ الموجود أبرز التحديات أمام حزب تواصل خلال الانتخابات القادمة، فيما يبدو رفع مؤشر المكاسب تحديا صعبا أمام حزب الإسلاميين.

تحالف أحزاب التكتل وقوى التقدم والتناوب

يمثل هذا التحالف ثاني كتلة سياسية في المعارضة التقليدية، ويضم أحزاب تكتل القوى الديمقراطية بقيادة عبد الزعيم التاريخي للمعارضة أحمد ولد داداه، وحزب اتحاد قوى التقدم بقيادة القيادي اليساري محمد ولد مولود، وحزب التناوب الديمقراطي الوطني بقيادة رجل الأعمال عبد القدوس ولد أعبيدنا

ويواجه هذا التحالف مصاعب جمة من أبرزها:

- تآكل موقعه المعارض: حيث كان أقرب القوى السياسية إلى النظام وأكثره تعاطيا إيجابيا معه، حتى اعتبر في بعض الأحيان سائرا في طريق الانتقال إلى الأغلبية، وهو ما تعثر لاحقا بسبب سعي النظام إلى إعادة ترتيب بيته الداخلي.
- تراجع المد الجماهيري: بشكل كبير، حيث لا يدير الحزب المذكور أي مجلس بلدي

أو انتخابي كما أن نتائجه مجتمعة في آخر انتخابات رئاسية كانت هي الأضعف بين المتنافسين حيث لم تصل إلى درجة 4% من أصوات الناخبين.

- ضعـف الرهانات المحلية لهذه القوى: التـي اعتبرت دائما قوى وطنية وذات تأثير جماهيـري في المدن الكبرى للبلاد، مع ضعف شديد لحضورها في الأرياف وبين القوى التقليدية.

وتواجه هذه القوى أيضا نفس أزمة «حفظ الموجود» حيث يصعب عليها استعادة كتلتها المشتركـة فـي البرلمان، نظرا للتراجع الشديد في شعبية حزب التكتل والخلافات القوية جدا داخل حزب قوى التقدم، وشبه الاستقالة السياسية لحزب التناوب

تيـار حركة إيرا: التي يقودها السياسي بيرام ولد أعبيدي وتعتبر هذه الحركة من أقوى الكتل السياسية المعارضة وذلك لأسباب متعددة منها:

- الخطـاب الشرائحـي: الذي يركـز على مظالـم الحراطين، والذي حقـق به زعيم الحركـة حضورا جماهيريا غير مسبوق خلال العشريـة المنصرمة، جعله يحافظ على الرتبة الثانية في آخر استحقاقين رئاسين.

- وجـود دعم تلقائي مـن عشرات الآلاف من ابناء شريحة الحراطين، وخصوصا من سكان المدن الكبرى والقوى العمالية والشباب المحسوب على هذه الشريحة.

- عودة بيرام إلى خطابه الراديكالي بعد توتر العلاقة بينه ونظام ولد الشيخ الغزواني الـذي يسعى إلى مواجهـة قضية الحراطين مباشرة وبدون وسيط سياسي، إضافة إلى حرصه على تضييق مساحة تمدد القوى العرقية والخطاب الشرائحي.

وأمـام هذه الآفـاق المتعددة لا يستبعد أن يكـون بيرام مفاجأة الموسـم الانتخابي إما عبـر سيطرتـه من حيث حجـم التصويت علـى المستوى الوطني في البرلمـان خصوصا، مـع إمكانيـة تسجيل تقدم نوعي في مناطق الشمال التي شهـدت خلال السنوات الخمس المنصرمـة ارتفاعا غير مسبوق فـي اليد العاملة بفعل تصاعد وتيرة التنقيب عن الذهب،

ودون شك فإن لحركة إيرا وزعيمها بيرام ولد أعبيد نصيبا معتبرا من بين عشرات الآلاف من المنقبين.

مـع ضعـف قدراته في تحقيق اختراقـات نوعية في المجالس الجهويـة والبلدية التي تخضع لعوامل التحالفات المحلية والتأثير القبلي والقدرة المالية.

- **حزب التحالف الشـعبي التقدمي**: يمثل هذا الحزب الإطار التاريخي لحركة الحر ولشريحـة الحراطيـن بشكل عام، وقد تراجع حضوره بشـكل كبير خلال السنوات المنصرمـة، رغـم محافظته الدائمة على كتلة انتخابية تتـراوح ما بين 4-3 نواب، إضافـة إلى قدرة تفاوضيـة لتحقيق مكاسب أخرى في قطاعـات مختلفة، ويعاني هـذا الحزب مـن ضعف شديد في بنيته المؤسسية وإلى هجرة شديدة في قياداته التاريخيـة، إلا أنه ما زال متمتعـا برمزية زعيمه التاريخي مسعود ولد بلخير الذي يتوقع أن يدير تحالفات سياسية نوعية مع مختلف القوى السياسية بناء على مبدئه القديـم الذي يعلن عنه أكثر من مـرة «لا إيثار في السياسة»، وأمام حزب التحالف فرص متعددة من بينها:

- إمكانية التحالف مع النظام في دوائر متعددة خصوصا في الداخل.

- التحالـف مع حـزب تواصل في دوائر نفوذهما المشتركة في مناطق المدن الكبرى وفي بعض الدوائر التي يتمتع بها فيها أحد الحزبين بنسبة جماهيرية مرتفعة.

- احتمال التحالف العرقي مع القوى السياسية المحسوبة على الحراطين والتي تضم إلى حانب حزب التحالف، حزب المستقبل بقيادة الساموري ولد بيه، وحركة إيرا، إضافـة إلى فعاليات نقابية متعددة من عمال الموانئ والمصانع وعمال الحراسات والبوابين

- **القـوى الزنجية المعارضـة**: يتراجع بشكل دائـم حضور وفعالية القـوى الزنجية المعارضة، لأسباب منها:

- تشتت قرارها السياسي: وعمق صراعاتها الداخلية حيث يعتبر الخلاف أحد أبرز المعضـلات التي يعاني منها المجتمع الزنجي في موريتانيا، وغالبا فإن الخلافات البنية في مجتمع الزنوج غير قابلة للحل.

- تأثيـر المرجعيات الاجتماعية في تشكيل الوعـي السياسي لدى نخبة الزنوج التي تقدس بشكل كبير تراتبيتها الاجتماعيـة وتتعرض تشكيلاتها التنظيمية لانهيارات دائمة، عندما يصعد إلى القيادة شخص من الطبقات الدونية في مجتمع الزنوج.

- وجـود ظهير قوي من القيـادات والمراجع الدينية داخل الأغلبيـة الداعمة للنظام في مختلف مناطق الضفة، وهو ما يجعل دائرة تأثير المعارضة الزنجية محدودة.

- تراجـع الكـم الديمغرافي في الحواضـر التقليدية للزنـوج وخصوصا في حواضر بوكـي – كيهيـدي – سيلبابي التي تحولـت مع الزمن إلى مـدن تجارية ونزح إليها مئـات الآلاف مـن مختلف أنحاء موريتانيا، مما أعـاد تشكيل الخارطة الاجتماعية فـي العواصـم الكبرى لمدن الضفة، مما قد يجعل الزنـوج عنصرا مهما لكنه ليس الأغلبية في مدنهم التاريخية.

ويمكن خولصة آفاق المعارضة في الانتخابات القادمة في:

- وجود آفاق متعددة يفتحها زيادة عدد النواب والبلديات.

- رفـع سقف النسبية مما قـد يرفع حظوظ الأحزاب الصغيـرة، وقد تستفيد بعض قوى المعارضة من هذه الوضعية.

- وجـود كم كبير مـن الشباب الواصل لسن التصويت لأول مـرة، ويمتاز أغلب هؤلاء بحماس سياسي شديـد، ويمكن أن تؤثـر عليهم خطابات المعارضـة، وخصوصا الخطـاب السياسـي والديني لحزب تواصل، والخطاب العرقـي الراديكالي لحركة إيرا وزعيمها بيرام ولد أعبيدي

وأمام هذه الآفاق تتناثر العقبات السابقة من ضعف التنسيق وتصاعد الخلافات وغياب الخصم المشترك، زيادة على ضعف القدرة المالية للمنافسة.

الرئيس السابق من القصر.. إلى قضبان المحاكمة

يمتاز العام المنصرم بتسارع وتيرة الأزمة بين الرئيسين محمد ولد الشيخ الغزواني وسلفه محمد ولد عبد العزيز، وقد أخذ هذا التوتر عدة أبعاد من بينها:

- فرض الإقامة الجبرية على الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز في منزله عدة أشهر.
- الإفراج عنه وتمكينه من جواز سفره بعد انتهاء آجال الرقابة القضائية، والسماح له بالسفر، حيث غادر البلاد إلى فرنسا ودول أوربية متعددة.
- انخراط الرئيس السابق في أنشطة وتحالفات سياسية مع قوى زنجية محسوبة على حركة أفلام التي تصنف ضمن الحركات العرقية المتطرفة في البلاد، والتي واجهها ولد عبد العزيز بحسم خلال فترة حكمه.
- تدشين حراك سياسي متنوع في مناطق متعددة من البلاد، وقد قابل النظام هذا الحراك بالمنع ورفض الترخيص، حيث منع الرئيس السابق من تنظيم مهرجانات وأنشطة في مدينة نواذيبو، وأقال الوالي الذي سمح له بإقامة أنشطة جماهيرية منعت بعد ذلك، كما منع الرئيس السابق أيضا من دخول مدينة روصو التي ينتمي إليها بحكم إقامته هنالك فترة من شبابه.
- تحديد موعد لأولى جلسات محاكمة الرئيس السابق والمشمولين معه في تهمة الفساد وتبديد المال العام، ومنع الرئيس من محاولة الخروج من البلاد بعد هذا التحديد.

- تصعيـد الرئيس السابق لخطابـه تجاه الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني ووصف نظامه بالسيئ والمفسد، والتعهد بكشف الكثير من أوراق الفساد وفق تعبيره

ويبـدو أن العـام 2023 سيكون ميدانا لأهم حدث قضائي في تاريخ البلاد، حيث يعتبر ولد عبد العزيز أول رئيس موريتاني يمثل أمام القضاء، كما يعتبر أيضا أول رئيس موريتاني يتهم قضائيا بالفساد وسوء التسيير، زيادة على كونه أول رئيس موريتاني بالغ الثراء، وأول رئيس موريتاني تصادر أمواله وممتلكات مقربين منه سياسيا واجتماعيا

ومـن شـأن المحاكمة المتوقع بدءها في 25 ينايـر 2023 أن تشمل إلى جانب الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز الأشخاص التالية أسماؤهم:

- الوزير الأول السابق يحيى ولد حدمين
- الوزير الأول السابق محمد سالم ولد البشير
- وزير المعادن السابق محمد عبد الله ولد أوداعه
- وزير الطاقة السابق الطالب ولد عبد فال
- مدير شركة الكهرباء السابق محمد سالم ولد ابراهيم فال
- مدير منطقة نواذيبو الحرة السابق محمد ولد الداف
- صهر الرئيس رجل الأعمال محمد ولد أمصبوع
- رجل الأعمال المقرب اجتماعيا من الرئيس السابق محمد الأمين ولد بوبات
- رجل الأعمال المقرب من الرئيس السابق محمد الأمين ولد ألوكاي

- رجل الأعمال المقرب من الرئيس السابق يحيى ولد العتيق[1]

ويواجـه المعنيـون تهما بارتكاب جرائـم تبديد المال العام والحصـول على ثروات غير مشروعـة، وتعريض مصالـح الدولة للخطر، وهي التهم التي تصـل عقوباتها وفق القانون الجنائي ومدونة مكافحة الفساد

ويعتبـر تحديـد تاريخ المحاكمة الخطوة ما قبل الأخيـرة في مسار الرئيس السابق بعد ثلاث سنوات من التأزم والصراع والتحقيقات التي مرت بمراحل من بينها:

- الحـراك السياسي للرئيـس السابق محمد ولد عبد العزيـز، وسعيه إلى السيطرة علـى الحـزب الحاكم والشراكة السياسية في السلطـة مع خلفه محمد ولد الشيخ الغزواني.
- عمل لجنة التحقيق البرلماني الذي انتهى إلى توجيه التهم للرئيس السابق بالفساد وسوء التسيير وتبديد المال العام والإثراء غير المشروع.
- إحالـة ملـف الفساد إلى وزارة العدل قبل إحالته إلـى الادعاء العام الذي وجه تهم الفساد إلى الرئيس السابق و13 من مقربيه ووزرائه السابقين.
- إقالة الوزراء المشمولين في تهم الفساد ليتفرغوا لمواجهة التهم.
- توكيل الحكومة لفريق كبير من المحامين لتمثيلها في الادعاء ضد الرئيس السابق
- بـدأ التحقيق الموسع لـدى الشرطة، واعتقال الرئيـس السابق عدة مرات ووضعه تحت الإقامة الجبرية
- مصـادرة أموال هائلة تقـدر ب 41 مليار أوقية تعود أكثريتهـا إلى الرئيس السابق ومقربيه الاجتماعيين وبعض نافذي وزرائه.

(1) موريتانيا: تحديد تاريخ محاكمة الرئيس السابق ومجموعته والتهم الموجهة لهم/https://shortest.link/gpEM

ولا يعني ابتداء محاكمة الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز، قرب انتهاء مسار ملفه، حيث يستبعد أن يتم البت في الأحكام قبل انتهاء الموسم الانتخابي نظرا لضخامة الملف وتعـدد الشخصيـات المتهمة فيه، وضخامة عدد المحامين، إضافـة إلى أهميتها سياسيا وقضائيا وأمنيا في التأثير على القادم من الشأن السياسي في البلاد.

ويمكـن القـول أن خيارات التسويـة في هذا الملف باتت ضيقة جـدا إلى أقصى درجة وذلك لأسباب منها:

- النفسـ الصدامي الذي ظهر به الرئيسـ السابق محمد ولد عبد العزيز منذ بداية مساره والذي أضعف أي فرصة لتسويات سياسية أو مصالحة مع القانون.
- ضخامـة الأموال المحجـوزة وتوسع دائرة اكتشافها مع توسـع البحث في مسارب ثروة الرئيس السابق والمتهمين معه.
- خـروج الملف إلـى دائرة التداول السياسي، حيث أصبـح قضية رأي عام ومنعرجا أيضا في إثبات استقلالية القضاء، وعنوانا أيضا لمرحلة أخرى من مراحل مكافحة الفساد.

مآلات محدودة لملف شائك

لا يمكـن الحديث عن خيـارات واسعة أمام السلطة والقضـاء والرئيس السابق، فحجم الإثباتات التي تتحدث عنها السلطة كبير جدا وقد يفضي بسرعة إلى إدانة كاملة للرئيس السابـق، كما أن حاكمية النصوص القانونية، تقيد هي الأخرى عمل القضاء وتجعله ملزما بالسير قدما في طريق المحاكمة، ويبقى هامش المناورة قليلا أمام الرئيس السابق الذي أخفق أكثر من مرة في تقديم تسويغ منطقي لثروته، وقرر مقابل ذلك عدم الرد على أسئلة المحققين طيلة فترات التحقيق.

ويتوقـع أن ينال الرئيس السابق وبعض مقربيه النصيب الأكبر من العقوبات التي ينتظر أن تتـراوح مـا بين السجن 5- 10 سنوات، مع غرامات مالية قد تصل إلى 5 مليون أوقية، وذلك بعد مصادرة الأموال المجمدة

ويتأسـس هـذا الاحتمال على دفـع عدد كبير مـن المتهمين في الملـف بتلقيهم أوامر مباشـرة من الرئيس السابق محمد ولد عبـد العزيز بممارسة الأعمال التي يواجهون الآن مغبتها أمام القضاء:

غير أن ملف الرئيس السابق يمثل أيضا هزة سياسية للمشهد العام في موريتانيا حيث يعتبر:

- أهـم محطة في تاريخ العلاقة بين الأنظمـة المتعاقبة في البلاد، حيث ظل الملف السياسـي والمخـاوف الأمنية هي مـا يدفع به النظام اللاحق سلفـه إلى السجن، عكس حالة الرئيس السابق ولد عبد العزيز، المتهم في أوسع ملف فساد في تاريخ البلاد.
- حجـم مـا يمكن أن يكشف عنه ولد عبد العزيز مـن أسرار قد تضر النظام وبعض مقربيـه، وهي الورقة التي يلوح بها الرجل منذ فترة، ويطالب بمنحه الوقت الكافي للـكلام، ويدعـي أن بإمكانه تقديم تبرير كامل لمصادر ثروتـه الهائلة، إذا استطاع المسؤولون الآخرون تبرير نسبة 50% فقط من ثرواتهم.
- التداعيات السياسية لهذا الملف في محاربة الفساد، وما ستفرضه عليه من إحراج معنوي يقتضي تفعيل آليات ووسائل محاربة الفساد والتصدي للمفسدين.

قيادة جديدة للإسلاميين.. جدل الموقف وأزمات التعايش الداخلي

كان مـن أهم أحداث السنة المنصرمة، عبور حـزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية تواصـل بقيـادة جديدة، أنهـت خمس سنوات مـن مأمورية رئيسه السابـق الدكتور سيدي محمد ولد سيدي أستاذ أصول الفقه بالمعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية، وأحد أهم قيادات جيل الوسط من التيار الإسلامي.

وقـد سلـم الرئيس السابق لتواصل إلـى خلفه الفقيه حمادي ولد سيـدي المختار ولد حمادي الذي يشترك مع سلفه في الانتماء إلى المنطقة الشرقية من البلاد، وإلى الانتماء إلى تيار الفقهاء في الحزب الذي يمثل تيار الإخوان المسلمين الموريتانيين.

وقد جاء هذا الاختيار تتويجا للمؤتمر العادي الرابع الذي نظمه حزب تواصل أيام 24- 26-12/2022 في ختام خمس سنوات صعبة أدار فيها الدكتور محمد محمود ولد سيدي خلافات قوية داخل الحزب، وصراع لوبيات ومصالح وموافق متناقضة.

وإذا كان رئيـس الحزب السابق محمد محمـود ولد سيدي قد رفض ترشيحه لمأمورية ثانية، كما كان أيضا رافضا قبل خمس سنوات لترشيحه لرئاسة الحزب خلفا لرئيسه الأول محمـد جميـل ولد منصور، فإن حصيلـة أدائه خلال هذه السنـوات الخمس لم تكن محل اتفاق بين قيادات وجماهير تواصل في تقييمها سلبا وإيجابا، حيث يرى أنصاره أنها كانت حصيلـة إنجاز فـي وضع صعب، يرى خصومه أنه سنوات عمقـت الشرخ الداخلي ورفعت أغصـان شجـرة الخلاف الـذي نبتت وظهرت فـي السنوات الأخيرة مـن مأموريتي رئيس تواصل السابق محمد جميل ولد منصور.

ولاية الفقيه.. وسؤال الصراع بين تيار الدعوة والتيار الحقوقي

ظـل الفقيه حمـادي ولد سيدي المختار لعدة سنوات وجها دعويا وعلميا واعظا، مؤثرا

في منطقة لعصابة في الوسط الموريتاني، قبل أن يختاره حزب تواصل نائبا عن دائرة كيفة بالوسط، وهو المنصب الذي شغله لمأمورتين اثنتين، ولم يكن للشيخ حمادي ولد سيدي المختار أداء برلماني لافت، رغم اختياره لاحقا عضوا في اللجنة القضائية البرلمانية لمحكمة مكافحة الفساد والتي يراد منها النظر في ملفات اتهام رئيس الجمهورية وكبار المسؤولين

وينتمي حمادي إلى أسرة علمية من قبيلة مسومة ذات الصيت العلمي الذائع والتي ينتمي إليها عدد كبير من العلماء الموريتاني مثل الشيخ محمد الحسن بن الددو، والشيخ عبد الله بن بيه، وقد ظل لسنوات وريث محظرة ومدرسة آبائه، قبل أن تشغله عنها السياسة والعمل البرلماني، وتندثر المحظرة شيئا فشيئا.

ويمثل وصول الرجل إلى قيادة تواصل تحولا في مسار الحزب الذي يرى بعض قادته أنه أنحرف خلال سنواته المنصرمة، وفقد كثيرا من جاذبية الشعارات الإسلامية، وانخرط في خطابات سياسية تقترب أو تتماهي مع خطابات قوى وتيارات موسومة بالعنصرية، خصوصا فيما يتعلق بالموقف من ماضي وتدبير ملف الرق وانعكاساته الاجتماعية، وكذا قضية ماضي الإرث الإنساني وإشكالاته المتعددة، وخصوصا ما يتعلق بموقع اللغة العربية واللهجات الإفريقية الأخرى.

ويذهب مراقبون لساحة الإسلاميين إلى أن اختيار الفقيه حمادي يمثل انتصارا لتيار الفقهاء والحلف الدعوي داخل حزب تواصل في وجه التيار الحقوقي الذي فقد كثيرا من واجهاته وتأثير قياداته خلال السنوات المنصرمة.

وعاش حزب تواصل خلافات قوية خلال السنوات المنصرمة ومن أبرز معالم تلك الصراعات:

- أزمة الموقف والموقع السياسي: عانى الحزب بشكل كبير من أزمة الموقف من النظام السياسي القائم، وإذا كان الحزب قد عاش وضعية معارضة كاملة خلال

عشرية النظام السابق، وصلت إلى حد الشروع في ثورة شعبية للإطاحة بالنظام، فإن وصول الرئيس الحالي محمد ولد الشيخ الغزواني إلى السلطة قد شكل هزة قوية في تشكل الموقف تجاه الرئيس والنظام الجديد، وقد أخذت هذه الهزة عدة أبعاد منها:

- انسحاب قوى وازنة من الإسلاميين تجاه النظام: ومن أهم هذه القوى تيار راشدون الذي انضوى بقوة تحت الأغلبية وكان من أبرز القوى الداعمة للرئيس الغزواني خلال حملته الرئاسية 2019، وضم التيار شخصيات وازنة من بينها رئيسه الشيخ عمر الفتح بن سيدي عبد القادر وهو فقيه وداعية وعضو سابق بمجلس الشيوخ، وكذا الدكتور أحمد سالم ولد محمد فاضل الذي تولى إدارة ملف العلاقات الخارجية في حزب تواصل عدة سنوات، إضافة إلى الدكتور محمد سالم ولد الخ رئيس جامعة عبد الله بن ياسين التي أغلقها نظام ولد عبد العزيز، وكذا الأستاذ جمال ولد عبد الجليل رئيس الجمعية الموريتانية لرعاية المعوقين، وعضو مجلس شورى حزب تواصل وكذا الأستاذ أحمد طالب ولد ابراهيم الأمين العام لجمعية الخير، وشخصيات متعددة وقطاعات جماهيرية.

وإلى جانب هذه الشخصيات خرجت مجموعات أخرى من حزب تواصل مثل نائبه السابق محمد يسلم ولد عبد الله الذي تفرغ لفترة لتأسيس جمعية إيثار لمكافحة التطرف، قبل أن يعود إلى المشهد السياسي داعما للرئيس الغزواني، وهو نفس الأسلوب الذي سلكه قياديون تواصليون آخرون من بينهم الأمين الاتحادي السابق للحزب على مستوى الترارزة، رجل الأعمال السيد أحمد نوح ولد حداه وآخرون.

وإلى جانب هؤلاء السياسيين فقد شهد حزب تواصل نزيفا شديدا في انسحاب رجالات الأعمال وكبار التجار وبعض الوجهاء القبليين نحو السلطة.

كما تحولت بعض القيادات التاريخية في الحزب ومن محيطه السياسي والدعوي إلى أدوات ذات تأثير نوعي في خدمة النظام وتبييض وجهه، ويتعلق الأمر بشكل خاص

بالرئيس السابق لحزب تواصل محمد جميل ولد منصور ونائبه النائب السابق محمد غلام ولد الحاج الشيخ الذي يمثل هو الآخر أحد الأصوات الداعمة والمنافحة عن النظام.

ويمكن في نفس الصدد الحديث عن موقف قريب من المساندة والتقارب مع النظام يعبر عنه الشيخ محمد الحسن بن الددو ذو الصيت والتأثير النوعي في صناعة الرأي العام لدى الإسلاميين.

ويمكن تفسير هذا الشتات في المواقف أو النزوع لدى كثير من قيادات تواصل بالتقارب مع النظام بعوامل مختلفة منها:

- ابتداء مرحلة سياسية مختلفة عن عشرية الرئيس السابق: حيث مثل وصول الرئيس الغزواني إلى السلطة بداية مرحلة تصالحية إما عبر خطابه السياسي أو انفتاحه وعلاقاته بالطيف السياسي بما فيه الإسلاميون، مما يجعل الصدام معه سابقا لأوانه

- وجود عدد كبير من القيادات والشخصيات الإسلامية البارزة ذات العلاقات الاجتماعية بالرئيس الغزواني ومحيطه الاجتماعي والمالي، وتمثل عنصرا وازنا في دعم الإسلاميين سياسيا وماليا.

- قرارات نوعية متعددة استفاد منها الإسلاميون مثل فتح مؤسسات أغلقها النظام السابق، أو تتناغم مع خطابهم مثل انتهاج خطة اجتماعية لمحاربة الفقر ودعم الهوية الإسلامية عبر مسابقات حفظ وفهم المتون المحظرية، إضافة إلى الشروع في حرب مفتوحة ضد فساد النظام السابق الذي يعتبر أبرز خصوم حزب تواصل

وفي مواجهة هذا التيار كان العام المنصرم ميدان خطاب سياسي حاد عبرت عنه المؤسسة الرسمية في حزب تواصل عبر أنشطة سياسية وبيانات مناوئة للنظام، واتهامات للنظام بالفساد وسوء التسيير ومواصلة مسار سلفه الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز

في تعزيز المحسوبية وسوء أداء العمل الحكومي الذي يراه هذا التيار دون المأمول.

وينتمي إلى هذا التيار عدد من قيادات الحزب من بينهم رئيسه السابق محمد محمود ولد سيدي، ونائبه السالك ولد سيدي محمود، والقيادي في نفس الحزب عبدوتي ولد عالي وآخرون، ويبدو هذا الرأي الصوت شبه الرسمي لحزب تواصل، رغم ما يواجهه من انتقادات داخلية وما يفتحه أي بيان أو موقف للحزب من سجالات بين قادته.

- أزمة الولاءات والمواقف الشخصية: برز إشكال تعدد التيارات في الحزب بوضوح في الملف السياسي، لكنه أيضا برز بشكل أقوى في الملف الحقوقي، حيث نشط عدد من قادة الحزب وعناصره في أنشطة ومواقف وتصريحات أثارت جدلا واسعا بين قيادات وجماهير تواصل، وتعتبر قضية طرد النائب الشابة السعداني بنت خيطوره من صفوف الحزب، أهم وأقوى هزة ذات بعد اجتماعي في الحزب ذي الهوية الإسلامية.

تنتمي بنت سعداني إلى أسرة فقيرة من شريحة «لمعلمين» وهي ناشطة طلابية في هيئات الحزب، تمت ترقيته بفعل التوازنات الشرائحية داخل الحزب، ليتم ترشيحها على رأس اللائحة النسائية للحزب سنة 2018 في رتبة تضمن لصاحبتها ولوج البرلمان بأصوات جماهير الحزب دون صعوبة.

وخلال مأموريتها المشرفة على الانتهاء أخذت بنت السعداني مساحة ابتعاد عن مواقف حزبها، وأصبحت لسانا معبرا عن هموم شريحتها الاجتماعية، مع توجيه انتقادات لاذعة جدا للمنظومة الفقهية التقليدية في موريتانيا، والدخول في صراعات قوية وسجالات نارية مع قادة من حزبها، وجهت لهم فيها اتهامات متعددة بالعنصرية والجهل وتقديس التقاليد الظالمة.

وانتهى الأمر بطرد الفتاة النائبة من عضوية الحزب، فيما احتفظت بعضويتها في البرلمان، وسعت لإقامة تحالف مع رئيس حركة إيرا ذات المطالب الحقوقية المدافعة عن

شريحة الحراطين (العبيد السابقين).

وقد مثلت قضية بنت خيطورة هزة في صميم الحزب، واعتبر طردها استدارة في اتجاه الوقوف في وجه الخطاب الشرائحي الذي استطاع أن يأخذ مساحة قوية من الجدل والسجال داخل تواصل، وحول مواقفه ورؤيته الحقوقية إلى موضوع سجال مجتمعي متواصل بين أنصاره وبينه وبين خصومه.

وقد عادت الهزة الحقوقية من جديد بعد تسرب صوتية يتحدث فيها نائب مدنية نواذيبو عن حزب تواصل الفقيه القطب ولد لمات عن العبودية ويعتبرها جزء من الشريعة الإسلامية وقدرا من أقدار الله تعالى، وقد أثارت هذه التدوينة غضبا واسعا داخل الشباب المحسوب على قومية الحراطين داخل حزب تواصل، ووجهوا للفقيه البرلماني انتقادات لاذعة وصلت حد السباب، قبل أن يقدم بعد ذلك توضيحا، حاول فيه الالتزام بالموقف المعلن للحزب، والتأكيد على دوره وفهمه للموقف التحرري للإسلام ولأدبيات حزب تواصل.

وتفرض القضية الحقوقية حالات من السجال والاهتزاز السياسي داخل حزب تواصل يعبر عن نفسه عبر محاور متعددة أبرزها:

- محور اللغة العربية ومركزيتها في الهوية الموريتانية: حيث يحاول الحزب وبعض قادته إمساك العصا من الوسط تأكيدا على مركزية اللغة العربية، مع التذكير باللغات الوطنية، والتفهم أو التماهي في بعض الأحيان مع خطابات قوى سياسية زنجية ترى في اللغة الفرنسية جزء من الهوية الموريتانية وضمانا لحقوق سياسية وثقافية للقومية الزنجية، ويحاول حزب تواصل بهذه الرؤية تقديم خطاب خاص به في ظل إدارة رسمية فرنكفونية، وفي ظل خطابين قوميين إلغائين يسعى أحدهما إلى إخراج الفرنسية من دائرة التداول والسيطرة في البلاد، ويحملها المسؤولية عن كل الإخفاقات التي وقعت البلاد ضحية لها في التعليم والتنمية وفي التواصل بين الشرائح، أما التيار الآخر فيرى في الفرنسية جزء من الهوية المركبة لموريتانيا ما بعد الاستقلال ولسانا ثقافيا لجزء من المجتمع، يصعب عليه التخلي عنه

وينبغي أن يتم التعايش معه، وفي أحيان كثيرة يصعد هذا التيار الخطاب ليرى في اللغة العربية لغة المستعمر العربي الذي انقض على الأرض والمجتمع الزنجي والأمازيغي القديم في موريتانيا، وبين ذين التيارين يبقى سير تواصل في مسألة اللغة سيرا بين أشواك، حيث أنه أغضب العروبيين حتى من أنصاره وملتزمي دعمه، كما أنه لم يخترق بعد أسوار الحساسية والتحفظ الزنجي تجاه كل ماهو عربي أو صادر عن مستعربين موريتانيين، رغم الجهود الهائلة التي بذلها الحزب وحاضنته الفكري من عمل خيري وتعليمي في صفوف الشريحة الزنجية، وإن حقق تقدما طفيفا ترجمه ارتفاع نسبة المنتسبين للحزب في الضفة مقارنة بمؤشراتها قبل سنوات، لكن العلاقة بين المنتسبين والمصوتين ظلت دائما علاقة غير مضمونة، حيث تتخبر دائما لوائح المنتسبين لتنزل إلى لائحة محدودة من ملتزمي التصويت.

- أزمة مخلفات الرق: حيث ينسجم الحزب مع مقتضيات الدستور الموريتاني، بتجريم ماضي الرق ومحاربة آثاره، ويرفض عدد من أنصار الحزب التحالف أو التقارب مع منظمات وهيئات حقوقية ناشطة في تبني قضية العبيد السابقين مثل حركة إيرا، وينشط بعض قادة تواصل في منظمات حقوقية محسوبة على تيار الحراطين مثل منظمة نجدة العبيد التي يتولى القيادي التواصلي أحمدو ولد الوديعة منصب نائب رئيسها، وكذا جمعية بيت الحرية التي تعتبر منظمة خالصة للنشطاء الحقوقيين من حزب تواصل،

- إلا أن خطاب الحزب ومواقفه باتت متقاربة مع الخطاب الجديد للسلطة والذي بلغ أوجه مع خطاب رئيس الجمهورية في مدينة وادان قبل سنة كاملة، ومثل منعطفا في اعتراف السلطة بالمظالم الاجتماعية التاريخية وفي سعيها لتبنى خطاب حقوقي يجد فيه الحقوقيون كثيرا من مصطلحاتهم ومفاهيمهم التداولية.

- ملف القضية الزنجية: التي تعتبر إحدى القضايا العابرة للأنظمة والحقب في موريتانيا، ويتبنى تواصل خطابا متعدد الملامح، حيث يعترف بالمظالم التي

أنتجتها سنوات الجمر وما حصل من قتل وتهجير لقرى زنجية متعددة، فيما يذهب بعض قادته بعيدا إلى الانضواء في حركات مطالبة بمحاكمة عقداء وشخصيات سياسية وأمنية بتهمة ارتكاب جرائم قتل وإرهاب باسم الدولة، وهو الخطاب الذي طالما أثار أزمة داخل هيئات تواصل وبينه وأطراف متعددة في السلطة.

وتعود منبع الإثارة في هذه الملفات بشكل كامل إلى أن الحاضنة الاجتماعية والفكرية لتواصل تنتمي في غالبيتها إلى القومية العربية، وإلى المحضن المحظري التقليدي في موريتانيا، وإلى خطاب دعوي دأب على تقديم القضية الحقوقية في ثوب عائم من عدالة الإسلام وفرضية الأخوة الدينية، والوئام المجتمعي، ويبدو أن هذه الأغلبية لم تعد صامتة، بل باتت أكثر حساسية تجاه الخطابات الحقوقية أو النزعة الصدامية مع السلطة، ويظهر جليا أيضا أن التيار الدعوي وسلطة الفقهاء باتت أقرب إلى السيطرة على الحزب، وأن مخاوف الكتلة الصلبة في الحزب من أن يفقد «تواصلها» هويته الخاصة وخطابه الحزبي، وأن يصادم كتلته الناخبة التقليدية كانت جزء أساسيا من صناعة مشهد مؤتمر الحزب الأخير والذي أفرز قيادة تواجه تحديات متعددة من أبرزها:

- تحدي إعادة الانسجام وإيقاف نزيف الانسحابات: وهو تحد من أهم تحديات تواصل الذي انتقلت خلافات قياداته إلى «البث المباشر» خلال السنة المنصرمة، وتبدو الشخصية التوافقية للرئيس الحالي معينة بعض الشيء على رأب جزء من الصدع الذي توسع كثيرا خلال الفترة المنصرمة.

- تحدي إدارة الملف الانتخابي: الذي سيواجهه الحزب خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام 2023، بقوة محدودة، حيث انسحب كثير من قادته وداعميه الماليين إلى صف السلطة، كما فقد كثيرا من علاقاته مع المعارضة التقليدية التي ذاب كثير من ملحها في مياه التهدئة مع السلطة، ويظهر هذا التحدي في مستويات متعددة، منها التوافق على الأسماء المزكاة للترشح، رصد الكفاية المالية واللوجستية للحملة، إدارة التحالفات مع القوى السياسية المحلية والوطنية، والاستفادة من

الخلافات المتوقعة في صفوف حزب الإنصاف الحاكم والتي قد تدفع بعض أحلافه المتصارعة إلى البحث عن بدائل وتحالفات لفرض موقعها السياسي

- تحدي إدارة الورقة الحقوقية: التي بات نقاشه جزء من يوميات حزب تواصل، وبات سجالاته من أهم معاول التمايز الفكري والشرائحي داخل الحزب الذي يقدم نفسه إطارا وطنيا وثقافيا لتوحيد الموريتانيين.

وبين هذه التحديات المتعددة، تبقى خيارات الرئيس الجديد لتواصل محدودة، بسبب محدودية تجربته السياسية، وضيق هامش التحرك والمناورة في حزب محكوم بمؤسسية رتيبة، تجعل اتخاذ القرار يمر عبر سلاسل طويلة من الدوائر والاجتماعات.

الغاز الموريتاني...آفاق واعدة لاقتصاد غير متنوع

يتأسس الاقتصاد الموريتاني على مرتكزات متعددة من أهمها الثروات الطبيعية، مثل المعادن والصيد البحري والثروة الحيوانية، ويمتاز الاقتصاد الموريتاني بضعف تنوعه، إضافة إلى ترهل السياسات الاقتصادية التي لم تنتج كثيرا من النماء خلال الفترات المنصرمة من تاريخ البلاد، وتصل نسبة الفقر إلى حوالي 31% من السكان، فيما لا يزال الولوج إلى الخدمات الأساسية، وما يزال الفساد جزء أساسيا

ويعتمد الاقتصاد الموريتاني بشكل خاص على تصدير المواد الأولية من ثرواته المعدنية ومن منتجات القطاع البحري، فيما يعتمد في تسيير يوميات الحياة على الاستيراد، وأمام اختلال هذا الميزان التنموي، وضع النظام الحالي سياسة إقلاع اقتصادية، ركزت على تنويع المحاور الاقتصادية وتعزيز القطاعات الإنتاجية، والدفع باتجاه تطوير الإنتاج المحلي، لكن هذه المحاولات سرعان ما اصطدمت بجائحة كورونا التي حدت بشكل كبير من قدرة الاقتصاد الموريتاني على النهوض وفرضت على السلطة إعادة ترتيب أولوياتها.

ومن بين القطاعات الإنتاجية الأساسية التي يركز عليها النظام الموريتاني ويراهن عليها قطاع الغاز الذي يتوقع أن يكون أبرز تحول تنموي في موريتانيا، نظرا لضخامة حجم

الثروة، ولآفاقها الاقتصادية العالمية.

موريتانيا.. ثروة تحت البحار

تملك موريتانيا عدة حقول غازية أهمها:

حقل آحميم: التي يعتبر من أكبر حقول الغاز المكتشفة في إفريقيا.، ويصل حجم الاستثمار في هذا الحقل أكثر من 3 مليارات دولار، وتصل طاقته التقديرية إلى أكثر من 4000 مليار متر مكعب من الغاز، ويتوقع أن تصل مداخليه إلى 120 مليار دولار خلال فترة استغلال من 20 سنة[1]

يمتاز هذا الحقل بموقع استيراتيجي يسهل عملية الاستخراج والتصدير حيث لا يبتعد أكثر من 65 كلم عن الشاطئ

وقد ارتفعت حصيلة الأعمال في هذا الحقل من خلال ثلاثة مراحل: بدأت بحفر 12 بئرا تحت الماء بعمق 2700 متر، وكذلك إنشاء المنصة العائمة التي تمتاز بقربها من الشاطئ مما يسهل ويسرع عملية نقل وتصدير الغاز، ويتوقع أن تمكن المنصة العائمة من تصدير ما يقارب 3 ملايين طن سنويا من الغاز، ومن شأن هذه المرحلة أن تمتد إلى حدود 2026.

ويتوقع أن يحقق الغاز الموريتاني نسبة مداخيل نوعية تتوجه عبر مسارين:

- مداخيل مباشرة من بينها نسبة 10 % مخصصة للشركة الوطنية للمحروقات وهو ما قد يحقق لموريتانيا رقم مداخيل سنوي يتراوح ما بين 15 إلى 18 مليار دولار

(1) محاضرة للمهندس أحمد ولد الخراشي ضمن ندوة لمركز إفريقيا للدراسات. https://www.youtube.com/watch?app=desktop&fbclid=IwAR1CwPFH-IX2dKkBoMm8x__3D2UbVIz0AhPJO3qcjWIiLNJ2-EA__PEW-C2FM&v=06jXSA__qBSU&feature=youtu.be

خلال ثلاث سنوات، وهو رقم يتجاوز بكثير ميزانية موريتانيا التي لا تتجاوز ملياري دولار سنويا، وهو ما يضفي زيادة بقيمة 25% سنويا إلى ميزانيات الدولة، إضافة إلى الفعاليات الاقتصادية الأخرى المتنوعة التي يحركها قطاع الغاز الموريتاني من قدرة تشغيلية ومن سوق رديف ومن خدمات غير مباشرة.

بئـر باندا: يمثـل هذا البئر حالة أقـل إنتاجية من سابقه، لكـن استغلاله سيحقق لموريتانيـا قـدرة إنتاجيـة نوعية في قطـاع الكهرباء في البلاد، وهو مـا يضفي قدرة إنتاجيـة مضاعفة في مجالات وقطاعات مختلفة، أو بعبارة فنية يمكن هذا الحقل من تشغيـل محطة كهربائيـة بسعة 350 ميكاوات، ولمدة عشرين سنـة والآن، إضافة إلى إمكانية تشغيل محطة كهربائية، وهو ما سيمكن البلاد من إقامة محطتين كبيرين بسعة تتجـاوز 300 ميغـوات، وهو ما سيحقق اكتفاء ذاتيا فـي الطاقة، وسيمكن من تصدير الطاقة إلى دول الجوار، وهو ما سيضفي موردا اقتصاديا مهما لموريتانيا3

حقـل بير الله: ميزته الأساسية أنه مـورد موريتاني صرف وليس فيه شراكة مع أي دولـة أو جهة أخـرى، وقد أدت حرب أوكرانيا إلى تسريـع العمل في هذا الحقل الذي يملك طاقة تقديرية بحوالي 13 ألف مليار طن من الغاز.

ومن بين هذه الآبار الثلاثة فإن موريتانيا تحتل الرتبة الثالثة إفريقيا بين الدول ذات الثـروة الغازيـة بعد نيجيريـا والجزائر، وبطاقة احتياطية تصل إلـى 110 ترليون متر مكعب

ورغـم هذه الآفـاق المتعددة فإن الغـاز الموريتاني يحتاج إلى نمـط حكامة متعدد الجوانب يضمن:

- الاستفادة منه في ترقية القطاعات الإنتاجية الأخرى وعدم استنزاف مداخيله في المشاريع الكبرى
- تطويـر سوق العمالة المتوجهة إلى الغاز، من خـلال تطوير قطاع التكوين المهني،

وإلا فـإن موريتانيـا ستكون في مواجهة هجرة عمالية نحو شواطئها من دول تتوفر فيها العمالة الصالحة لتدبير قطاع الغاز[1]

- المراجعـة الدائمة لعقود الغـاز الموريتاني بما يضمن تطوير حصة موريتانيا ورفع مردوديـة الإنتـاج، وتفـادي آثار تراجـع أسعار الغـاز، زيادة على تلافـي الملاحق والنقـاط السلبية فـي العقود ومن بينها بنـود تتعلق باستـرداد التكاليف في حالة الهبـوط الشديـد في الأسعار أو انهيار سوق النفط، زيـادة على طول آجال العقود المبرمـة حـول الغاز الموريتاني، والتي قد تتجاوز نصـف قرن، مما قد يفوت على موريتانيـا فرصا متعددة في سوق الطاقـة المتسارع من حيث التحولات والفرص والانهيارات[2].

(1) مزايا وعيوب عقود استغلال حقول الغاز الموريتانية/ يربان الخراشي
https://elfikr.net/?q=node/26013
(2) خبراء يطالبون بنمط حكامة جديد لإدارة الغاز الموريتانيhttps://alakhbar.info/?q=node/42069

خلاصات

- يمكن اعتبار العام المنصرم منعطفا أساسيا في مسيرة نظام ولد الشيخ الغزواني بمـا تحقق فيه من تحـولات سياسية واقتصادية، ولكونـه أول عام أدار فيه النظام البلد إدارة طبيعية بعد سنتين من جائحة كوفيد وآثارها الصعبة.

- استطـاع النظام خلال العام المنصرم استعادة أجواء التهدئة بعد أن تخرقت خلال سنة 2021، وذلك من خلال توافقات ضيقت شقة الخلاف حول الملف الانتخابي، كمـا أنه استطـاع تحييد المعارضة العرقية التي تمثلها حركـة إيرا. وزعيمها بيرام ولد أعبيد، الذي قاطع حوار الداخلية وفقد كثيرا من أوراق العلاقة مع النظام ومع بقية الطيف السياسي.

- مـن غير المستبعـد أن يستقبل الرئيس محمد ولد الشيـخ الغزواني العام الجديد بتعديل حكومي قد يدفع بوجوه جديدة، ويفرغ آخرين للحملة الانتخابية، ولصناعة مشهد ما قبل رئاسيات 2024.

- لـم يشهد العـام المنصرم هزات سياسيـة أو أمنية أو تنموية، بـل امتاز بوفرة في الأمطار وتراجع في وتيرة الجريمة، إضافة إلى تمدد في الأعمال الإنشائية وتوسع دائرة الفعاليات الاجتماعية للنظام.

- لا يستبعـد أن تشهـد العلاقة بين النظام والمعارضـة مستويات من التقارب خلال السنة القادمة، وخصوصا حزب تواصل الذي يتقدم بقيادة جديدة ترتبط بعلاقات إيجابية مع أطراف متعددة في مراكز القيادة في النظام.

- ستشهد المعارضة الموريتانية مزيدا من التشتت والإخفاق في ظل التقاعد القسري المرتقـب لعدد من قادتها بسبب الوضع الصحي والتقدم في السن وغياب الفرص السياسية، ولم تظهر لحد الآن بوادر ظهور معارضة جديدة ذات مصداقية وحضور شعبي

- لـم تسهـم السياسة الاجتماعية لمحاربـة الفقر في مواجهة ارتفـاع أسعار المواد الغذائيـة الأساسيـة، كمـا أن الإنتاج المحلـي ما زال بعيدا عـن تغطية الحاجيات الأساسية للاستهلاك الوطني

- سيواجـه النظام تحديـا كبيرا في صناعة المشهد الانتخابـي وفي اختيار الرئيس المرشحين وفي فرض التوافقات داخل حزب الإنصاف الحاكم.

- سيواجـه النظام خلال العام القادم تحديات متعـددة، أبرزها إقامة حكومة ما بعد الانتخابات، والدخول في استعدادات الموسم الانتخابي لرئاسيات 2024

- سيكون على النظام مع بداية تصدير الغاز الموريتاني مسارعة مسيرته التنموية بما يحقق الحد الأدنى من الاستفادة من الثروة، إضافة إلى مراجعة سياساتها التنموية بناء على العائدات الجديدة.

- رغم استتباب حالة الأمن واستقرار سور الحماية الأمنية للحدود في وسط ساحلي ملتهـب إلا أن موريتانيا مـا زالت في مرمى خطر الإرهاب خصوصا في ظل تنامي جماعـة ماسينا على طول الحدود الجنوبية الشرقية الموريتانية، وهو ما قد يجعل البلاد في مرمى خطر إرهابي استطاعت إبعاده طيلة 13 سنة

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية
شمال إفريقيا والقرن الإفريقي

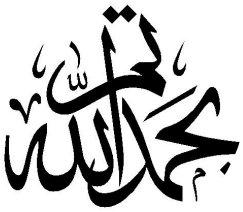

من برامج جمعية
مجموعة التفكير الاستراتيجي

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

برنامج الدراسات العليا

(الإدارة الاستراتيجية والتفكير والتخطيط الاستراتيجي)
(دبلوم – ماجستير – دكتوراه – زمالة)

المناهج العلمية:

1) التحليل الاستراتيجي
2) الجيوبوليتيك
3) الجغرافية السياسة
4) مدخل لعلم الاستراتيجية
5) التفكير والتخطيط الاستراتيجي القومي
6) دراسات متقدمة في التفكير والتخطيط الاستراتيجي القومي
7) التفكير الاستراتيجي
8) الإدارة الاستراتيجية للبيئة
9) دراسات أمنية متقدمة
10) الإدارة الاستراتيجية القومية
11) صناعة القرار
12) مدخل إلى الدراسات المستقبلية
13) الدراسات الاستراتيجية الإسلامية
14) مناهج البحث العلمي
15) الاستراتيجية والسياسة الدولية

من برامج جمعية
مجموعة التفكير الاستراتيجي

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

هيئة التدريس:

- الأستاذ الدكتور / محمد حسين أبو صالح

أستاذ التخطيط الاستراتيجي القومي (السودان)

- الأستاذ الدكتور / وليد عبد الحي

أستاذ الدراسات المستقبلية في جامعة اليرموك / الأردن

- الدكتور / مصطفى شاهين

أستاذ الاقتصاد بكلية اوكلاند الامريكية (الولايات المتحدة الامريكية)

- الأستاذ الدكتور / عبد الستار رجب

أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة قرطاج (تونس)

- الدكتور / أسامة عيدروس

أستاذ مشارك بجامعة أم درمان قسم العلوم السياسية (السودان)

- الدكتور / محمد نعمة الله

أستاذ التفكير الاستراتيجي بأكاديمية نميري العسكرية (السودان)

- الدكتور / جمال نصار

أستاذ الفلسفة والمذاهب الفكرية في جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم (تركيا)

- الدكتور / داود بابكر

أستاذ في معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية بجامعة أم درمان (السودان)

الشراكات والاعتمادات:

جامعة ابن خلدون
اسطنبول/تركيا

جامعة صباح الدين زعيم
اسطنبول / تركيا

جامعة نجم الدين اربكان
قونيا / تركيا

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من منصات
جمعية مجموعة التفكير
الاستراتيجي

نادي الشباب «للتفكير الاستراتيجي»

* من نحن:

- مجموعة شبابية رائدة في مجال التفكير والتخطيط والادارة الاستراتيجية ودراسات المستقبل بالمنطقة.

* الاهداف:

- توجيه جيل الشباب للدراسات والتخصصات في التفكير والتخطيط الاستراتيجي ودراسات المستقبل.
- تمكين الشباب من امتلاك ادوات ومهارات التفكير والتخطيط والادارة الاستراتيجية في مختلف التخصصات وإكسابهم الخبرات العملية في ذلك.
- المساعدة على اخراج وتطوير مجموعة من المشاريع الشبابية والتنموية في الإطار الاستراتيجي.
- إيجاد فرص وتوظيف لاستثمار مخرجات البرامج والمشاريع الشبابية في تطوير المجتمعات
- المساهمة في تطوير أبحاث ومناهج الدراسات الاستراتيجية ودراسات المستقبل.

* خدمات النادي:

- تقديم الاستشارات للشباب في مجالات التخصصات المختلفة وتطوير الذات وتنمية الإبداع والتفكير وتطوير المشاريع والابتكارات.
- توفير فرص استثمار الشراكة الإبداعية الإنتاجية بين الشباب الباحثين والمبدعين والمبتكرين وبين سوق العمل والشركات.
- إتاحة الفرصة للشباب للالتحاق في دورات الوعي الاستراتيجي والبرنامج السنوي لها.

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من منصات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

- مساعدة الشباب الباحثين والدارسين للحصول على خدمة مجانية أو خصومات للكتب والمراجع من الجهات والناشرين.
- تسهيل تسجيل الشباب في مجال الدراسات الجامعية والدراسات العليا خصوصاً في مجالات التفكير والتخطيط الاستراتيجي.
- تقديم منح كاملة أو منح جزئية للدراسات العليا في مجال التفكير والتخطيط الاستراتيجي ودراسات المستقبل وفق الشروط والضوابط التي تضعها جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي.
- مساعدة الشباب الباحثين في نشر بحوثهم في المجلات المحكمة.
- الاستفاده من قاعدة بيانات جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي.
- توثيق التعاون بين الباحثين الشباب والمراكز الأعضاء في الجمعية للتعاون البحثي.

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من إصدارات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

- مراكز الأبحاث في الشرق الأوسط
- العالم وجائحة كورونا «السيناريو المتوقع للعالم العربي»
- ندوة تطوير مراكز التفكير الاستراتيجي .... 11 ديسمبر 2015 اسطنبول
- الأطراف الفاعلة .. الحالة الجيواستراتيجية في المنطقة (تقدير موقف)
- تحليل حركة المتغيرات ... الأزمات : (العراقية - السورية - اليمنية - الليبية - المصرية)
- الأزمات بين السعودية وايران .. مآلات وسيناريوهات
- مستقبل المنطقة في ظل مرور مائة عام على اتفاقية «سايكس بيكو»
- مستقبل المنطقة من منظور السياسيين ومراكز البحث والتفكير الاستراتيجي
- تحليل حركة المتغيرات (التوصيف والتحليل والتوقعات)
- المستجدات السياسية والاستراتيجية على المنطقة وتأثيراتها
- على الوضع الجيواستراتيجي في المنطقة
- ما بعد الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا... التحديات والسيناريوهات

التقرير الاستراتيجي لعام 2017

التقرير الاستراتيجي لعام 2018

التقرير الاستراتيجي لعام 2019

التقرير الاستراتيجي لعام 2020

التقرير الاستراتيجي
لعام 2021